

العصر الذهبي لليهود في مصر

الشركات . البنوك . الربا

دراسة تاريخية للاقتصاد والمجتمع اليهودي في مصر
في النصف الأول من القرن العشرين

تأليف

محمد مصطفى عبد النبي

دار الصديقان للنشر والإعلان

٢٨ شارع ممفيس - كامب شيزار
ت : ٥٩٥٣٩٨٩

العصر الذهبي لليهود في مصر

الشركات - البنوك - الربا

دراسة تاريخية للاقتصاد والمجتمع اليهودي في مصر

في النصف الأول من القرن العشرين

تأليف

محمد مصطفى عبد النبي

الجزء الأول

منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى

دار الصديقان للنشر والإعلان

٢٨ ش. ممفيس - كامب شيزار - الإسكندرية

ت : ٥٩٥٣٩٨٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

خطوط الغلاف للفنان

مخلص مصطفى محمد عبد النبي

إهداء

إلى روح أمي

إلى أبي

إخوتي

زوجتي

إلى كل العائلة

إهداء خاص

إلى أساتذتي

إلى كل من ساعدني بإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

(فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم
ويصدّهم عن سبيل الله كثيراً * وأخذهم الربا وقد نهوا عنه
وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً
أليماً)

صدق الله العظيم

النساء : ١٦٠ : ١٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يرجع السبب الحقيقي لمحاولتي البحث عن ماهية الاقتصاد اليهودي في مصر في النصف الأول من القرن العشرين إلى اهتمامي الخاص بالأديان المقارنة و بالتالي ، فمن خلال قراءاتي عن اليهود وعن تاريخهم ومعتقداتهم ، عرفت أن اهتمامهم الأول منصب على المال والسيطرة عليه عالمياً ، وعلى العكس اهتمامهم بأمور الدين .

ويوجد ثمة كتابين هامين هما اللذين دفعاني إلى الاهتمام بدراسة هذا الموضوع ، أولهما ينكر اليهود صحته ويقول البعض منهم أن البوليس الروسي هو الذي وضعه ليكيد لليهود ، ولكن بقراءة كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون) ، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة انتساب هذا الكتاب إلى اليهود ، فإن ما جاء به يتحقق بالفعل ، ويدفع إلى التصديق بأن أقصى ما يسعى إليه اليهود هو تكوين مملكة داود عن طريق السيطرة على اقتصاد وإعلام العالم ، خاصة وأن شواهد كثيرة توحى بأن شأن اليهود أخذ في الارتفاع . وأما الكتاب الثاني فهو (المسألة اليهودية) لكارل ماركس ، ويؤكد هذا الكتاب على أن المال تفوق أهميته أهمية الدين .

ومن قبل ذلك هناك دافعا لا شعوريا للبحث وراء اليهود . فعندما شبيت على الدنيا وفي أولى مراحل الوعي بما يجري حولى وأنا طفل لم يدخل المدرسة بعد ، فى منتصف الستينات ، كان كل شيء حولى يشير إلى أن اليهود هم الأعداء الحقيقيون وأصبحت كلمة ((يهودى)) مرادفة لكلمة ((عدو)) ليس لى وحدى ، ولكن لكل جيلى . وكنا نلعب فى ساحة واسعة أمام المنزل فى منطقة " أبو سرحة " بالإسكندرية (١) لعبة " القدائى " كنا نأتى بالأطباق الزنك المستعملة ونثقبها من جانبيين ونربطهما ((بأستيك)) لتصبح خوذة ونرتديها ثم نحضر خشبة لنصنع منها

* أصبحت الآن عقار ضخما تابع لنقابة الأطباء .

مدفع أو مسدس ونتخيل أننا نحن الذين نحارب هؤلاء اليهود . وعندما شاهدت عربات النقل تحمل جموعاً غفيرة من أفراد الشعب تتأدى بحب وإخلاص : عبد الناصر يا بلاش .. واحد غيره ما ينفعناش .. عبد الناصر يا حبيب .. بكرة حاتدخل تل أبيب . وكنت أنا وقتها قد دخلت المدرسة الابتدائية ، كنت أصبح معهم دون أن أدري ماذا يجري حولى ، وعندما عرفت أن الذى يفعله الناس هو مطالبة الزعيم بالتراجع عن التتحى بسبب النكسة ، وأن النكسة هذه تعنى أننا قد هُزِمنا من إسرائيل - البلد الذى يأوى اليهود - ازداد حنقى على هؤلاء اليهود . وقد (زاد الطين مبله) أتنى منذ أن كنت طفلاً يحبوا أصبت (بسخونية شديدة) أثرت على عيني وأحدثت بها احوالاً ، وبعدما دخلت المدرسة كان الصبية يعيروننى بموشى ديان ، الأمر الذى أقنعنى بأن هذ الموشى ديان شخص سىء للغاية ومكروه للمصريين ، وذات يوم ، وعندما دخلت على أمى وأنا أبكى ((بحرقة)) وأستفسر منها عن موشى ديان هذا الذى سبب لى أكبر معاناة فى تلك الفترة الحساسة من حياتى وعرفت أنه قائد الجيش اليهودى الذى هُزِمنا أزداد حنقى وكراهيتى لليهود لأننى كنت أتمنى ألا يكون هناك اختراع اسمه المدرسة حتى لا أضطر للذهاب إلى المدرسة وأتعرض لهذه الإهانات الجارحة . ونحن فى المدرسة أيضاً وأثناء الدرس سمعنا أن مدرسة ابتدائية تسمى (بحر البقر) قام اليهود بضربها وقتل التلاميذ ، فبالإضافة إلى ما يمكن أن تتخيله من شعور وأحاسيس لطفل عندما يعلم بأن أطفال مثله قد قتله هؤلاء المجرمون بدون رحمة ، تسائلت بينى وبين نفسى ، هل هؤلاء اليهود شرفاء ؟ وكانت الإجابة بالطبع لا ... لأن الشرفاء لا يقتلون أطفال أبرياء عُزل تحت أى مسمى من المسميات التى تقتضيها ظروف الحرب . وإنى أتذكر أيضاً أنه كثيراً ما كنا نرى بعض الناس تجرى وراء شخص ما ، صائحين بكلمة جاسوس عندما يقابل أحد العامة أحد اليهود ، فقد أصبحت هذه الكلمة مرادف يهودى ، فى الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . إننى أجاهد الآن لأكبت رغبة البكاء داخلى ، رغماً عني وأنا أتذكر تلك الأيام المختزنة فى ركن أسود من ذاكرتى .

ولكن تبقى نقطة مضيئة ، فإنى لازلت أتذكر أن والدى اصطحبني ذات يوم ، عندما كبرت قليلاً ، إلى شاول شالوم روسو صديقه اليهودى الذى كان يعمل فى محل تابع لشركة تديرها أخته لإنتاج الملابس الداخلية . وقد قابلته بنفسى يومها

واسترحب اليه كم كار جدى بولدى يعمل ناظر ، رعه فى عربيه بكفر الشيخ يمتلكها احد أفراد عائلة بانور ولايعلم أبى او جدى رحمه الله سوى ان اسمه الخوجة بانور . ومن الطرائف التى سمعتها من والدى عن فترة عمل جدى فى هذه العربيه ان جدى قام بتحصيل الإيراد وانتظر حتى يحضر الخوجة ولكنه تأخر هذه المرة بسبب ضطر باب فى الطريق من جراء حركات المقاومة الوطنية . حيث كان القرويون الوطنيون يهاجمون السكك الحديدية والطرق لإفشال تنقلات الأجانب . فاضطر إلى السفر اليه فى حارة اليهود بالإسكندرية عن طريق مركب شرعى بقناة المحمودية ولكى يأمن شر السرقة فقد أخذ بعضا من الحبر الموجود بالمرور ووضع فى جوال وفى وسط احد هذه الأرغفة وضع المبلغ المحصل وفى المركب كان على راحته التامة فمن ذا الذى يظن ان هذا الرجل يحمل معه نقود فى هذا الجوال القديم المملوء بالخبر . وعندما ذهب إلى الخوجة وقص عليه ما حدث دهش وأعجب به لسببين أولهما أمانته وحرصه على احضار الأموال لصاحبها خاصة وأن هذه المرة الأولى التى لا يذهب فيها الخوجة إلى العزبة وثانيهما ، الأسلوب الذى اتبعه فى إخفاء الأموال حتى تصل إلى صاحبها كاملة . وليكافئه عرض عليه أن يعطيه خمسة أفدنة من أرض له فى " أبو حمص " ولكن جدى رفض أن يأخذ مقابل لأمانته .

وعندما كنت أجلس مع نفسى وأقارن بين ما يفعله اليهود بنا وبين ما كنا نحن نفعله معهم ، تنتابنى الدهشة والرغبة فى الوصول إلى معرفة ماهية هؤلاء اليهود وما درجة صلتهم بدينهم ، ولأنى كما ذكرت من قبل مهتما بالأديان المقارنة لم تغب عن ذهنى الرغبة فى البحث عن النفسية اليهودية وعندما أدركت . من خلال قراءتى السابقة - أن أهمية المال عند اليهود تفوق أهمية الدين ، صممت على البحث عن اليهود من خلال اقتصادهم .

كان ذلك هو الأساس فى الكتابة عن ماهية الاقتصاد اليهودى فى تلك الفترة والتى هى بمثابة العصر الذهبى لهم فى مصر . وقد استغرق منى العمل فى هذا الكتاب سبعة أعوام ما بين المكتبات المختلفة فى مصر . ودار الوثائق ودار الكتب المصرية وتقابلت مع العديد من الشخصيات المصرية واليهودية المهمة بمثل هذه الأمور .

ومن الجدير بالذكر أننى عانيت أشد المعاناة من ندرة الوثائق والمصادر والمراجع التى تتعلق بهذا الموضوع ، لأن معظم الأعمال المكتوبة عن اليهود تتعلق بالتاريخ القديم وبالفكر الدينى عندهم ، ولا يوجد إلا بعض الأعمال المتعلقة باليهود فى تاريخ مصر الحديث و التى يمكن عدها على أصابع اليد . وبكل الفخر فإنى أسجل أن عملى هذا هو أول عمل مستقل ومتخصص عن النشاط الاقتصادى لليهود فى مصر فى العصر الحديث . فكل ما يمكن العثور عليه من قبل ، بعض الأسطر أو بعض الصفحات فى أعمال قليلة .

و قد روعيت الحيلة عند الرجوع إلى بعض الكتب اليهودية ، وخاصة كتابات موريس ميزراحي Maurice Mizrahi فهذه الأعمال يجب أن تعامل بحذر شديد لأنه يبالغ كثيراً فى تمجيد اليهود بغير حق ، الأمر الذى جعلنا لا نأخذ بمعظم آراءه .

كذلك فإنه يجب الإشارة إلى بعض الملاحظات التى ظهرت أثناء البحث عن الوثائق والمراجع ، وأثناء الكتابة ، والتى لا يجب إغفالها . وهى تتلخص فى أن إحصاء شركات المساهمة كان يورد رأس المال الفعلى وليس الإسمى فى أحيان كثيرة ، فقد كان بعض المساهمين فى الشركات يدفعون ربع قيمة رأس المال المكتتب فى البداية ، ثم يتم تسديد الباقي من الأرباح أو بطرق أخرى ، كما كانت تؤسس بعض الشركات بعقد ابتدائى أو بأى شكل آخر غير أن تكون شركة مساهمة مثل (ذات مسئولية محدودة / تضامن / توصية... إلخ) . ولم يكن يتم تسجيلها فى الوقائع المصرية إلا عندما تصبح شركة مساهمة ، الأمر الذى أدى إلى أن تكون بعضاً من الشركات التى كانت موجودة بالفعل غير موجودة بالوثائق ، وقد لجأت غالبية هذه الشركات إلى تسجيل نفسها كشركات مساهمة أثناء الحرب العالمية الثانية هرباً من المصادرة والاعتقالات التى كان يتعرض لها الإيطاليون و الألمان خاصة ، فعلى سبيل المثال فإن جريدة الأهرام وهى تصدر من القرن الماضى ، لم يتم تسجيلها رسمياً إلا فى ١٦ / ٨ / ١٩٤٥ .

كذلك فإن كثيراً ما كان يحل شخص يهودى محل يهودى آخر ، فى إدارة شركة ما من الثلاثينيات إلى الأربعينيات أو الخمسينيات ، أى أنه عند وفاة مساهم يهودى أو بيعه لأسهمه فى الشركة يحل محله يهودى آخر ، كما لوحظ تعدد خسائر

بعض الشركات التى يتكون أغلب مجلس إدارتها من اليهود فى الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤١ ، وربما يرجع ذلك إلى تلاعب المراقبين الحسابيين خاصة وأنه كان منهم يهودا ومصريين متخصصين فى التعامل مع الشركات اليهودية . ولعله من المفيد الإشارة إلى أن رقم العدد من الوقائع المصرية مرتبط بالسنة الميلادية ، والعام مرتبط بالسنة الهجرية .

ويجدر الإشارة إلى أن الجداول الخاصة بالبنوك و الشركات ، من وضع الكاتب وتصميمه . كما أن كل لمعلومات التى وردت عن الشركات والبنوك تم تجميعها وتحليلها من خلال أسماء وأرقام وعمل موضوع منها ، فهى ليست واردة فى كتاب وتم تلخيصها أو نقلها وإنما ما جاء بها كان نتاج جهد وعمل شاقين بهدف الخروج بجديد . كذلك فإن الشركات والبنوك المذكورة فى الكتاب تمثل حوالى تسعين بالمائة من مجموع الشركات التى تم العثور عليها ، لأنه لم يتم ذكر إلا الشركات والبنوك التى بها يهود ، ولم يستثنى من ذلك إلا الفترة من ١٨٤٨ إلى ١٨٨١ لإعطاء نبذة عن بعض الشركات التى نالت شهرة أو كان لها أهمية استمرت إلى الفترة مجال الدراسة . خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن المد المصرى من إسلامى وقبطى كان يتصاعد فى الفترات التى يحجم اليهود عن تكوين شركات فيها ، وخاصة فيما بعد الثلاثينيات من هذا القرن .

نقطة أخرى أود التحدث عنها ألا وهى أنى أشهد الله أنى فى كتابتى لهذا الكتاب ، كنت أجتهد أن أكون مؤرخاً بحق ، لا أدون إلا الحقيقة قدر استطاعتي ، دونما تحيز أو انفعال لأى جانب أو اتجاه ، وذلك حتى يتحقق جانب الصدق التاريخى فيما كتبت وهذا كما يعلم الكثير أمر عسير .. ومن الجدير بالذكر أنه قد لزم الإشارة إلى شركات وبنوك تم تأسيسها قبل بداية القرن العشرين ، لأنه لم يكن من السهل تجاهلها لاستمرار أنشطتها حتى وقتنا الحالى ، مثل البنك العقارى المصرى الذى تم تأسيسه فى ١٨٨٠ ، والبنك الأهلى المصرى الذى تم تأسيسه فى ١٨٩٨ ، على سبيل المثال .

كلمة أخيرة : إذا كان هناك أى خلل فى بناء هذا العمل فهذا راجع لأن الكاتب عمل من خلال وثائق تتحدث بالأرقام والأسماء مع ندرتها ، وندرة المراجع التاريخية ، فهى التى أدت إلى إخراج هذا العمل بهذه الصورة من حيث التقسيم و

المضمون . ونحن لا نرغم أنه على درجة عالية من الإتقان ولكنه مرحلة أولى
تكشف الطريق أمام أعمال أخرى فى هذا الحقل الذى حصنه وقد أحجم عن حوضه
الكثيرين .

و إنى أقدم الشكر لكل من تفضل وعاوننى على إخراج هذا الكتاب بهذه
الصورة . وأخص بالذكر علمائنا الأجلاء : أ.د. / حسن محمد صبحى أ.د. /
عمر عبد العزيز عمر - أ.د. / نبيل عبد الحميد سيد احمد .

وإلى أخى أشرف مصطفى محمد عبد النبى وإلى الأستاذ / محمود احمد
اللبودى . كذلك أيضاً أقدم الشكر إلى مدير المركز الأكاديمى الاسرائيلى . الأسبق .
بالقاهرة ، بروفيسور / يوسف جنات Goseph Genat . وروجته السيدة/ داليا
جنات ، و السيد/ سالومون ناتان Salomon Nathan ، والسيد/ جوريف هرارى
Goseph Harari ، و السيد / فيكتور ماير بلاسيانو Victor Mayer Placiano ، و السيدة
لينا متاتيا Lina Mattatia .

محمد مصطفى محمد

الإسكندرية فى مارس ١٩٩٧

الفصل الأول

هوية اليهود (المال والدين):

(يجب أن لا نبحث عن سر اليهودى فى دينه ، بل
فلنبحث عن سر الدين فى اليهودى الواقعى ... المال هو إله
إسرائيل المظمار ، وأمامه لا ينبغى لأى إله أن يعيش ... إن قومية
اليهودى الوهمية هى قومية التاجر ، قومية رجل المال)

كارل ماركس

التجارة والدين عند اليهود:

يرى البعض أن الحضارة تقوم على النشاط التجارى^(١)، ولكن لا ينبغي أن تغفل علاقة الحضارة بالعقيدة - أى عقيدة - و سواء نظرنا الى الحضارة من الناحية التجارية أو من الناحية الدينية، فالبعض يرى أنه ليس لليهود حضارة لأنهم لم يكونوا تجاراً بالنشأة، بل كانوا يعملون بالزراعة فى أول الأمر^(٢). وعلى ذلك، فهم لم يتركوا أثراً معمارياً أو فنياً أو صناعياً مثلما نرى فى الآثار المصرية، الآشورية، اليونانية... إلخ، حتى إن هكل سليمان، عليه السلام، وهو أقدس عمل فنى يهودى، كان من عمل المهندس "حورام" الفينيقي، كما كان العمال بمختلف حرفهم من غير اليهود^(٣).

والدليل على أن اليهود لم يكونوا تجاراً منذ القدم أن سليمان عندما أراد أن يدخل المجال التجارى، دخل فى البحر الأبيض المتوسط مع الفينيقيين شريكاً، و فى نفس الوقت مع الملكة بلقيس فى البحر الأحمر، ولم يستطع - مع ما أعطاه الله سبحانه وتعالى من سلطان على الطير والرياح والجن - تشغيل شعبه اليهودى فى التجارة بمفرده، أو أن يجد خبيراً أو سنداً من بنى إسرائيل.

كذلك فإن اللغة العبرية القديمة تفتقر افتقاراً شديداً الى المصطلحات التجارية. وذلك دليل قوى على انغلاق المجتمع العبرى القديم وابتعاده عن التجارة^(٤). وبالتالى، فقد أدى اقتصار اليهود على الزراعة، وعدم اشتغالهم

^١ د.حسن ظاظا، السيد محمد عاشور: اليهود ليسوا تجاراً بالنشأة، دار الاتحاد العربى للطباعة.

١٩٧٥، القاهرة، ص. م

^٢ المرجع السابق، نفسه؛ د.عبد الوهاب المسيرى: الأيديولوجية الصهيونية، القسم الأول: سلسلة

عالم المعرفة، رقم ٦٠، مطابع الرسالة، الكويت، ص ١٥

^٣ د.حسن ظاظا، السيد محمد عاشور: المرجع السابق، نفسه؛ أخبار الأيام الثانى: ٢: ٧: ٩،

٧٨: ٩

^٤ د.حسن ظاظا، السيد محمد عاشور: المرجع السابق، ص ل: ن

بالتجارة الى انزالهم عن البشر ، وساعد على ذلك ، المعتقدات الدينية التى دفعتهم الى الإستعلاء على باقى الأمم ، وأصبحت عقدة الانعزال عاملاً أساسياً فى تكوين الشخصية اليهودية . وأدى هذا الانعزال الى حرص اليهود الشديد على ذكر الأنساب والأعراق ^(٥) ، والذكريات الدينية والسياسية التى تضخمت مع الزمن ، ودفعهم ذلك الى الزهو والغرور بهذا البقاء والاستقلال العرقى الدائم ، فظهرت فى تعبيراتهم نعرات استقلالهم عن باقى الأمم ، وجعلوا هذه الظاهرة - الاستقلال والزهو - مرتبطة باختيار الله سبحانه وتعالى لهم ليكونوا شعب الله المختار دون سائر شعوب الأرض أو بقائهم باستمرار على هذا الوضع إرادة إلهية تحفظهم ^(٦) ، وليس لباقي البشر مقدرة على تغيير إرادة الله ، وأن الله يعاقب بهم الأمم الأخرى ، وأنهم هم وحدهم الذين يبقون فى آخر الزمان متسلطين على رقاب العالم . وهم لذلك يسمون أنفسهم " الشعب الأزلى " (عم عولام) ، " الشعب الأبدى " (عم نيتسح) ، " والشعب المقدس " (عم قادوش) ^(٧) ، حيث أنهم يعتقدون أنهم مثل الله لا أول لهم ولا آخر ولا بداية لهم ولا نهاية . كذلك يظهر استعلاؤهم فى تعبيرات مثل : " جوى " وهو الشخص غير اليهودي ، وتعني القذارة المادية والروحية والكفر ، و" عاريل " وتعنى الأكلف ، غير المختتن الذى يظل بدائياً فطرياً فيظل قذراً كافراً ، وكانوا يطلقون هذا التعبير على المسيحيين لعدم شيوع الختان بينهم . و" ممزير " أى ابن الزنا ، وهى تدل فى أسفار العهد القديم على الشعب غير النقى ، مختلط الأنساب ،

* الخروج : الإصحاح الخامس : ٢٣ / ١٠ ، ١١

^٥ Richard P. Stevens : Weizmann & Smuts , A Study In Zionism - South Cooperation , P. 7 , Beirut , 1975 , H.C. Armstrong نقل عن , Grey Steel : J.C.Smuts , A Study In Arrogance (London , 1937), PP. 300 , 301

^٧ د.رشاد عبد الله الشامي : الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية ، سلسلة عالم المعرفة ،

رقم ١٠٢ ، مطابع الرسالة ، الكويت ، ص ٢٩

وكانوا يطلقون هذا التعبير على المسلمين ، بعد ظهور الإسلام ، لأنهم يرون أن إسماعيل عليه السلام ولد من هاجر ، وهى فى نظرهم جارية أو أجنبية ^(٨) . ونجد من اليهود أنفسهم من يقر بذلك حيث يقول : (يجمع كتاب تاريخنا على أن أجدادنا يهود الجيتو القديم كانوا يحسون بنوع من الكبرياء و السمو بالنسبة " للجوى " ، حتى عندما كانوا يقبلون يديه ويركعون أمامه) ^(٩) . وأدى استعلاؤهم هذا إلى كراهية الآخرين لهم وبالتالي فإن الكراهية تولد الحقد ، والحقد يغرى بالاضطهاد . فإذا باليهود يدورون ويدور العالم معهم فى حلقة مفرغة مغلقة من الاستعلاء والحقد والاضطهاد . ترجمها اليهود فى ذاكرتهم وتاريخهم إلى أساس عقائدى دينى - مثل التلمود - أدى فيما بعد إلى ظهور المصطلح الاجتماعى " اللسامية " ^(١٠) .

وعلى الرغم من أنهم كانوا فعلاً شعب الله المختار ، إلا أنهم لم يحافظوا على هذه النعمة من الله ، فبدلاً من شكر الله وحسن طاعته وعبادته ، تمردوا عليه وعلى تعاليمه وحرفوا فى كلامه أكثر من مرة رغم إنذارات الله الكثيرة لهم ، فغضب عليهم غضباً شديداً بعد أن كانوا هم المفضلين ، وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : (وإذ تأذن ربك لبيعنّ عليهم الى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم * وقطعناهم فى الأرض أمما منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون) ^(١١) . ولنضرب مثلاً على ذلك ، فلو أن أحد الأثرياء ولنرمز له بالرمز " س " تكفل برعاية " ص " من الناس وهو فقير ، فعلمه أحسن التعليم ، وملكه إحدى شركاته ، وزوجه إحدى بناته وأكرم معاملته ، ثم تمرد " ص " وأنكر الجميل ، بل وسب " س " بما لا يليق به . فماذا سوف يفعل " س " ؟! ولنترك النتيجة لحكم كل شخص ونظرتة . وحكم الله

^٨ المرجع السابق ، نفسه

^٩ المرجع السابق ، نفسه ، نقلا عن إفراهم هرتزبرج

^{١٠} المرجع السابق ، ص ٣٠

^{١١} الأعراف : ١٦٧ ، ١٦٨

على اليهود بالتشتت في معظم بقاع الأرض ، وجعل تصرفاتهم تثير أحقاد الناس عليهم وغضبهم وسوف يظلون هكذا حتى تقوم الساعة ، فهذا قدر كتبه الله عليهم . وبالفعل ليس للبشر مقدرة على مقاومة إرادة الله ، والأكثر من ذلك أن الله قال : (ألقينا بينهم العداوة و البغضاء إلى يوم القيامة) ^(١٢) .

مع أن بداية اليهود لم تكن تجارية إلا أنهم أصبحوا فيما بعد - لعدة عوامل - من أكثر الأجناس البشرية خبرة وتحكماً في العمليات المالية والتجارية ، من هذه العوامل : أقوال بعض رجال الدين اليهود القدامى مثل الربى إسحق حيث قال : " إن الإنسان ينبغي أن يدبر ماله بأن يقسمه ثلاثة أقسام : الثلث الأول يشتري ممتلكات ثابتة : أرضاً وعقاراً ، والثاني يشتغل به في التجارة ، والثالث يحتفظ به نقداً سائلاً ... " وقال آخر : " إن مائة درهم تعمل بها في التجارة تتيح لك أن تجد اللحم والخمر كل يوم ، أما مائة درهم تعمل بها في الزراعة فلن تتيح لك إلا الملح وبعض الخضروات " ^(١٣) .

هذا من الناحية التجارية . أما من الناحية الدينية ، فنجد أن مشكلة اليهود الرئيسية مع الله هي المادية (اللمسية) والمادية المالية وهذا يتنافى تماماً مع الإيمان ، حيث يعتمد الإيمان في الدرجة الأولى على الغيب . فاليهود يريدون أن يروا كل شيء بأعينهم ، أن يلمسوه ، ويدل على ذلك ما جاء في التوراه حين طلب موسى عليه السلام من الله أن يراه فرد الله عليه قائلاً : (لن تقدر أن ترى وجهي . لأن الإنسان لا يراني ويعيش . وقال الرب هو ذا عندي مكان . فتقف على الصخرة . ويكون متى اجتاز مجدى أضعك في نقرة من الصخرة وأسترك بيدي حتى اجتاز . ثم أرفع يدي فتتنظر ورائي . وأما وجهي فلا يرى) ^(١٤) . فكان المشكلة هي رؤية وجه الله وليست رؤية الله كاملاً أو أجزاء منه سبحانه وتعالى . ثم عندما يقول الله لموسى (وأسترك بيدي حتى اجتاز) جعلت التوراة من الله سبحانه

^{١٢} المائدة : ٦٤

^{١٣} د.حسن ظاظا ، السيد محمد عاشور : المرجع السابق ، ص . س

^{١٤} الخروج : ٢٣ / ٢٠ : ٢٣

وتعالى شيئاً مادياً يمكن رؤيته من يده ومن الخلف . ومن ناحية أخرى تجعل التوراة العلاقة بين اليهودى وبين الله علاقة تعاقدية مصلحة (١٥).

وفى الإنجيل " كان فصح اليهود قريباً فصعد يسوع إلى أورشليم . ووجد فى الهيكل الذين كانوا يبيعون بقرا وغنما وحماما والصيارف جلوسا . فصنع سوطا من حبال وطرده الجميع من الهيكل . القنم والبقر وكب دراهم الصيارف وقلب موائدهم " (١٦). وأيضاً " ولما دخل الهيكل ابتداء يخرج الذين كانوا يبيعون ويشتررون فيه . قائلاً لهم . مكتوب أن بيتى بيت الصلوة . وأنتم جعلتموه مغارة لصوف " (١٧) . وبهذا نجد أن اليهود لم يتورعوا حتى فى بيت الله الذى هو بيت عبادة ، فجعلوا منه سوقاً للحيوانات والطيور وتجارة العملة .

وفى القرآن . لهم مشكلة كبرى مع الله . فحدث أن قتل أحد الأشخاص أثناء وجود اليهود فى مصر ، فى عصر موسى وقال لهم موسى إذا أردتم أن تعرفوا القاتل فاذبحوا بقرة واضربوه بساقها يخبركم بالاسم ، فهزموا منه وقالوا له ادع لنا ربك . كأن ليس لهم رب - يبين لنا ما هى . وكان من الممكن ذبح أى بقرة ولكن مشكلة التفكير المادى عندهم لم ترحمهم ، فعندما وصفها لهم موسى لم يكتفوا ، فسألوه عن لونها ، وعندما أخبرهم بلونها طلبوا منه تحديدها بالضبط لأن البقر كثير ومتشابه . عندئذ حدد لهم الله بقرة خاصة نادرة الوجود حتى يشقيهم فى البحث عنها . وبعد ذلك يقول القرآن : (فذبحوها وما كادوا يفعلون) (١٨) . .. (وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال) (١٩) .

١٥ د. أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢

١٦ يوحنا : ٢ / ١٣ : ١٥

١٧ لوقا : ١٩ / ٤٥ ، ٤٦ ؛ مرقس : ١١ / ١٥ : ١٧ ؛ متى : ٢١ / ١٣

١٨ البقرة : ٦٧ : ٧١ ؛ د. سعيد محمد ثابت : فرعون موسى من يكون ، وأين ، ومتى ؟ ! . دار

الشروق ، القاهرة / بيروت ، ص ٧٩ : ٨١

١٩ البقرة : ٢٤٧

..(لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا ...) (٢٠) .
..(وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان
ينفق كيف يشاء ...) (٢١) .

وليس هذا فقط ، بل نجد من عمالقة اليهود في العصر الحديث من يذكر ذلك
ايضاً فيكون بهذا الأمر قد "شهد شاهد من أهلها" . فنجد كارل ماركس في كتيبه
المسألة اليهودية " يقول : " يجب أن لا نبحث عن سر اليهودي في دينه ، بل
فلنبحث عن سر الدين في اليهودي الواقعي ... المال هو إله إسرائيل المظمار ،
وأمامه لا ينبغي لأى إله أن يعيش ... إن قومية اليهودي الوهمية هي قومية
التاجر ، قومية رجل المال ... " (٢٢) . ويذكر الأديب الصهيوني يوسف حايم بريير
(١٨٨١ - ١٩٢١) : " لقد كان للأمور التجارية في حياة أجدادنا دور أكبر من
الأمور الدينية ، وعندما كان هذان الأمران يتضاربان لم يكن النصر حليف الدين .
إنه لخطأ كبير أن نصف تاريخ شعبنا بأنه حرب طويلة من أجل حفظ قدسية الدين ،
في الوقت الذي كانت فيه هذه الحرب الطويلة من أجل كسب الحقوق لأنفسنا " (٢٣) .

الربا .. عند اليهود :

ارتبط اسم " اليهودي " بمعنى " الربا " وأصبحت كلمة (يهودي) مرادفة
لكلمة (مرابي) ، كما أن الناس كثيراً ما كانوا يتحدثون لا عن " الدائن " و "المدين"
بل عن " اليهودي والمدين " . ولم يأت هذا الارتباط الوثيق من فراغ (٢٤) . بل

^{٢٠} آل عمران : ١٨١

^{٢١} المائدة : ٦٤

^{٢٢} كارل ماركس : المسألة اليهودية ، سلسلة مختارات من السياسة العالمية ، منشورات مكتبة المعارف ،

بيروت ، ١٩٥٢ ، ص ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠

^{٢٣} د.رشاد عبد الله الشامي : المرجع السابق ، ص ٢٣

^{٢٤} د.حسن ظانطا ، السيد محمد عاشور : المرجع السابق ، ص ١١٧ ؛ د.عبد الوهاب المسيري : المرجع

السابق ، ص ٢٣

يرجع إلى عدة عوامل - دينية واجتماعية - منها ، أن نصوص التوراه تحرم الربا بين اليهود ، وتبيحه مع غيرهم . فنجد في سفر الخروج : (إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذى عندك فلا تكن له كالمرابى . لا تضعوا عليه ربا) ^(٢٥) . وأيضاً : " إذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك فأعضده غريباً أو مستوطناً فيعيش معك . لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك . فضتك لا تعطه بالربا وطعامك لا تعطه بالمرابحة " ^(٢٦) . ومع التأكيد والتكرار في النصين السابقين على تحريم الربا ، إلا أننا نجد نصاً آخر في التوراه يبيح الربا مع غير اليهود : " لا تقرض أخاك بربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض بربا . للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكى يباركك الرب إلهك ... " ^(٢٧) .
والأكثر من ذلك أن التلمود يحرض اليهودى : " إذا أردت أن تقتل الأجنبي بغير أن يثبت عليك علامات القتل فاستعمل الربا " ولم يكفهم هذا فأفتى كبير علماء اليهود - ابن ميمون - بجواز الربا مع اليهودى وغير اليهودى ^(٢٨) .

ومن العوامل الاجتماعية التى دفعت اليهود إلى الربا ، تأثرهم بالشعوب التجارية القديمة مثل الكنعانيين والفينيقيين ، لأنهم كانوا يتعاملون بالربا ، فتأثروا بهم ، خاصة في فترة الأسر البابلى . كذلك تركهم للمجال الزراعى ، واشتغالهم بالتجارة غير الثابتة وتقلهم بين مختلف الدول التى كانت تحتاج إلى عمليات تمويل كبيرة ^(٢٩) ، لم يتمكن أتباع الديانات الأخرى الرئيسية من امتلاكها ، لأن المسيحية والإسلام يحرمان الربا .

^{٢٥} الخروج : ٢٢ / ٢٥

^{٢٦} اللاويين : ٢٥ / ٣٥ : ٣٧

^{٢٧} التثنية : ٢٣ / ١٩ : ٢٠

^{٢٨} د. حسن ظاظا ، السيد محمد عاشور : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨ ؛ لحميا : ٥ / ١ : ٧

^{٢٩} د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص ١٤ : ٢٢ ؛ د. حسن ظاظا ، السيد محمد عاشور :

المرجع السابق ، ص ١١٩

وسيرة حياة المسيح ترينا أنه أحب كل الناس ما عدا مجموعة واحدة خاصة ، لقد كره المراهبين بعنف يبدو غريبا من رجل فى وداعة وسلام المسيح النفسى . وهاجمهم بقوة مرات متكررة لأكلهم الربا ... وجاء التعبير القوى عن كره المسيح لتجار العملة وهم من اليهود ، عندما أخذ السوط وطردهم من الهيكل ... وقيام المسيح بهذا العمل ضدهم ، كان السبب الرئيسى فى تحريضهم على قتله^(٣٠).

ويذكر التاريخ أن سينيكا ، الفيلسوف والمصلح الرومانى (٤ ق.م. - ٦٥ م.) ، قد مات لأنه حاول - كما فعل المسيح من قبل - فضح العمليات الفاسدة للمراهبين اليهود ، برغم ما كان لسينيكا من تأثير على الإمبراطور نيرون^(٣١).

وفى القرآن يقول الله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم ترحمون)^(٣٢). ويقول : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ...)^(٣٣). وخطأ اليهود هنا - بجانب الربا - أنهم شبهوا الربا الذى هو تجارة المال ، بالبيع الذى هو تجارة البضائع وحاجيات المجتمع . وهذا هو الفارق بين الربا و البيع .

وعندما قال الله للمؤمنين ، يحثهم على الجهاد وحسن المعاملة فيما بينهم : (من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة...)^(٣٤) ، فبرغم علم اليهود بأن الله يقصد من ذلك حث المؤمنين على اكتساب الحسنات لليوم الآخر ، إلا أنهم قالوا لهم إن ربكم يتعامل معكم بالربا ، فغضب الله عليهم . ويقول تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا

^{٣٠} وليام جاي كار : أحجار على رقعة الشطرنج ، ص ٥٠ .

^{٣١} وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

^{٣٢} آل عمران : ١٣٠ .

^{٣٣} البقرة : ٢٧٦ .

^{٣٤} البقرة : ٢٤٥ .

• وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا اليما (٣٥) .

كذلك عُرِفَتْ في أوروبا في العصور الوسطى والحديثة كما في الشرق ، مع فارق بسيط ، وخاصة في مصر ، ظاهرة " يهود البلاط " الذين كانوا بمثابة ملكية خاصة بالملك ، فكان اعتماد هذه الفئة الأساسي على السلطة الحاكمة ، بل كانوا في بعض الأحيان يتبعون الملك مباشرة ، فيدفعون له مبلغا من المال نظير منحهم الموائيق التي تحمي حقوقهم . وفي نفس الوقت كانت السلطة تعتمد اعتمادا أساسيا عليهم ، مما أدى إلى وجود علاقة خاصة بين اليهود والسلطة (٣٦) . كما يذكر د. عبد الوهاب المسيري في مكان آخر [وقد سادت هذه الفكرة في أوروبا الكاثوليكية الإقطاعية ، فاستقر اليهود في إنجلترا وفرنسا ، في العصور الوسطى الغربية ، كأقنان بلاط (Servi Camerae regis) ومصدر نفع ودخل للإمبراطور والطبقات الحاكمة التي كانت تستجلبهم وتوظفهم وتمنحهم المزايا والحماية والموائيق . وكان يشار إلى اليهود أحيانا على أنهم سلع ومنقولات Chatte] . وكانت الموائيق التي تمنح لهم من قبل الحكام الإقطاعيين تتحدث عن ملكية الحكام لهم (judaeos habere) وعن حق الحكام في الاحتفاظ بهم (judaeos tenere) [(٣٧) . وعلى هذا لم يكن المرابي موضع حب الجماهير أو تقفها ، ولا الطبقة الحاكمة ، بل كان محل شكوك الجميع وكراهيتهم (٣٨) . وأدت هذه الكراهية من طرفي المجتمع لليهود إلى زيادة عزلتهم عن باقي الجنس البشري .

٣٥ النساء : ١٦٠ ، ١٦١

٣٦ د. عبد الوهاب المسيري : المرجع السابق ، ص ٢٨

٣٧ د. عبد الوهاب المسيري : الحماة والصقور والنعام ، دراسة في الإدراك والتحليل السياسي ، ط .

١ ، دار الحسام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١١٤ .

٣٨ المرجع السابق ، ص ٢٥ ؛ عبد الله حسين : المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية ، مطبعة

نبي الهول ، ١٩٤٧ / ٤٦ ، ص ١٢٠

وقد تأثر كثير من الأدباء على مستوى العالم بظاهرة " المرابى اليهودى " منها على سبيل المثال تاجر البندقية " الذى هو فعلاً " مرابى البندقية " أو " يهودى البندقية " . وكان المرابون اليهود هم الذين يقومون بتمويل التجارة الإيطالية مع الشرق والغرب ^(٣٩) . وعن طريق عمليات التمويل والقروض تمكن المرابون اليهود من السيطرة الكاملة على بنك إنجلترا BANK OF ENGLAND منذ نهايات القرن السابع عشر فصاعداً ^(٤٠) .

" ROTH SCHILD " تعنى بالألمانية "الدرع الأحمر " وهى العلامة التى كانت موجودة على باب محل صراف يهودى اسمه أمشيل موسى باور AMSCHEL MOSES BAUR الجد الأكبر لعائلة روتشيلد ، والذى اتخذ ابنه أمشيل ماير باور AMSCHEL MAYER BAUR من هذه العلامة اسماً للعائلة تبركا باللون الأحمر الذى يحبه اليهود . وكان لأمشيل ماير باور ، خمسة من الأبناء دربهم تدريباً دقيقاً ليصبحوا من جهاذة المال والذهب .. وهم الذين سيطروا فيما بعد على اقتصاد إنجلترا وفرنسا وألمانيا عن طريق العمليات الربوية ^(٤١) ، التى كانت فوائدها تمتص من موارد البلاد . وكما تذكر " بروتوكولات حكماء صهيون " فإن الحل هو أن تأخذ الحكومات المال من الشعب نفسه دون الحاجة إلى دفع فوائد ^(٤٢) .

وفى أميركا سيطر المرابون اليهود على اقتصادها حينما انشأوا فى ١٨٧٣ بنك أميركا BANK OF AMERICA وكان أصحاب هذا البنك هم أصحاب بنك إنجلترا ^(٤٣) . وكذلك بنك " كوهين - لوب " الذى كان له دور أساسى فى إحداث

^{٣٩} د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص ٢٣

^{٤٠} وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ٧١ : ٧٣

^{٤١} المرجع السابق ، ص ٧٥ : ٧٧ وصفحات أخرى ؛ شاهين مكاربوس : تاريخ الاسرائيليين ، ص

١٨٦

^{٤٢} بروتوكولات حكماء صهيون : مكتبة دار التراث ، ١٩٧٦ ، ط. ، ص ٢٧٥

^{٤٣} وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، ١٢٥

أزمة ١٩٠٧ المالية العالمية^(٤٤) . وفي فرنسا يوجد ناد يضم أثرياء اليهود في باريس وهو " Comptoir Leon Alman " . ويتحكم هذا النادي في ارتفاع وهبوط أسعار الذهب العالمية . فاليهود ملوك مال أكثر منهم رجال أعمال^(٤٥) .

الاقتصاد والذهب .. وصنع الأزمات المالية العالمية .. والمحلية:

يوجد كثير من العلماء والناخبين اليهود في العالم ، في مختلف المجالات .. ويخصنا منها هنا ، المجال الاقتصادي . ودور هؤلاء النوابغ هو ابتكار نظريات اقتصادية يتم تدريسها في الجامعات للمتخصصين من غير اليهود .. ومن اليهود . تؤدي هذه النظريات - التي تصبح أساسية على المستوى الاقتصادي العالمي - إلى تدهور وإفلاس الحكومات وانصباب أموالها في أيدي اليهود^(٤٦) .

وإذا بحثنا في الواقع فسوف نجد أن اليهود لا يهتمون بأن يكونوا حكاماً مباشريين بل يحرصون على احتكار المال والذهب وإذا وُجد البعض من غير اليهود ، فمن المستحيل أن يكون غير متعامل معهم أو أن يكون تحت بصرهم بشكل أو بآخر^(٤٧) . وهم وراء الأزمات والحروب الدولية ، والثورات . فهم يشعلون حرباً بين دولة وأخرى - بأساليب معينة - لتقترض كلتا الدولتين من المؤسسات المالية اليهودية ذات النفوذ ، بالفوائد المرتفعة ، وبعد انتهاء الحرب يبدأ دور اليهود في التحكم في اقتصاد الدول المتحاربة بدعوى تنظيم اقتصادهم من أجل سداد القروض - بمساندة القوى العظمى حينئذ - وعلى المدى الطويل لا يتم تسديد القروض ولا فوائد القروض التي تصل في أحيان كثيرة إلى مبلغ مساو للمبلغ الأصلي المقترض . وإذا كان اقتصاد إحدى الدول المتحاربة قوياً ولم ينهر ، عمل اليهود على تخفيض قيمة العملة الرئيسية لهذه الدولة لأدنى حد ممكن ، وبعد ذلك

^{٤٤} . المرجع السابق ، ص ١٤٣ ؛ سامي حكيم : أمريكا والصهيونية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٧ ،

ط. ١ ، ص ١٠

^{٤٥} مقابلة مع السيد / عبد الحميد الزنكلوني ، رئيس نقابة الصاغة بالإسكندرية في ٧ / ٩٠

^{٤٦} بروتوكولات حكماء صهيون : ص ١٧٣

^{٤٧} المرجع السابق ، ص ١٨٢

يقومون بشراء مبلغ هائل من هذه العملة المنهارة . وبعد انتهاء الحرب يعملون على رفع قيمة العملة المنهارة إلى أقصى مدى ممكن ويقومون ببيع ما اشتروه ويكسبون الفارق بين المبلغين .

وكثيرا ما يفتعلون الأزمات المالية بإغراق السوق بالسيولة المالية عن طريق إقراض الجمهور من البنوك لإستثمارها فى بناء العقارات وشراء الأراضى الزراعية وتشييد المصانع لتي تقوم بتصنيع المنتجات الثانوية التى ليست من حاجات الشعب الضرورية . وعندما يصل الحد إلى التضخم فى السوق - بعد عدة سنوات - تصدر التعليمات للبنوك بخفض ثم إيقاف التسليف للجمهور الذى لا يزال فى مرحلة التكوين الاقتصادى ، وتتقدم البنوك بطلبات للمحاكم بحققها المالى ، وعن طريق الأحكام تستولى على ما شيده أبناء الشعب ويكون اليهود هم الوحيدين الراحين . وكان اليهود هم السبب فى استبدال العملة الذهبية بالورق^(٤٨) ، فأخذوا ذهب الناس وأعطوهم ورقاً^(٤٩) .

يهود أوروبا:

عاش اليهود فى أوروبا كالمنبونين وكانت تحدد إقاماتهم فى أماكن معينة ذات أسوار وأبواب تسمى جتو Getto ، وكانت توجد قيود كثيرة على سلوكهم ومعاملاتهم وأزيائهم ، كما صدرت قوانين رسمية بذلك فى روسيا وأوروبا فى العصر الحديث^(٥٠) . وكثيرا ما كانت تقع لهم المذابح سواء على المستوى الشعبى أو على المستوى الرسمى ، حتى النصف الأول من القرن العشرين^(٥١) ، وذلك بالرغم من صدور القوانين الرسمية التى تتحدث عن عدم التفرقة بين الإنسان

^{٤٨} سوف يتم تفسير ذلك فى الفصل الثانى

^{٤٩} بروتوكولات حكماء صهيون : ص ١٤١ ، ١٨٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠

^{٥٠} د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص ٣٢ : ٤٤ ؛ عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص

١٢٤ ؛ وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ١٤٩ وما بعدها

^{٥١} عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص ١٩٩ ؛ Gudrun Kramer : The Jews In Modern

Egypt , (1914 - 1952) , London , 1989 , P. 18

والآخر بسبب الدين ، والتي كان يعنى بها اليهود خاصة (٥٢). وهذا كان بسبب ما يفعله المراهبين اليهود (٥٣)، كما سبق الذكر . وقد أدت هذه الاضطهادات إلى بحث اليهود عن حل لهذا الوضع فعملوا - مع الوقت - على نشر الأفكار العلمانية ودعاوى الإلحاد ، حتى لا يُعرف اليهودى من المسيحى ، وهذا ما يحدث الآن فى أماكن كثيرة من أوروبا . وإذا كانت هناك بعض الآراء اليهودية التى ترى وجوب اندماج اليهود فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، إلا أن مصير مثل هذه الآراء هو الفشل بسبب الحركة الصهيونية التى تشجع عزلة اليهود عن المجتمعات الموجودة بها .

وجدير بالذكر أن من أهم مميزات اليهودى كيهودى ، ومن أخطر عيوبه كإنسان ، هى ولاؤه الكامل لليهودية - حتى العلمانيين والملحدين منهم - فاليهودى لا يعترف بالبلد الذى يعيش فيه وإنما يعترف بأنه يهودى . وإذا سألت أحدهم عن (س) من اليهود هل هو يونانى أم إيطالى ؟ فيكون الجواب إنه يهودى . وإذا سألت عن (ص) من الناس إن كان يهوديا انجليزيا فيقولون إنه انجليزى وليس يهوديا (٥٤) . فالوطن بالنسبة لليهودى هو ديانته سواء أكان من مراكش أو سوريا أو إيطاليا ... إلخ ، فهو يعيش داخل مجتمعه كيهودى أما الجنسية فهى ليست أكثر من جواز السفر الذى يحميه والدولة التى تحميه (٥٥) .

ويعرف يهود أوروبا بالأشكيناز (٥٦) Ashkenazim ، وهى إحدى الطوائف اليهودية المتعددة (٥٧) ، وهم ليسوا يهودا أنقياء الأصل فأصلهم يرجع إلى قبائل الخزر

٥٢ د. عبد الرهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص ٥٩ ، ٦٠

٥٣ عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص ١٢٠ ؛ وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ٥٧ : ٥٩

٥٤ حدث ذلك مع رئيس الطائفة بالإسكندرية فى صيف ١٩٩١

٥٥ د. حسن صبحى : الموثرات الأوروبية فى مجتمع الإسكندرية فى العصر الحديث ، من " مجتمع

الإسكندرية " مجموعة محاضرات ، مطبعة جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٣٨٧

؛ روجيه جارودى : ملف إسرائيل ، دراسة للصهيونية السياسية ، دار الشروق ،

١٩٨٤ ، ص ١١٩

٥٦ ورد هذا الاسم لأول مرة بالتوراه ، فى سفر التكوين

الأسبوية التي نزحت إلى شرق أوروبا وتهودت - من أجل مصالح تجارية - في القرن الأول الميلادي ^(٥٨) .

يهود الشرق :

هم على الأغلب الموجودون في البلاد الإسلامية والعربية ومنهم يهود الأندلس ، ويُعرفون بالسفاراد Safardim ^(٥٩) وهم الطائفة الثانية في سلم الطوائف اليهودية . وينظر إليهم الأشكيناز على أنهم أدنى مرتبة ، ويتضح ذلك في أي دولة يوجد بها تجمعات من الطائفتين ، إذ الأولى وهي من أصول أوروبية والثانية من أصول متخلفة . ولكن يجمعهم اتباعهم لتعاليم دينية واحدة فهم يؤمنون بالتوراه والتلمود وباقي الكتابات الدينية اليهودية .

لكن على العكس من يهود أوروبا ، لم يعان يهود الشرق من المذابح وسوء المعاملة بل كانوا يعاملون على أنهم مواطنون مساوون لباقي أبناء البلد الموجودين فيه ، وذلك فارق كبير في الشعور الوجداني لليهود فإذا كان يهودى الغرب يعانى نفسيا من المجتمع فإن يهودى الشرق لم يشعر إطلاقا بأية معاناة ، وإن كانت هناك حالات غضب على اليهود من الشعب فبسبب الكراهية التقليدية للمرابين اليهود .

الطوائف اليهودية :

سبق وذكرنا أن طائفة الأشكيناز ينظرون من أعلى إلى طائفة السفاراد ، ولكن كلتا الطائفتين تحتقران الطائفة الثالثة وهم القرائون Karaites ، لسببين أساسيين : الأول أن أتباع هذه الطائفة يؤمنون بالتوراه ولا يؤمنون بالتلمود . والثانى : أنهم في عاداتهم وتقاليدهم وأسمائهم ، حتى في صلواتهم ، أقرب ما يكونون من المسلمين لدرجة صعوبة التفريق بين سيدة قرائية وأخرى مسلمة حتى لو كانت ريفية أو من صعيد مصر ، وكذلك الرجال ؛ كما أنهم يفضلون التحدث

⁵⁷ Gudrun Kramer Ibid

^{٥٨} وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ٤٩

⁵⁹ Gudrun Kramer op cit. , PP. 13 : 18

باللغة العربية ، وصلاتهم وعلاقاتهم مع المسلمين أقوى منها مع اليهود الأشكناز أو السفاراد^(٦٠). وكانت أسماؤهم كذلك تحمل الطابع الإسلامي أو العربي بالإضافة للأسماء التوراتية مثل عبد العزيز ، عبد الواحد ، خضر ، صالح ، مرزوق ، مسعودة ، مسعود ، ليثع ، ليفي ، كوهين ، شماع ، طويل ، منجوبي ، يوسف ، إبراهيم ، زكي ، مراد^(٦١) .

ترجع أصول هذه الطائفة إلى عنان بن داود الذي أسس هذه الطائفة في العراق في القرن الثامن الميلادي ، وقد تأثرت هذه الطائفة بعمليات القياس والاجتهاد في الفقه الإسلامي^(٦٢). وهذه الطائفة أخذت في الانقراض والنقص وعددها أقل بكثير جداً من الطائفتين الأخريين بالرغم من انتشار أتباعها في دول مختلفة . وكانت توجد طائفة رابعة تسمى " الأسينيم " وكان أفرادها ماهرين في العمليات التجارية وشرفاء في أخلاقهم^(٦٣) ، ولأنهم أتقياء - كيهود - ووصلوا إلى درجة الزهد في الزواج فقد انقرضت هذه الطائفة الآن . وكانت فلسفة هذه الطائفة قائمة على التفاني في حب الغير وكبح جماح النفس وتربية أولاد الغير والنظافة^(٦٤) .

⁶⁰ Gudrun Kramer : op. cit. , PP 22 : 24

^{٦١} د. نبيل عبد الحميد سيد احمد ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود في مصر ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ ، ص ١٦ ؛ Gudrun Kramer : op. cit. , P. 25

⁶² Gudrun Kramer : op. cit. , P. 22

^{٦٢} لقاء مع السيد / السيد محمد عاشور ، تاجر مانيفاتورة بالحماوى في صيف ١٩٩١ ، وكان التاجر المسلم الوحيد بين التجار اليهود - حسب قوله - في تلك المنطقة . وله عدة مؤلفات عن اليهود وعن التجارة بالاشتراك مع د. حسن ظاظا

^{٦٣} عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨

التوراه .. والأعياد عند الإسرائيليين :

التوراه كلمة عبرية تعنى الشريعة أو الهداية ، ولقد فقد اليهود التوراة الأصلية وأعيدت كتابتها أثناء الأسر البابلي الذي تم فى ٥٨٦ ق.م. بتكليف من الملك البابلي نبوخذ نصر ، لأحد كبار الكهنة اليهود^(١٥) ، ليتمكن الملك عن طريقها من إحكام سيطرته على اليهود ، ويدل على ذلك كثرة الألفاظ البابلية فيها . وهى باعتراف اليهود والمسيحيين والمسلمين ، ليست أكثر من سيرة موسى ، وتاريخ للمجتمع اليهودى وثبت لأنسابه^(١٦) ، وتحتوى التوراه على خمسة أسفار (حكايات أو قصص) أساسية هى التكوين والخروج واللاويين والعدد والتثنية ، بالإضافة إلى ٣٤ سفرا آخرين . ويُعرف هذا المحتوى بالعهد القديم . أما العهد الجديد فهو الأناجيل والأسفار الأخرى الخاصة بالمسيحيين . ويُكون كلاً من العهد القديم OLD TESTAMENT والعهد الجديد NEW TESTAMENT ، ما يُعرف بالكتاب المقدس HOLY BOOK .

ومن الأخطاء الشائعة تسمية كل اليهود بالإسرائيليين ، فالإسرائيليون هم المنحدرون من نسل " يعقوب علي السلام " . أما اليهود فهم الذين اعتنقوا الديانة اليهودية من عرب وروم وفرس وخزر^(١٧) . وعلى ذلك فليس كل اليهود أنقياء ، كما سبق الذكر ، وبالتالي لا يجب إطلاق اسم " إسرائيل " على الدولة اليهودية ، لأن مؤسسيها من يهود الخزر من روسيا وبولندا .

أما أعياد اليهود ، فأهمها عيد (الفصح) ويحتفلون فيه بذكرى خروجهم من مصر و غرق فرعون ، يليه عيد (الفطير) ، و (الحصاد) ، وعيد (الأسابيع) ، وعيد (المظال) ، و (يوم الكفارة)^(١٨) ، وهو الذى يصومون فيه

^{١٥} د. كامل سغفان : اليهود تاريخ وعقيدة ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ : ٢٣

^{١٦} عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص ٢٧

^{١٧} المرجع السابق ، ص ١١ : ١٩

^{١٨} اللاويين : الأصحاح الثالث والعشرون ، الخروج : ١٢ / ٤٣

ليلة واحدة كل عام من قبل الغروب بنصف الساعة ، لمدة خمس وعشرين ساعة^(٦٩) .

اليهود والبروتستانت :

تزايدت في الآونة الأخيرة المواقف المعارضة للسياسة الأميركية بمساندة إسرائيل وتأمين وجودها في فلسطين ، وقد نتج هذا الأمر عن ضعف النفوذ العربي ليس في أميركا وحدها بل في كل أوروبا وخاصة أوروبا الغربية . فالجهر بالولاء لإسرائيل - وليس ولاء إسرائيل - عادة ما يتمشى عكسيا مع النفوذ العربي على مستوى العالم ، ففي فترات قوة النفوذ العربي تخفت هذه النغمة العالية وفي فترات الضعف تتعالى .

والولاء لدولة إسرائيل ليس نابعا من قوة إسرائيل نفسها أو من ازدياد نفوذ اليهود في الدول الغربية وأميركا ولكنه راجع لأسباب دينية في الأساس . فمن الخطأ الاعتقاد بأن اللوبي الصهيوني يمثل أقوى أداة فعالة أو قوة ضغط على السياسة الأميركية لتسييرها وفق المخططات الصهيونية . كذلك فإنه من الأخطاء الشائعة اعتقاد معظم المؤرخين والمحليين السياسيين أن ذكاء ودهاء اليهود الصهيونيين الأوائل مثل حاييم وايزمان أو ناحوم سوكولوف أو لويس برانديس وحنكتهم السياسية وراء إصدار وعد بلفور ومساندة الدول الغربية لليهود والسعي لتأسيس دولة يهودية في فلسطين^(٧٠) ، ثم تأييدها المباشر بعد إعلان تأسيسها ومساندتها حتى الوقت الحاضر . فقد كانت ولا تزال ، توجد عدة قوى واتجاهات من غير اليهود تساند إسرائيل عن اقتناع تام بأن اليهود قد عادوا إلى وطن أجدادهم الذي اغتصبه منهم العرب . وقد تركزت هذه القوى في كل من بريطانيا وأميركا .

^{٦٩} عبد الله حسين : المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٨٨ ؛ بالنسبة لأعياد اليهود نُقِرَ لفقرة (ما يعنيه

الرقم ٧ .. والرقم ٤٠ عند اليهود) ، ص ١٦

^{٧٠} ريجينا الشريف : الصهيونية غير اليهودية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٩٦ ، ١٩٨٥ ، مطابع الرسالة

، الكويت ، ص ١١

وذلك هو السبب وراء تأييد هاتين الدولتين والسعى لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين ثم مساندتها بعد ذلك .

من هذه الإتجاهات ، الرغبة فى التخلص من اليهود الموجودين فى الدول الأوروبية واليهود المهاجرين من دول أوروبا الشرقية الهاربين من المذابح هناك ، ولم يكن أمامهم أفضل من فلسطين لسبيين ، أولهما : تمسك وإصرار معظم اليهود بها ، والثانى : ضعف القوى المالكة لها فى كل فترات التاريخ الحديث ، فقد ذكر بعضهم : " من الذى يحول دون اليهود وعودتهم إلى أرضهم فى يهوذا ؟ لا أحد . إننا سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم لا لشيء إلا لتخلص منهم . إنهم عبأ ثقيل علينا وهم بلاء وجودنا " (٧١) .

ومن الإتجاهات الأخرى ، تأييد المذهب البروتستانتي والكنيسة الإنجيلية للاحتلال اليهودى لفلسطين . ويعتبر كلاً من كالفن ومارتن لوثر ، هما مؤسسا هذا المذهب فى أوروبا . ويرى البعض أن كالفن ، وهو مؤسس المذهب البروتستانتي فى سويسرا ، من أصل يهودى ، وكان اسمه الأصلى كوهين ، ثم غيره إلى كاوفن عندما انتقل من سويسرا إلى فرنسا للتبشير بدعوته ، ثم غيره إلى كالفين حينما انتقل إلى إنجلترا (٧٢) . ومما يؤكد وجهة النظر هذه أنه من المؤلف بالنسبة لليهود أن يغير بعضهم اسمه الأصلى لإسم يتوافق مع الأسماء الشائعة فى البلد الذى ينتقل إليه ليخفى أصله اليهودى أو ليخفف من حدة البغض له كيهودى . وإذا ما سلمنا بهذا الأمر فإنه يمكن القول بأن المذهب البروتستانتي هو بدعة يهودية لإيجاد فئة مسيحية تؤيد الأفكار والمعتقدات اليهودية وخاصة حق اليهود فى العودة إلى فلسطين ، وهو ما حدث بالفعل .

فأصول هذه العلاقة المميزة بين اليهود والبروتستانت ترجع إلى القرن السادس عشر الذى تمرد فيه مارتين لوثر على الكنيسة الكاثوليكية واعتبره إصلاحاً داخل هذه

^{٧١} المرجع السابق ، ص ٤٧ ، نقلا عن Martin Lothar , Saemthiche Werke , Vol .32 , PP

99 : 358

^{٧٢} وليام جاى كار : المرجع السابق ، ص ٦٤

الكنيسة ، و اعترض على بعض المعتقدات الكاثوليكية ولذلك سمي معترضا Protestant وكانت المبادئ البروتستانتية الجديدة مغايرة تماماً للمبادئ الكاثوليكية السابقة ، فقد كان اهتمام هذه الحركة الجديدة منصّباً على الإيمان الكامل بأسطورة شعب الله المختار ، وعودة المسيح المنتظر والعهد الألفى السعيد ، وحق اليهود الدينى فى فلسطين .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعتقدات من أساسيات المبادئ والمعتقدات اليهودية . ولذلك فقد وصفت هذه الحركة الدينية الجديدة بأنها بعث عبرى أو يهودى يجعل المسيحى البروتستانتى يؤمن إيماناً كاملاً بالأساطير سابقة الذكر . وفى القرن السابع عشر أحدث أتباع هذا المذهب ثورة فى بريطانيا وأطلقوا على أنفسهم " الأتقياء " أو " الأطهار " Puritans ، وأصبحت البيوريتانية الجناح المتشدد والمتعصب فى المذهب البروتستانتى ، وقد غالى البيوريتانيون فى إجلال الكتاب المقدس مع إعطاء الأولوية للعهد القديم . وأصبحت انجلترا فى هذه الفترة بيئة مناسبة تماماً لانتشار الأفكار المؤيدة للفكرة الصهيونية بين غير اليهود . فقد جعلت أسطورة الشعب المختار اليهود أمة طاهرة من الملائكة تعيش على الأرض فى اعتقاد البروتستانت ، وربطت أسطورة الميثاق - وعد الله لإبراهيم - بين الشعب المختار والأرض المقدسة ، أما أسطورة المسيح المنتظر فقد شجعت على توطيد فكرة إنهاء نشر اليهود وعودتهم إلى فلسطين ، لتأسيس وطنهم القومى ، إلى الأبد .

وقد اهتم أتباع المذهب البروتستانتى أيضاً بالأدب العبرى والترجمة الحرفية لنصوص التوراه ، وقد أدى ذلك إلى الإهتمام بتحقيق النبؤات التوراتية المتعلقة بنهاية الزمان وأصبحوا فى شوق إلى العصر الألفى السعيد الذى سوف يحققه المسيح بعد عودته إلى الأرض وتكوين مملكة داود . وأمن أتباع هذا المذهب أن مستقبل الشعب اليهودى أحد علامات القيامة وأن عودة اليهود إلى فلسطين هى بشرى الألف عام السعيدة . وتحت تأثير وانتشار هذه الأفكار المؤيدة للصهيونية بين غير اليهود أخذ تاريخ فلسطين تتغير مفاهيمه فاقصر على القصص المتعلقة بالوجود اليهودى ، كأن لم يكن فى فلسطين إلا الأساطير والقصص التاريخية

والخرافات الواردة في العهد القديم ، واعتُبر أن ذلك هو التاريخ الصحيح والوحيد ، فلا هجرة إلا هجرة إبراهيم ، ولا مملكة إلا مملكة داود ، التي سبقتها وتلتها ممالك كثيرة ، وكان لم يستوطن فلسطين إلا اليهود مع أن قوما أطلقت عليهم التوراه "الفلسطينيون" استقروا فيها قبل هجرة إبراهيم إليها وقبل أن يوجد بها أى يهودى .

ومع بدايات القرن التاسع عشر شهدت بريطانيا حركة تبشيرية وهى الإنجيلية " ، وهى متشابهة فى مبادئها ومعتقداتها مع المبادئ والمعتقدات البروتستانتية ، وأصبحت بمثابة تجديدا للفكر البروتستانتى ، ولذلك فقد عُرفت "بالوثبة الثانية للنموغ البيوريتانى" و "الفترة العبرية الفاصلة" فى التاريخ الإنجليزى .

وقد برز من أبناء هذه الفئات ، شخصيات كانت لها مكانتها فى المجتمع البريطانى ، بل والأوروبى ، من أمثال اللورد شافتسبرى مبتكر شعار "وطن بلا شعب لشعب بلا وطن" على فلسطين ، والذي حوله الصهيونيون فيما بعد إلى " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض " ، فقد كانت فلسطين فى مخيلته بلداً مهجوراً لن يصلحه ويعمره إلا اليهود العباقرة . وغيره آخرون مثل اللورد بايرون الشاعر الشهير ، وأحد أعضاء مذهب الفعالية المبرزين ، وهو مذهب يدعو إلى استخدام القوة لتحقيق الأغراض السياسية ، وقد أظهر بايرون إعجابه بالعظمة الكامنة فى قدرة الشعب اليهودى على البقاء والاستمرار ، وعلى الابتكار والإبداع والتفانى فى خدمة الإنسانية ، ونفس الأمر بالنسبة لوليم وردزورث الذى شابه لورد بايرون فى كثير من أفكاره ، ومثل سير والتر سكوت ، وهو أول الروائيين الكبار فى القرن التاسع عشر ، فقد ابتكر شخصية "رييكا " اليهودية ذات الميول الصهيونية الواضحة فى روايته ((إيفانهو)) . وكذلك كان روبرت براوننج ، وجورج إليوت ، وهما من أبرز الكتاب الإنجليز الذين تبنا قضية عودة اليهود إلى فلسطين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد كتبت جورج إليوت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر قصة " دانيال دى روندا " ، وهى أول قصة صهيونية فى تاريخ الأدب القصصى لغير اليهود . ومن الجدير بالذكر أن هذه الرواية اعتُبرت المقدمة الأدبية لوعده بلفور الذى أعطى اليهود حق إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين ، كما أدى

ذلك إلى أن يصبح البريطانيين أشد أنصار التواجد اليهودى والتغلغل الاقتصادى لليهود فى مصر .

وهكذا نجد أن غير اليهود هم الذين روجوا لفكرة عودة اليهود إلى فلسطين بعد تأسيس الحركة البروتستانتية ، وتحت هذا التأثير تحولت الحركة الصهيونية من عقيدة دينية إلى أيديولوجية سياسية للدول الغربية وخاصة بريطانيا . وانتقلت هذه المعتقدات مع المهاجرين إلى القارة الجديدة أمريكا . فمئذ الاستيطان الأوروبى فى القارة الجديدة ، أصبحت العناصر اليهودية والصهيونية من اليهود وغيرهم من أنشط العناصر فى الترويج لفكرة العودة إلى فلسطين ، لدرجة ادعاء البعض " أن الملائكة العبرى قوى أسس الديمقراطية الأمريكية " . وكان البيوريتانيون وبعض اليهود هم أول من استوطن القارة الجديدة التى كانت خاضعة للسيطرة البريطانية ، وقد هرب البيوريتانيون من إنجلترا إلى هناك خوفاً من الاضطهادات التى تعرضوا لها فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . ولذلك فقد راجت فكرة تشابههم مع اليهود القدامى الذين ذكروا فى التوراه ، فقد أصبحت أمريكا " كنعان جديدة " وعندما كانوا يبيدون الهنود الحمر ، كانوا يتمثلون باليهود الذين ابادوا كثيراً من الفلسطينيين وأهل البلاد الأصليين كما تذكر التوراه . وهنا أصبح التماثل بين أمريكا وفلسطين قويا ، فكما فعل الإنجليز فى أمريكا ، يفعل اليهود فى فلسطين ، وكانوا يستحضرون التوراه فى كل ما يفعلونه حتى يصبغوه بالصبغة الدينية .

ومع بداية القرن الثامن عشر بدأت فلسطين كوطن قومى لليهود تحتل مكانة مميزة فى الثقافة الأمريكية ، وأصبحت عودة اليهود إلى هذا الوطن فكرة محببة ومبدأ مسلماً به فى كل من الأدبين الشعبى والدينى . ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبحت الإنجيلية أكثر نفوذاً وانتشاراً مما كانت عليه فى بريطانيا وأمنت بفكرة عودة الأرض الموعودة خلال العصر الألفى السعيد ، وأن المسيح سوف يعود إلى مملكة ثيوقراطية قائمة بالفعل على الأرض ، ولها حكومة على غرار الحكومات الوطنية المعروفة . وعندما عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى سويسرا فى ١٨٩٧ ، كانت فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين قد تغلغلت فى الثقافة والفكر

الأميركي وكانت قصة ((دانيال دي روندا)) التي كتبتها جورج إليوت قد لاقت ترحيبا شديدا في أميركا ، وركز الإعلام الأميركي على إبراز جدواها السياسية ، وانتشرت الأفكار التي ترى أن اليهود هم وحدهم القادرون على تطوير فلسطين ، كما أصبح الربط بين أرض فلسطين واليهود أمرا تلقائيا ومألوفا .

ولم يكن رؤساء الولايات المتحدة أو أعضاء الكونجرس والمنظمات السياسية والثقافية الأخرى يمثلون استثناء من ذلك إلا نادرا . وقد بدأت أميركا في التدخل العلني لصالح الحركة الصهيونية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . فكان التأييد غير المعلن من وودرو ويلسون لوعدهم بلفور بمثابة موافقة شخصية على هذا الوعد وهو الأمر الذي اعتبرته بريطانيا أمرا ضروريا . وبعد حوالي عشرة أشهر من إصدار الوعد بعث برسالة إلى زعيم المنظمة الصهيونية في أميركا ، الحاخام ستيفن س. وايز يقول فيها : " راقبت باهتمام مخلص وعميق العمل البناء الذي قامت به لجنة وايزمان في فلسطين بناء على طلب الحكومة البريطانية ، وأغتنم الفرصة لأعبر عن الارتياح الذي أحسست به نتيجة تقدم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة ، والدول الحليفة منذ إعلان السيد بلفور بإسم حكومته عن موافقتها على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين " .

وفي بداية عام ١٩١٩ وقبل عقد مؤتمر ((السلام)) في باريس ، كتب لأحد زعماء المنظمة الصهيونية الأميركية يقول : " لم أحلم قط بأن من الضروري أن أقدم لكم تأكيدات جديدة عن التزامي بوعدهم بلفور " و " إنني مقتنع بأن الدول الحليفة مع حكومتنا وشعبنا متفقة على أن أساس الكومنولث اليهودي سيوضع في فلسطين " . وفي خطابه الشهير في المؤتمر سابق الذكر ، رفض حق الحصول على الأرض بالقوة وأدان الاتفاقيات السرية ، ونادى بمبدأ تقرير المصير للشعوب من خلال أربع عشر نقطة كانت أساس خطابه . وقد نصت النقطة الثانية عشر على أنه : " يجب أن تؤمن الفرصة للأقليات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية للتطور الذاتي " . والمعنى بها بالطبع اليهود وفلسطين . فكان بذلك يرفض في العلن ما يوافق عليه سرا . وقد سار خلفاءه على نفس منواله . فقد عبر وارن هاردنج عن

موافقته بوضوح فى يونيو ١٩٢١ حين قال : " يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودى إلا أن يعتقد أنهم سيعادون إلى وطنهم القومى التاريخى ، حيث يبدأون مرحلة جديدة ، بل مرحلة أكبر ، من مساهمتهم فى تقدم الإنسانية ". وجاء بعده كالفن كولدج الذى صرح أمام جمع من الصهيونيين الأميركيين فى يونيو ١٩٢٤ ، معلنا إيمانه بأن فلسطين هى الوطن القومى لليهود : " لقد كررت عدة مرات إهتمامى بهذه الحركة العظيمة ، بحيث أن أى شىء أضيفه يعتبر تكرارا للبيانات السابقة ، ولكنى مع ذلك سعيد بأن تتاح لى هذه الفرصة لأعبر ثانية عن تعاطفى مع الحنين العميق الشديد الذى يجد تعبيرا له فى الوطن اليهودى فى فلسطين ". وفى سبتمبر ١٩٢٨ ، مع بدايات الأزمة المالية العالمية ، انصب اهتمام هربرت هوفر على إرضاء أعضاء المنظمة الصهيونية فى أميركا فقد قال : " لقد راقبت بإعجاب حقيقى التقدم الثابت الواضح الذى تم من أجل إعادة تأهيل فلسطين التى كانت قاحلة لعدة قرون ، ولكنها الآن تجدد شبابها وحيويتها من خلال حماس وجد وتضحية الرواد اليهود الذين يكدحون هناك بروح السلام والعدل الاجتماعى . وإنه مما يبعث على الرضا أن نرى أن كثيرا من اليهود الأميركيين ، الصهيونيين أو غير الصهيونيين ، قدموا خدمات رائعة لهذه القضية التى تستحق من الجميع العطف والتشجيع الأدبى " .

وقد تولى بعد ذلك روزفلت الرئاسة ، وكان استثناء واضحا لعمليات التأييد لليهود فيما يختص بفلسطين لأنه لم يكن يؤمن بأن حل مشاكل اليهود هو إنشاء دولة لهم فى فلسطين . وذلك راجع لإنتماؤه للكنيسة الأسقفية التى لم تكن ترى أن فلسطين تخص اليهود وحدهم ، وبالتالي فهى لا تعترف بالمزاعم التاريخية والأكاذيب اليهودية بأن فلسطين هى وطنهم القومى والشرعى .

بعده جاء ترومان الذى كان أكثر رؤساء أميركا السابقين عليه جراءة فى إعلان تأييده للصهيونية مع بعض الحكام العرب^(٧٣) . فما أن تولى الرئاسة حتى أصدر البيان التالى : " إن وجهة النظر الأميركية من فلسطين هى أننا نريد أن نسمح

^{٧٣} هو الملك عبد العزيز آل سعود : رسالة فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٨

بدخول عدد من اليهود إليها قدر الإمكان ، وبعد ذلك يبحث الموضوع مع البريطانيين والعرب بالطرق الدبلوماسية حتى إذا أمكن قيام دولة هناك فإن ذلك يمكن أن يتم على أسس سلمية " . وليست الأسس السلمية في نظره إلا الضغط على الزعماء العرب وإرغامهم على الرضوخ للأمر الواقع بالطرق السلمية ، فقد ذكر لأحد الزعماء العرب أنه : " من الطبيعي أن تشجع الحكومة في هذا الوقت وصول أعداد كبيرة من اليهود المرحلين من أوروبا إلى فلسطين لا لكي يجدوا مأوى لهم هناك فحسب ، بل ليساهموا بمواهبهم وطاقاتهم في إقامة الوطن القومي اليهودي " . وهكذا فقد رأينا أن البروتستانتية كانت وراء التأييد الجارف لما يعرف بإسرائيل ، وقد تطورت الأفكار البروتستانتية حتى بلغت ذروتها في القرن العشرين فيما يعرف بمذهب العصمة الحرفية الأميركي الذي يصر على أن إسرائيل هي التحقيق الفعلي للنبوذة التوراتية في العصر الحديث . وهكذا أصبحت المنظمة الصهيونية و الأفكار المؤيدة لها من غير اليهود جزءا لا يتجزأ من الثقافة والتراث الأميركيين^(٧٤) . ولذا فإنه لا أميركا ولا أوروبا سوف يتخلون عن مساندتهم لإسرائيل في أى حال من الأحوال ، وبالتالي فإن الأمم المتحدة ليست إلا أداة طيعة لتنفيذ رغبات هذه الدول لحماية إسرائيل ، وأى محاولة سلمية أو اعتقاد بأن هذا الأمر سوف يتغير هي محاولة يائسة واعتقاد خاطيء .

ما يعنيه الرقم (٧) .. والرقم (٤٠) عند اليهود :

يعتقد اليهود بأن المسيح سوف يأتي مع نهاية ألف سنة ليقوم مملكة داود في فلسطين ويستمر حكمه لألف سنة وهو ما يعرف في تعاليمهم بالعصر الألفي السعيد . ومع نهاية الألف الأولى بعد الميلاد توقع كثير من اليهود وغيرهم بأن المسيح سوف يأتي ، وكثرت التكهينات والتوقعات ولكن لم يحدث شيء . ونحن الآن على أبواب نهاية الألف الثانية ويتوقع اليهود أن يأتي المسيح المنتظر ، خاصة بعد احتلالهم لفلسطين واعتقاد أغليبتهم بأنهم عادوا من الشتات ، ليقوم هذه

^{٧٤} المرجع في هذا الموضوع هو كتاب ربجيما الشريف ، المذكور

المملكة . والعام القادم سوف يكون عاماً مشهوداً بالنسبة لليهود لأنه يحمل رقم (٧) ، وخاصة رقم (٧) الأخير قبل الألف الثانية. فعلى الرغم من أن الرقم (٧) يمثل أهمية في الأديان السماوية ، إلا أنه ذو أهمية خاصة تصل إلى درجة التقديس في الديانة اليهودية .

ففي القرآن تتكون الفاتحة من سبع آيات . ويقول الله سبحانه وتعالى :
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات وهو بكل شيء عليم " (٧٥) . ويقول تعالى : " مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم " (٧٦) .

وفي رؤيا ملك مصر عندما كان النبي يوسف بها : " يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تحصنون " (٧٧) .

هذا بعض مما ورد في القرآن ، حيث نلاحظ أن ذكر الرقم (٧) محدود إلى درجة ما ، كما أنه يتعلق من ناحية بأشياء خلقها الله في الكون ، ومن ناحية أخرى عن حدث يتعلق بنبي يهودي في مصر .

وفي كتابات العهد الجديد يتحدث إنجيل متى عن تسلسل نسب المسيح عليه السلام ، ثم يقسم الأجيال من إبراهيم إلى داوود ، أربعة عشر جيلاً ، أي سبعين ، ومن داوود إلى سبي بابل نفس العدد ، ومن سبي بابل إلى المسيح نفس العدد :

٧٥ البقرة : ٢٩

٧٦ البقرة : ٢٦١

٧٧ يوسف : ٤٦ : ٤٨

كتاب ميلاد يسوع المسيح ابن ابراهيم . ابراهيم ولد اسحاق . واسحاق ولد يعقوب . ويعقوب ولد يهوذا وإخوته . ويهوذا ولد فارص ... ويعقوب ولد يوسف رجل مريم التي ولد منها يسوع الذي يدعى المسيح . فجميع الأجيال من ابراهيم إلى داود أربعة عشر جيلاً . ومن داود إلى سبى بابل أربعة عشر جيلاً . ومن سبى بابل إلى المسيح أربعة عشر جيلاً " (٧٨) .

والإصحاح السابع - رقم ٧ - يحتوى بأكمله على نصائح وإرشادات من المسيح إلى الناس - وليس أخباراً عن المسيح . وفي الإصحاح السابع عشر ، يذكر أنه بعد مجيء المسيح إلى نواحي قيصرية بستة أيام - أي في اليوم السابع - أخذ بعض أتباعه وصعد بهم إلى جبل عال منفردين : " وبعد ستة أيام أخذ يسوع بطرس ويعقوب ويوحنا أخاه وصعد بهم إلى جبل عال منفردين " (٧٩) .

وفي سفر الرؤيا : " سر السبعة الكواكب التي رأيت على يميني والسبع المناير الذهبية . السبعة الكواكب هي ملائكة السبع الكنائس " (٨٠) . " ورأيت على يمين الجالس على العرش سفراً مكتوباً من داخل ومن وراء مختوماً سبعة ختوم " (٨١) . " ورأيت فإذا في وسط العرش والحيوانات الأربعة وفي وسط الشيوخ خروف قائم كأنه مذبوح له سبعة قرون وسبع أعين هي سبعة أرواح الله المرسلّة إلى كل الأرض " (٨٢) .

٧٨ متى : ١ / ١ : ١٧

٧٩ متى : ١٧ / ١

٨٠ رؤيا يوحنا اللاهوتي : ١ / ٢٠

٨١ رؤيا يوحنا اللاهوتي : ٥ / ١

٨٢ رؤيا يوحنا اللاهوتي : ٥ / ٦

ولعلنا نلاحظ أيضاً عدم تدخل هذا الرقم فى أمور الحياة بالنسبة للناس .
وذلك على العكس مما نجده فى كتابات العهد القديم . فنحن نجد أن الرقم (٧) يلعب
دوراً أساسياً فى تسيير أمور اليهود اليومية والحياتية بجانب الرقم (١٠) ، فوصايا
النبي موسى عليه السلام عشر وصايا وهى تمثل الإصحاح العشرين كله فى سفر
الخروج .

وبجانب الرقم (٤٠) ، فإن الرقم (٧) سنجد أنه الرقم الأكثر ذكراً فى كتابات
اليهود . ولذلك فهم يهتمون به إلى درجة التقديس . ولذا فهم يخططون لكثير من
الأزمات المالية والحروب العالمية ولأهدافهم السياسية فى حدود هذه الأرقام .
فتذكر التوراه أن الله بعد ما أكمل إنشاء السماوات والأرض ومابينهما فى
ستة أيام قد استراح فى اليوم السابع وباركه وقدسّه : " فأكملت السماوات والأرض
وكل جندها . وفرغ الله فى اليوم السابع من عمله الذى عمل . فاستراح فى اليوم
السابع من جميع عمله الذى عمل . وبارك الله اليوم السابع وقدسّه . لأنه فيه
استراح من جميع عمله الذى عمل الله خالقاً " (٨٣) . أى أن الله سبحانه وتعالى قد
تعب فى الأيام الستة ليستريح فى اليوم السابع .

وعندما أمر الله نوح أن يصنع الفلك ، فأمره بأن : " من جميع البهائم
الطاهرة تأخذ معك سبعة سبعة ذكراً وأنثى . ومن البهائم التى ليست بطاهرة اثنين
ذكراً وأنثى . ومن طيور السماء سبعة سبعة ذكراً وأنثى . لاستبقاء نسل على وجه
الأرض لأنى بعد سبعة أيام أيضاً أمطر على الأرض أربعين يوماً وأربعين ليلة .
وأموح على وجه الأرض كل قائم عملته " (٨٤) . إذاً فإن الله سوف يمطر الأرض
بعد سبعة أيام من أمره هذا لنوح ، كما أن مدة الإمطار سوف تستمر لأربعين يوماً
وليلة . وعندما استقر الفلك بعد انحسار الفيضان بعض الشيء فقد : " إستقر الفلك
فى الشهر السابع فى اليوم السابع عشر من الشهر على جبال أراراط . وكانت المياه
تنقص نقصاً متوالياً إلى الشهر العاشر . وفى العاشر فى أول الشهر ظهرت رؤوس

^{٨٣} التكوين : ٢ / ١ : ٣

^{٨٤} التكوين : ٧ / ١ : ٤

الجبال . وحدث من بعد أربعين يوماً أن نوحاً فتح طاقة الفلك التى كان قد عملها وأرسل الغراب فخرج متردداً حتى نشفت المياه عن الأرض . ثم أرسل الحمامة من عنده ليرى هل قلت المياه عن وجه الأرض فلم تجد الحمامة مقراً لرجلها فرجعت إليه إلى الفلك . فلبثت أيضاً سبعة أيام آخر وعاد وأرسل الحمامة من الفلك . فأثت إليه الحمامة عند المساء وإذا ورقة زيتون خضراء فى فمها . فعلم نوح أن المياه قد قلت عن الأرض . فلبث أيضاً سبعة أيام آخر وأرسل الحمامة فلم تعد ترجع إليه أيضاً . وكان فى السنة الواحدة والست مئة فى الشهر الأول فى أول الشهر أن المياه نشفت عن الأرض . فكشف نوح الغطاء عن الفلك ونظر فإذا وجه الأرض قد نشف . وفى الشهر الثانى فى اليوم السابع والعشرين من الشهر جفت الأرض " (٨٥) . ومن اللافت للنظر هنا أن الرموز الدولية المستخدمة فى أيامنا هذه مثل حمامة السلام وغصن الزيتون ، واليوبيل ، هى من التوراه وقد استطاع اليهود عن طريق كثرة استخدامهم لهذه الكلمات أن ينشروها بين جنابات العالم .

وعن حلم ملك مصر عندما كان يوسف بها ، تقول التوراه : " ... أن فرعون رأى حلما وإذا هو واقف عند النهر . وهو ذا سبع بقرات طالعة من النهر حسنة المنظر وسمينة اللحم . فارتعت فى روضة . ثم هو ذا سبع بقرات أخرى طالعة وراءها من النهر قبيحة المنظر ورقيقة اللحم . فوقفت بجانب البقرات الأولى على شاطئ النهر . فأكلت البقرات القبيحة المنظر والرقيقة اللحم البقرات السبع الحسنة المنظر والسمينة . واستيقظ فرعون . ثم نام فحلم ثانية . وهو ذا سبع سنابل طالعة فى ساق واحدة سمينية وحسنة . ثم هو ذا سبع سنابل رقيقة وملفوحة بالريح الشرقية نابثة وراءها . فابتلعت السنابل الرقيقة السنابل السبع السمينية الممتلئة . واستيقظ فرعون وإذا هو حلم " (٨٦) .

^{٨٥} التكوين : ٨ / ٤ : ١٤

^{٨٦} التكوين : ٤١ / ١ : ٧

وفى أيام موسى عليه السلام : " كان لكاهن مديان سبع بنات " (٨٧) . " ولما كملت سبعة أيام بعدما ضرب الرب النهر . قال الرب لموسى ادخل إلى فرعون وقل له هكذا يقول الرب اطلق شعبى ليعبدي " (٨٨) .

وعندما تاه اليهود فى أرض سيناء فى وادى التيه : " فقال الرب لموسى ها أنا أمطر لكم من السماء . . فيخرج الشعب ويلتقطون حاجة اليوم بيومها . لكى امتحنهم أسيسلكون فى ناموسى أم لا . ويكون فى اليوم السادس أنهم يهيئون ما يجيئون به فىكون ضعف ما يلتقطونه يوماً فيوم " (٨٩) . أى أن ما يجدونه فى اليوم السادس سيكون مضاعفاً لكى يكفى اليوم السابع - السبت - ولكنهم لم يقتنعوا بذلك فظلوا أربعين سنة فى هذا الوادى : " وأكل بنوا إسرائيل المن أربعين سنة حتى جاءوا إلى أرض عامرة " (٩٠) . وعندما كلم موسى الرب كان ذلك فى اليوم السابع من صعوده على الجبل : " فصعد موسى إلى الجبل . فغطى السحاب الجبل . وحل مجد الرب على جبل سيناء وغطاه السحاب ستة أيام . وفى اليوم السابع دعى من وسط السحاب " (٩١) .

وبالنسبة لبعض الشرائع الخاصة بهم تقول التوراه : " وكلم الرب موسى قائلاً كلم بنى إسرائيل قائلاً . إذا حبلت امرأة وولدت ذكراً تكون نجسة سبعة أيام . كما فى أيام طمث علتها تكون نجسة وفى اليوم الثامن يختن لحم غرلته ثم تقيم ثلاثة وثلاثين يوماً فى دم تطهيرها . وإن ولدت أنثى تكون نجسة أسبوعين كما فى طمثها ثم تقيم ستة وستين يوماً فى دم تطهيرها " (٩٢) . فالتوراه تجبر المرأة اليهودية على أن تكون نجسة لمدة أربعين يوماً منهم سبعة أيام قبل الختان إذا ما أنجبت ذكراً

٨٧ الخروج : ٢ / ١٦

٨٨ الخروج : ٧ / ٢٥ ، ٨ / ١

٨٩ الخروج : ١٦ / ٤ ، ٥

٩٠ الخروج : ١٦ / ٣٥

٩١ الخروج : ٢٤ / ١٥ ، ١٦

٩٢ اللاويين : ١٢ / ١ : ٥

والضعف عندما تنجب أنثى . " كذلك تفعل ببقرتك وغنمك . سبعة أيام يكون مع أمه
وفى اليوم الثامن تعطيني إياه " (٩٣) . و " إذا ما اشتريت عبدا عبرانيا فست سنين
يخدم وفى السابعة يخرج حرا مجانا " (٩٤) . و " من مس ميتا ميتة انسان ما يكون
نجسا سبعة أيام " (٩٥) .

وجميع اعيادهم ومناسباتهم الدينية يتحكم فيها الرقم (٧) . فعن عيد الفصح
[الذى يحتفلون به فى إبريل من كل عام] الذى يحتفلون به كتذكار لخروجهم من
مصر ، وجعلوه فى نفس الوقت رأس السنة العبرية لنفس السبب ، وهو شهر أبيب
بالعبرية . فنقول عنه التوراه : " تكون لكم شاة صحيحة ذكرا ابن سنة تأخذونه من
الخرفان أو من الماعز . ويكون عندكم تحت الحفظ لليوم الرابع عشر من هذا
الشهر " (٩٦) . وعن هذا العيد وباقى المناسبات اليهودية الأخرى تقول التوراه : "
وكلم الرب موسى قائلا كلم بنى إسرائيل وقل لهم مواسم الرب التى فيها تنادون
محافل مقدسة هذه هى مواسمى . ستة أيام يعمل عمل وأما اليوم السابع ففيه سبت
عطلة محفل مقدس . عملاً لاتعملوا . إنه سبت للرب فى جميع مساكنكم . هذه
مواسم الرب المحافل المقدسة التى تنادون بها فى أوقاتها . فى الشهر الأول فى
الرابع عشر من الشهر بين العشائين فصحا للرب . وفى اليوم الخامس عشر من هذا
الشهر عيد الفطير للرب سبعة أيام تأكلون فطيراً ... وكلم الرب موسى قائلا كلم
بنى إسرائيل وقل لهم متى جئتم إلى الأرض التى أنا أعطىكم وحصدتم حصيدها
تأتون بحزمة أول حصيدكم إلى الكاهن . فيردد الحزمة أمام الرب للرضا عنكم .
فى غد السبت يردها الكاهن وتعملون يوم ترديدكم الحزمة خروفا صحيحا حوليا
محرقة للرب ... ثم تحسبون لكم من غد السبت من يوم اتيانكم بحزمة الترديد سبعة
أسابيع تكون كاملة إلى غد السبت السابع تحسبون خمسين يوما . ثم تقربون تقدمة

٩٣ الخروج : ٢٢ / ٣٠

٩٤ الخروج : ٢١ / ٢

٩٥ العدد : ١٩ / ١١

٩٦ الخروج : ١٢ / ٦٠٥

جديدة للرب ... وتقرّبون مع الخبز سبعة خراف صحيحة حولية وثورا واحدا ابن
 بقر ...^(٩٧) . فأول هذه المناسبات هو يوم السبت نفسه من كل أسبوع فلا يجوز أن
 يقوم أى يهودى بأى عمل كان . وثانى هذه المناسبات هو عيد الفصح الذى يليه
 العيد الثالث وهو عيد الفطير الذى يأكلون فيه الفطير لمدة أسبوع . ورابع هذه
 المناسبات هو عيد أول الحصيد كذكرى لوصولهم الأرض التى وعدوا بها .
 والخامس هو عيد الأسابيع ، فيحتفلون فيه بعد مرور سبعة أسابيع بذبح سبعة خراف
 وثور . أما عيد هتاف البوق وهو العيد السادس فتقول التوراه :^(٩٨) وكلم الرب موسى
 قائلا كلم بنى إسرائيل قائلا . فى الشهر السابع فى أول الشهر يكون لكم عطلة تذكّار
 هتاف البوق محفل مقدس^(٩٩) . وعن عيد يوم الكفارة تقول التوراه :^(١٠٠) وكلم الرب
 موسى قائلا أما العاشر من هذا الشهر السابع فهو يوم الكفارة^(١٠١) ، كما تقول
 التوراه عن عيد المظال :^(١٠٢) وكلم الرب موسى قائلا كلم بنى إسرائيل قائلا . فى اليوم
 الخامس عشر من هذا الشهر السابع عيد المظال سبعة أيام للرب .^(١٠٣) أى أن
 الشهر السابع به وحده ثلاثة أعياد وفى أوله عيد هتاف البوق ، وفى العاشر منه عيد
 يوم الكفارة ، وفى اليوم الخامس عشر - أى بعد أسبوعين من بداية الشهر - عيد
 المظال .

وكما أن للإنسان سبت - أى راحة - فى الشريعة اليهودية ، فإن للأرض
 سبتاً أيضاً ، فتحدث التوراه فى سفر اللاويين والذى يرد فيه لفظ يوبيل صراحة
 قائلة :^(١٠٤) وكلم الرب موسى فى جبل سيناء قائلا كلم بنى إسرائيل وقل لهم . متى أتيتم
 إلى الأرض التى أنا أعطيتكم سبت الأرض سبتاً للرب . لا تزرع حقلك ولا تقضب
 كرمك . زريع حصيدك لا تحصد وغنب كرمك المحول لا تقطف . سنة عطلة
 تكون للأرض . ويكون سبت الأرض لكم طعاما . لك ولعبدك ولأمتك ولأجيرك

^{٩٧} اللاويين : ٢٣ ١ ١٨

^{٩٨} اللاويين : ٢٣ ٢٣ ٢٤

^{٩٩} اللاويين : ٢٣ ٢٦ ٢٧

^{١٠٠} اللاويين : ٢٣ ٢٣ ٢٤

ولمستوطنيك النازلين عندك ولبهائمك والحيوان الذى فى أرضك تكون غلتها طعاما . وتعد لك سبعة سبوت سنين . سبع سنين سبع مرات . فتكون لك أيام السبعة السبوت السنوية تسعا وأربعين سنة . ثم تعبر بوق الهتاف فى الشهر السابع فى عاشر الشهر فى يوم الكفارة تعبرون البوق فى جميع أرضكم . وتقدسون السنة الخمسين وتنادون بالعتق فى الأرض لجميع سكانها . تكون لكم يوبىلا وترجعون كل إلى ملكه وتعودون كل إلى عشيرته . يوبىلا تكون لكم السنة الخمسين لا تزرعوا ولا تحصدوا زرعها ولا تقطفوا كرمها المحول ... وإذا قلتم ماذا نأكل فى السنة السابعة إن لم نزرع ولم نجمع غلتنا فإنى أمر ببركتى لكم فى السنة السادسة فتعمل غلة لثلاث سنين^(١٠١) . ويظهر جلياً فى النص السابق أن التوراه تضع قيوداً صعبة لملاك الأراضى الزراعية ، فهى تلزمهم بعدم زراعة الأرض سنة كل سبع سنوات ، بالإضافة إلى السنتين التاسعة والأربعين والخمسين ، مما دفع اليهود منذ القدم إلى ترك الزراعة والاتجاه إلى مجالات أخرى أهمها تجارة المال .

كذلك فإن التوراه توجب على المخطيء عقاباً سبعة أضعاف ، ويبدو أن ذلك الفرض قد جاء بعد كثرة أخطاء اليهود فى حق الله سبحانه وتعالى ، وكوسيلة قوية ورادعة لإجبار اليهود على التقليل أو عدم الخطأ ، وسوف نلاحظ من النص التالى أنهم مع كل تشديد لا يرتدعون فيتضاعف العقاب وهكذا ... فنقول التوراه لهم : " وإن كنتم مع ذلك لا تسمعون لى أزيد على تأديبكم سبعة أضعاف حسب خطاياكم . فأحطم فخار عزكم وأصير سمائمكم كالحديد وأرضكم كالنحاس . فتفرغ باطلا قوتكم وأرضكم لا تعطى غلتها وأشجار الأرض لا تعطى أثمارها . وإن سلكتكم معى بالخلاف ولم تشاءوا أن تسمعوا لى أزيد عليكم ضربات سبع أضعاف حسب خطاياكم . أطلق عليكم وحوش البرية فتعدمكم الأولاد وتقرض بهائمكم وتقلكم فتوحش طرقكم وإن لم تتأدبوا منى بذلك بل سلكتكم معى بالخلاف فإنى أنا أسلك معكم بالخلاف وأضربكم سبعة أضعاف حسب خطاياكم أجلب عليكم سيفاً ينتقم نعمة الميثاق فتجتمعون إلى مدنكم وأرسل فى وسطكم الوبأ فتدفعون بيد العدو . بكسرى

^{١٠١} اللاويين : ٢٥ / ١ : ٢١

لكم عصا الخبز تخبز عشر نساء خبزكم فى تنور واحد ويرددن خبزكم بالوزن فتأكلون ولا تشبعون وإن كنتم بذلك لا تسمعون لى بل سلكتم معى بالخلاف فأنا أسلك معكم بالخلاف ساخطا وأؤدبكم سبعة أضعاف حسب خطاياكم فتأكلون لحم بنيكم . ولحم بناتكم تأكلون . وأخرب مرتفعاتكم وأقطع شمساتكم وألقى جثثكم على جثث أصنامكم وترذلكم نفسى . وأصير مدنكم خربة ومقادسكم موحشة ولا أستم رائحة سروركم . وأوحش الأرض فيستوحش منها أعدائكم الساكنون فيها . وأذركم بين الأمم وأجرد وراءكم السيف فتصير أرضكم موحشة ومدنكم تصير خربة .^(١٠٢) كذلك فإن عقاب قابيل نظير قتله أخيه كان سبعة أضعاف : " فقال له الرب لذلك كل من قتل قايين فسبعة أضعاف ينتقم منه " ^(١٠٣) .

وقد استدعى بالاق ملك مؤاب رجل يدعى بلعام ليلعن بنى إسرائيل لخشيته أن يدخلوا أرضه فيدمروها وعندما جاء بلعام طلب بناء سبعة مذابح : " فقال بلعام لبالاق ابن لى ها هنا سبعة مذابح وهى لى هنا سبعة ثيران وسبعة كباش " ^(١٠٤) . وفى سفر صموئيل الثانى أن داود عليه السلام قد حكم فلسطين لمدة أربعين سنة منها سبع سنوات فى حبرون : " كان داود ابن ثلاثين سنة حين ملك وملك أربعين سنة . فى حبرون ملك على يهوذا سبع سنين وستة أشهر . وفى اورشليم ملك ثلاثاً وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا " ^(١٠٥) ، وكذلك حكم سليمان نفس الفترة : " وكانت الأيام التى ملك فيها سليمان فى اورشليم على كل إسرائيل أربعين سنة " ^(١٠٦) ، كما كان له ألف من النساء منهن سبعمائة من الحرائر : " وكانت له سبع مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السرارى فأمالت نساؤه قلبه " ^(١٠٧) .

^{١٠٢} اللاويين : ٢٦ / ١٨ : ٢٣

^{١٠٣} التكوين : ٤ / ١٥

^{١٠٤} العدد : ٢٣ / ١

^{١٠٥} صموئيل الثانى : ٥ / ٤ ، ٥

^{١٠٦} الملوك الأول : ١١ / ٤٢

^{١٠٧} الملوك الأول : ١١ / ٣

كذلك فقد كان لأيوب سبعة من البنين ، كما كان من مواشيه سبعة آلاف من الغنم : كان رجل فى أرض عوص اسمه أيوب . وكان هذا الرجل كاملاً ومستقيماً يتقى الله ويحيد عن الشر . وولد له سبعة بنين وثلاث بنات . وكانت مواشيه سبعة آلاف من الغنم وثلاثة آلاف جمل وخمس مئة فدان بقر وخمس مئة أتان وخدمة كثيرين جداً . فكان هذا الرجل أعظم كل بنى المشرق^(١٠٨).

ولعلنا قد أدركنا الآن قيمة الرقم سبعة عند اليهود . وإذا ما بحثنا عن هذا الرقم فى أحداث وحوادث الفترة الحديثة فسوف نجد أنه فى عام ١٨٩٧ تم إقامة أول مؤتمر صهيونى عالمى فى مدينة بازل بسويسرا ، وفى هذا المؤتمر تم وضع الأسس التى سار عليها مؤسسو المنظمة الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين . وفى عام ١٩٠٧ كان اليهود وراء أزمة مالية عالمية ابتدأت من أميركا . وفى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى ، ومن المعروف أن اليهود كانوا وراء هذه الحرب من أجل إصدار وعد بلفور ، الذى صدر بالفعل فى ١٩١٧ . وفى ١٩٢٨ - أى أربعة سبعات - بدأت أزمة مالية عالمية أخرى مشابهة لأزمة ١٩٠٧ . وفى ١٩٤٧ استولى اليهود على فلسطين ، ومن الجدير بالذكر أن تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية التنفيذية ، كان قد كتب فى مذكراته فى عام ١٨٩٧ ، إنه فى خلال الفترة من خمس إلى خمسين عاماً سوف يحقق اليهود تأسيس الدولة اليهودية ، وهو ما حدث بالفعل بعد يوبيل من عقد أول مؤتمر صهيونى شامل . وفى عام ١٩٦٧ قام اليهود بالعدوان المشهور على الطيران المصرى . وفى ١٩٧٧ زيارة السادات الشهيرة لإسرائيل بالترتيب مع أميركا .

وهنا نأتى إلى النقطة الهامة وهى العام القادم ١٩٩٧ والذى سوف تقوم به إسرائيل بوضع أسس مملكة داود ، فكما وضع اليهود أسس الدولة اليهودية فى ١٨٩٧ ، فهم يخططون من نفس المنطلق لتأسيس مملكة داود ، حيث يكون قد مضى قرن كامل على عقد أول مؤتمر صهيونى فى بازل . ومن المعروف أن مملكة داود فى الاعتقاد اليهودى حدودها من النيل إلى الفرات وهو ما نراه واضحاً

^{١٠٨} أيوب : ١ / ١ : ٣

فى العلم الإسرائيلى فالخطين الزرقاوين عبارة عن نهري النيل والفرات بينهما نجمة داود المسدسة . وهى تمهد لذلك منذ ١٩٨٢ عندما قامت بغزو جنوب لبنان ، وضرب المفاعل النووى العراقى ، وفى الآونة الأخيرة الاتفاقية الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا ... والبقية تأتى على يد نيتانياهو (عطية الله) الذى تم إنجاحه خصيصاً من أجل تحقيق الخطة التى سوف تنفذ فى ١٩٩٧ . خاصة وأن رقم (٧) هو الأخير قبل نهاية الألف الثانية والتى تذكر اليهود بعودة المسيح وتكوين مملكة داود .

طبقات المجتمع اليهودى فى مصر فى القرن العشرين .:

تمثل مصر بالنسبة لليهود معنى خاصاً وذكرى خاصة . وترجع أصول التواجد اليهودى فى مصر إلى زمن يوسف عليه سلام ، أى إلى حوالى ٥٨٦٧ عاماً مضت (١٠٩) . ورغم أن ذلك يخالف كل ما جاء فى الكتابات التاريخية ، إلا أن ذلك هو الصحيح ، لعدة أدلة كما أن معظم المؤرخون والباحثون وبعض الكتاب يعتقدون أن فرعون موسى هو رمسيس الثانى ، ولم يتوصل أى من مؤرخى التاريخ القديم إلى إثبات أو معرفة هذه الشخصية أو الفترة الزمنية الحقيقية لهذا الحاكم . وسوف يثبت هذا البحث أنه ليس رمسيس أو أى ملك آخر حكم مصر ابتداءً من عصر بداية الأسرات .

فالتقويم العبرى يبلغ هذا العام ٥٧٥٦ عاماً. أى أن التقويم الميلادى ١٩٩٦ ، والهجرى ١٤١٧ ، والعبرى ٥٧٥٦ . ودلالة هذا التاريخ هو أن اليهود قد خرجوا من مصر منذ ٥٧٥٦ عاماً . وقد اتفق معظم المؤرخون على أن عصر الأسرات ، أى عصر بداية الكتابة وتسجيل التاريخ ، يبدأ منذ ٣٢٠٠ عاماً قبل الميلاد . وعصر الأسرات هو الذى ابتدأه "مينا" مؤسس الأسرة الأولى . فإذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة نجد أننا إذا طرحنا ١٩٩٦ الأعوام الميلادية مضافاً إليها ٣٢٠٠ الأعوام قبل الميلادية ، من ٥٧٥٦ عاماً وهى الأعوام العبرية ، فسنجد

١٠٩ سعيد محمد ثابت : المرجع السابق ، ص ٣٢ : ٣٧

الآتى: ٥٧٥٦-١٩٩٦-٣٢٠٠=٥٦٠ عاماً قبل عصر الأسرات، أى ٣٧٦٠ عاماً قبل الميلاد .

وكما تقول التوراه فإن الله أمر اليهود بتغيير رأس السنة اليهودية التى كانت تبدأ بشهر تسرى (أثيانيم) ، إلى شهر (أبيب) وكان هذا الشهر هو السابع فى التقويم القديم . وسبب هذا التغيير هو أن يصبح تذكراً لخروج اليهود من مصر ، ويحتفل به اليهود حتى اليوم فى إبريل من كل عام ، وهو ما يعرف بعيد الفصح . فنقول التوراه عن هذا الشهر : " وكلم الرب موسى وهارون فى أرض مصر قائلاً . هذا الشهر يكون لكم رأس الشهور . هو لكم أول شهور السنة... ويكون لكم هذا اليوم تذكراً فتعبدونه عيداً للرب . فى أجيالكم تعيدونه فريضة أبدية... هى ليلة تحفظ للرب لإخراجه إياكم من أرض مصر . هذه الليلة هى للرب . تحفظ من جميع بنى إسرائيل فى أجيالهم " (١١٠) .

كذلك فإن التوراه قد كتبت على ألواح حجرية ، ومن المعروف أنه كانت توجد فى تاريخ الإنسانية فترة تدعى بالعصر الحجرى ، كما أن الفراعنة ابتداءً من عصر الأسرات قد استعملوا أوراق البردى فى تسجيل تاريخهم ، فماذا كان يمنع ان تكتب التوراه على أوراق البردى ، إلا أنها لم تكن مستخدمة فى زمن موسى . وفى هذا الصدد يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم : " وكتبنا له فى الألواح من كل شيء موعظة وتفصيلاً لكل شيء فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها سأوريكم دار الفاسقين " (١١١) . وتقول التوراه : " وقال الرب لموسى إصعد إلى إلى الجبل وكن هناك . فأعطيك لوخى الحجارة والشرعة والوصية التى كتبتها

^{١١٠} الخروج : ١٢ / ١ ، ٢ ، ١٤ ، ٤٢

^{١١١} :الأعراف : ١٤٥

لتعليمهم " (١١٢) ، ثم أعطى موسى عند فراغه من الكلام معه فى جبل سيناء لوحى حجر مكتوبين بإصبع الله " (١١٣) .

كذلك يقول الله سبحانه وتعالى عن مساكن أهل مصر فى عصر فرعون موسى : " ... ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون " (١١٤) . فهذا الوصف مناسب جداً لما كانت عليه مساكن أهل مصر فيما قبل عصر الأسرات ، فهى عبارة عن بيوت مشيدة من البوص أو فروع الأشجار أو جذوع النخل مختلطة بالطين . واستمرت هذه الطريقة إلى وقت قريب فى ريف مصر .

وكذلك فقد استعمل اليهود الصوان الحجرى للختان فى عصر موسى . فقد قامت زوجته صفورة بختان ابنهما بصوانة وهذا النوع من القواطع كان يستعمل فيما قبل عصر الأسرات ، فتقول التوراه : " فأخذت صفورة صوانة وقطعت غرلة ابنها ومست رجلية " (١١٥) .

· وصلاية الملك (نعرمر) مينا موحد القطرين وصاحب التاجين ، نقش على وجهيها رأس الإلهة حتحور بوجه أنثى وأذنى بقرة ، ومن المعروف أن أحداث سورة " البقرة " فى القرآن الكريم مرتبطة بموسى عليه السلام ، وقد حفظت لنا الآثار صنم البقرة (حتحور) منذ زمن ما قبل عصر التأسيس ، وهى بقرة صفراء فاقع لونها كما جاء وصفها فى القرآن . وكانت هذه البقرة مقدسة فى مصر كلها ، كما كان يقام لها احتفال كبير بيوم ميلادها فى معبد دندرة ، وهو بمثابة عيداً لرأس السنة . ومعنى ارتباط البقرة بموسى ووجودها فيما قبل عصر الأسرات ، أن موسى كان موجوداً بمصر قبل عصر الأسرات .

كذلك فإن الصفاقات - رموز للأيدى والسواعد - التى تعرف الآن فى مصر بمعنى " خمسة وخميسة " التى تعلق كتميمة مضادة للحسد والسحر ، ويرجع تاريخ

^{١١٢} الخروج : ٢٤ / ١٢

^{١١٣} الخروج : ٣١ / ١٨

^{١١٤} الأعراف : ١٣٧

^{١١٥} الخروج : ٤ / ٢٥

المكتشف منها إلى عصر الدولة القديمة . وهذه الصفقات ترمز لما حدث من موسى عندما أمره الله سبحانه وتعالى وقال له : "واضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء آية أخرى" (١١٦) ، نزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين (١١٧) . وفي التوراه : "ثم قال الرب أيضا أدخل يدك في عبك . فأدخل يده في عبه . ثم أخرجها وإذا يده برصاء مثل الثلج . ثم قال له رد يدك إلى عبك . فرد يده إلى عبه . ثم أخرجها من عبه وإذا هي قد عادت مثل جسده" (١١٨) .

كذلك فإن مراكب الشمس يرجع تاريخها إلى ملوك الأسرة القديمة . وهي أيضا مرتبطة بالأحداث التي حدثت في عصر موسى ، فبدلنا القرآن على أن أهل مصر كانوا على علم بما حدث من أمر طوفان نوح عليه السلام حيث يقول : "وقال الذي آمن يا قوم إنى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب * مثل داب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد" (١١٩) . فبجانب علم أهل مصر بأحداث طوفان نوح وغرق فرعون ، كان هناك فيضان متكرر للنيل : " فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات مفصلات فاستكبروا وكانوا قوما مجرمين " (١٢٠) ، ولذا كان عليهم أن يتخذوا وسيلة لنجاتهم بعد وفاتهم ، فكانت هذه المراكب ضمن متاع المتوفى في قبره ، أو بجواره . فهذه المراكب ليست لرحلة الملك اليومية كما يتحدث المؤرخون ، بل هي وسيلة لنجاة المتوفى في العالم الآخر عند حدوث الطوفان . والدليل على ذلك أن المراكب المكتشفة بالحجم الطبيعي .

ومن أشهر المعبودات المصرية القديمة العجل أبيس . فتوجد له آثار منذ قبل عصر الأسرات ، فمن المعروف أن اليهود احتالوا على المصريين في الليلة التي

١١٦ طه : ٢٢

١١٧ الشعراء : ٣٣

١١٨ الخروج : ٤ / ٦ ، ٧

١١٩ غافر : ٣٠ ، ٣١

١٢٠ الأعراف : ١٣٣

خرجوا فيها من مصر ، فقد خرجوا ليلاً كما يقول القرآن : " فأسر بعبادى ليلاً إنكم متبعون " (١٢١) . وقبل خروج اليهود من مصر فى هذه الليلة أخذت كل نساء اليهود ورجالهم ذهباً وفضة من جيرانهم المصريين : " ثم قال الرب لموسى ضربة واحدة أيضاً أجلب على فرعون وعلى مصر . بعد ذلك يطلقكم من هنا . وعندما يطلقكم يطردكم طرداً من هنا بالتمام . تكلم فى مسامع الشعب أن يطلب كل رجل من صاحبه وكل امرأة من صاحبها أمتعة فضة وأمتعة ذهب . وأعطى الرب نعمة للشعب فى عيون المصريين . وأيضاً الرجل موسى كان عظيماً جداً فى أرض مصر فى عيون عبيد فرعون وعيون الشعب " (١٢٢) . وفى وادى التيه قام السامرى بتجميع هذا الذهب وصنع منه وثن عجل ذو ثقبين من الفم ومن الدبر فكان يصدر صوتاً يشبه الخوار عند هبوب الرياح ، وقد صنع هذا العجل ليعبده اليهود من دون الله ، وفى هذا الشأن يقول الحق تبارك وتعالى : " فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً افطال عليكم العهد أم أردتم أن يحل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدى * قالوا ما أخلفنا موعداً بملكنا ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها فكذلك ألقى السامرى * فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسى " (١٢٣) . أما التوراه فتدعى أن هارون هو الذى صنع وثن العجل : " ولما رأى الشعب أن موسى أبطأ فى النزول من الجبل اجتمع الشعب على هرون . وقالوا له قم اصنع لنا آلهة تسير أمامنا . لأن هذا موسى الرجل الذى أضعفنا من أرض مصر لا نعلم ماذا أصابه . فقال لهم هرون انزعوا أقراط الذهب التى فى آذان نسائكم وبناتكم وأتوني بها . فنزع كل الشعب أقراط الذهب التى فى آذانهم وأتوا بها إلى هرون . فأخذ ذلك من أيديهم وصوره بالآزميل وصنعه عجلاً مسبوكة . فقالوا هذه آلهتك يا إسرائيل التى أضعفنا من أرض مصر . فلما نظر هرون بنى مذبحاً أمامه . ونادى هرون وقال

١٢١ الدخان : ٢٣

١٢٢ الخروج : ١١ / ١ : ٣

١٢٣ طه : ٨٦ : ٨٨

غدا عيد للرب . فبكروا فى الغد وأصعدوا محرقات وقدموا ذبائح سلامة . وجلس الشعب للأكل والشرب ثم قاموا للعب " (١٢٤) . وقد تتضح الأمور أكثر إذا ما علمنا أن العجل أبليس وبعض العجول الأخرى المعينة ، كانت تطلق حرة فى معابد لعبادتها . فى اعتقاد المصريين القدماء . وعند موت أحد هذه العجول كانت تقام له مراسم جنازية تشبه المراسم الجنازية التى تقام للملوك ، يشارك فيها الكهنة وممثلون عن الأقاليم . وبناء على ما سبق يتضح أنه توجد علاقة بين عجل قوم موسى وبين العجل الذى كان قدماء المصريون يعبدونه منذ قبل عصر الأسرات .

وثمة نقطة هى الأخيرة والأكثر أهمية فى هذا الموضوع . ألا وهى أن فرعون " هو اسم ملك مصر فى حقبة موسى وليس لقبه كما يشاع . فقد أورد القرآن اسم فرعون مع قارون وهامان فى أكثر من موضع ، ومن غير المعقول أن يرد اسمين لفردين ولقب الثالث دون الإشارة إلى ذلك أو التوضيح ، فيقول الله سبحانه وتعالى : " وقارون وفرعون وهامان ولقد جاءهم موسى بالبينات فاستكبروا فى الأرض وما كانوا سابقين " (١٢٥) ، " ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين * إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب " (١٢٦) . أما التوراه فتقولها صريحة : " ثم كلم الرب موسى قائلاً . أدخل قل لفرعون ملك مصر أن يطلق بنى إسرائيل من أرضه " (١٢٧) ، " ثم قام ملك جديد على مصر لم يكن يعرف يوسف . فقال لشعبه هو ذا بنوا إسرائيل ... فبنوا لفرعون مدينتى فيثوم ورعمسيس " (١٢٨) .

١٢٤ الخروج : ٣٢ / ١ : ٦

١٢٥ العنكبوت : ٣٩

١٢٦ غافر : ٢٣ ، ٢٤

١٢٧ الخروج : ٦ / ١٠ ، ١١

١٢٨ الخروج : ١ / ٨ : ١١

والآن أعتقد أنه لا يوجد ثمة شك في أن فرعون موسى ليس هو رمسيس الثاني ، أو أى ملك من ملوك مصر منذ بداية عصر التأسيس وحتى نهاية عصور الفراعنة ، وإنما هو ملك حكم مصر فيما قبل عصر التأسيس ، ويرجح أنه كان في الفترة التاريخية المعروفة " بالعصر الحجري " (١٢٩) . وبذلك نثبت أن اليهود جاءوا إلى مصر وغادروها قبل عصر الأسرات .

وعلى عكس اليهود القدماء ، فإن اليهود في مصر في النصف الأول من القرن العشرين كانوا يتكونون من ثلاث طبقات ، وهو التقسيم التقليدي ، وكانت الطبقتان الأولى (العليا) والثانية (الوسطى) مميزتين عن الثالثة (الدنيا) .

حيث كانت الأولى يعتمد أفرادها على نسب بعض العائلات الكبرى مثل عاداه Adda ، ومنشة Menasce ، وسوارس Suares ، وهرارى Harari وقطاوى Cattaoui ، ورولو Rolo ، وسموحة Smouha ، وجرين Greene ، وجاتينيو Gategno ، وأجيون Aghion ، وموصيرى Mosseri ... إلخ ، وكانت هذه الطبقة هي المعبرة عن الطائفة اليهودية في مصر أمام الحكومة وأجهزتها ، لما لها من علاقات قوية بها لثروتها الضخمة والوضع الاجتماعي الذي كان يتمتع به أفرادها في مصر ، وكان معظم أفراد هذه الطبقة أصحاب بنوك وشركات ويعملون في المجالات الاقتصادية المختلفة (١٣٠) .

تعتبر هذه الطبقة أرستقراطية بمعنى الكلمة ، فهذه العائلات كانت تقضي الصيف في أفخر فنادق لندن وباريس (١٣١) ، وكانت نساؤها على جانب كبير من الأناقة ، كما كن يمارسن الأنشطة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وكانت لهم مساكنهم الخاصة المستقلة في الأحياء الراقية ، والتي كانوا يستقبلون فيها المسئولين

^{١٢٩} المرجع في هذا الموضوع ، كتاب د. سعيد محمد ثابت ، المذكور

^{١٣٠} سعيدة محمد ثابت : اليهود في مصر ١٨٨٢ : ١٩٤٨ . رسالة ماجستير غير منشورة . ص ٣٥

^{١٣١} Roger Lamblin : L'Egypte Et L'Angleterre , Vers L'Independance , De Mohamed Ali Au Roi Fouad , Paris , 1922 , P. 193

البريطانيين ورجال السلك الدبلوماسي والقضاء والخاصة من الأجانب ، كما كانت لهم علاقاتهم القوية مع كبار الساسة والموظفين المصريين^(١٣٢) .

أما الطبقة الثانية ، فكان معظم أفرادها من اليهود الذين هاجروا إلى مصر خلال القرن التاسع عشر ، وخاصة النصف الثاني منه ، هرباً من الاضطهادات في أوروبا وخاصة شرق أوروبا . وقد وصل أفراد هذه الطبقة إلى وضع اجتماعي ونفوذ قريب من الطبقة الأولى بجهدهم وصبرهم الهادف . وكان منهم كبار ملاك الأراضي الزراعية ، وبعض التجار ورجال الصناعة والمثقفين . وتمتاز الطائفتان الأولى والثانية عن الثالثة بعدة أشياء منها : أنهما لهما حياتهما الخاصة والمنفصلة عن الحياة اليهودية البسيطة التي يعيشها اليهود ذوو الأصل المصري ، ولأن أصولهم غير مصرية فتقافتهم ليست عربية صرفة ، بل كانت فرنسية وهي الثقافة التي كانت - ولا تزال - السائدة في المجتمع الراقى في مصر سواء بين الأجانب أو المصريين ، واعتبر اليهود أنفسهم أجانب عن مصر قلباً وقالبا^(١٣٣) ، فالغالبية منهم كانت تنتمي إلى إحدى الدول الكبرى كانجلترا أو فرنسا أو النمسا أو المجر أو إيطاليا ... إلخ ، وكانت هذه الطبقة تسعى في نفس الوقت للحصول على الوظائف القنصلية أو الدبلوماسية لمختلف الدول^(١٣٤)

^{١٣٢} د. حسن صبحي : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ ؛ جيل بيمو : هنري كورييل رجل من نسج

خاص ، ترجمة لطيف فرج ، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، عابدين ،

١٩٨٨ ، ص ١٨ ، ١٩ ؛ د. رؤوف عباس : أوراق هنري كورييل والحركة

الشيوعية لمصرية ، سينا للنشر ، ط. ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠ ؛ Roger

Lamblin : op. cit., P. 194

^{١٣٣} سعيدة محمد حسني : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ ؛ د. عاصم الدسوقي : كبار ملاك

الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع لمصري ، (١٩١٤ - ١٩٥٢) . ط.

١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٤ ، ٣٥

^{١٣٤} د. حسن صبحي : المرجع السابق ، نفسه

أما الطبقة الثالثة فعلى العكس تماماً ، فأصولها مصرية بحتة ، فهم غالباً يعيشون في مصر منذ عصر يوسف عليه السلام ، وعاداتهم وتقاليدهم مصرية ، حتى إنهم يحتفلون - حتى الآن - بالموالد الخاصة بهم مثل باقى المصريين من مسلمين و مسيحيين^(١٣٥) . وعلى سبيل المثال فهم يقيمون فى كل عام فى مدينة دمنهور ، مولدا لرجل يدعى " أبو حصيرة " ويقال أنه كان رجلاً صالحاً وعالماً دينياً ، حضر إلى مصر من المغرب ولم يكن يحمل معه إلا حصيرة^(١٣٦) ، واستضافه موسى سيروسى^(١٣٧) وهو يهودى ثرى كان يمتلك محلجاً للقطن - وأنشأ معبداً من ماله الخاص لتخليد ذكرى ابنه الذى توفى فى سن الشباب - وشاعت عن " أبو حصيرة " بركات وكرامات جعلت منه رجلاً مباركاً وبعد موته اختلفت طائفتا القاهرة و الإسكندرية فيمن يأخذه فى مقابرهم ، ولأن الشريعة اليهودية توجب دفن الميت قبل مرور أربع وعشرين ساعة على وفاته ، فقد أصر موسى سيروسى على دفنه فى دمنهور ، وتولى هو هذه العملية . وكان " أبو حصيرة " قد تتبأ بموعد موته وطلب من موسى سيروسى أن يدفن معه الشخصان الذين يقومان بغسله بعد موتهما ، وبالفعل تم ذلك كما بنى فوقهم مقام ، تزوره حتى الآن القرويات لحل مشاكلهن^(١٣٨) .

^{١٣٥} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ٣٨

^{١٣٦} النبوى جبر سراج : المعابد اليهودية فى الإسكندرية ، " نشرة المركز الأكاديمى الاسرئيلى بالقاهرة "

عدد ١٦ ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩

^{١٣٧} Maurice Fargeon : Les Juif En Egypte , Depuis Les Origins Jusqu'à Ce Jour , Le Caire , 1938 , P. 275

^{١٣٨} حوار تيلفونى مع السيد / سالمون ناتان فى ٢٥ / ٥ / ١٩٩٢ .. وهو يبلغ من العمر خمسة

وثمانون عاماً وكان وكيلًا لبعض شركات غزل القطن فى مصر . وموسى

سيروسى هو جده لأمه . الذى كان يقطن فى منطقة محرم بنك بالإسكندرية .

ولعلنا نلاحظ مدى التشابه في الأصول المغربية لرجال الصوفية المسلمين من أمثال أبي العباس المرسى ، والسيد البدوي .. إلخ وأصل "أبو حصيرة" المغربي .

أفراد هذه الطبقة عبارة عن باعة جائلين ، أو حرفيين ، وينفى بعض اليهود المعاصرين ، أن اليهود فيما مضى كانوا يعملون في تصليح الأحذية ، ولكن ثبت عكس ذلك ، كما أن أفراد هذه الطبقة تتحدث اللغة العربية وتحمل أسماء عربية^(١٣٩) ، ويسكنون في الأحياء الشعبية التي يكونون فيها أغلبية ، وهي ما تعرف عليها في مصر باسم (حارة اليهود)^(١٤٠)

الطائفة اليهودية في مصر وعلاقتها بالاقتصاد :

كان لصلات اليهود ذات الأصل الأجنبي في مصر ، بأقاربهم في أوروبا ، تأثير قوى على الاقتصاد المصري ، فقد أدت الروابط العائلية هذه إلى انتشار التجارة والأنشطة اليهودية في مصر وبالتالي ارتباط التجارة والاقتصاد المصري - بسيطرة اليهود عليه - بالتجارة الدولية والاقتصاد اليهودي العالمي^(١٤١) . ووصل التغلغل اليهودي داخل المؤسسات المالية في مصر ، في النصف الأول من القرن العشرين لدرجة إغلاق البورصة والجمارك ومعظم البنوك في الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية^(١٤٢) . كذلك كانت الطائفة تحت رئاسة ورعاية رجال الاقتصاد من الطبقتين الأولى والثانية ، ولم يكن لرجال الدين دور ينافس هؤلاء الاقتصاديين - باستثناء واحد فقط هو كبير الحاخامات في القاهرة حاييم ناحوم أفندي والذي عينه

^{١٣٩} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، نفسه

^{١٤٠} حور مع السيد جوزيف هرري ، رئيس لطائفة الاسرائيلية في الإسكندرية ، وهو تاجر نوزم الحياكة في شارع كنيسة دبنة .

^[١] Gudrun Kramer : op. cit., P.37

^{١٤٢} سهام نصار : ليهود لمصريون بين لمصرية و اليهودية ، ط. ١ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٧ ، ١٨ .

الملك فؤاد فى ١٩٢٥ فى ذلك المنصب وظل نفوذه قويا حتى الأربعينيات - وترجع سيطرة رجال الاقتصاد على الطائفة لقوتهم المالية فهم الذين ينفقون ويتبرعون ودائما يدهم هى العليا . وكان منصبا رئيس الطائفة ونائبه فى القاهرة ورائسين فى عائلى قطاوى وموصيرى ، الأمر الذى كان يختلف عن طائفة الإسكندرية ، وحتى بالنسبة للأقاليم فكانت الطائفة فى كل إقليم تحت رعاية تاجر ثرى . ومن الناحية الإدارية كانت حاخامية القاهرة تشمل بور سعيد ، المنصورة ، بنها ، ميت غمر ، وكانت حاخامية الإسكندرية تشمل طنطا ، دمنهور ، كفر الزيات (١٤٣) .

وكان - أعتقد لايزال - من عاداتهم عند تسجيل مولود جديد أن يتم ذلك بشهادة شاهدين ، ولوحظ أثناء العمل فى مادة هذا الكتاب من خلال سجلات المواليد بالطائفة فى الإسكندرية وجود شخصين معينين كانا كثيرا ما يقومان بتسجيل اسميهما ، وربما كانا يقومان بذلك مقابل أجر نقدى (١٤٤) . ومن الملاحظ أيضا سرعة تكاثرهم فى المدن وكان يحدث أكثر من مرة أن تلد سيدة من يهود الإسكندرية خمسة أو ستة توائم (١٤٥) .

وعلى ذكر اليهود وارتباطهم بالمال ، فقد كانوا مشهورين بالبخل الشديد ونشرت عنهم نكات فى بعض الجرائد المصرية تدل على هذا البخل ، وعلى سبيل المثال فقد نشرت جريدة ((المصباح)) فى ١٩٤٦ حوارا بين كوهين اليهودى ومحصل الأوتوبيس يرفض فيه كوهين دفع ثمن تذكرة أخرى للحقيبة الضخمة بجواره ، وعندما اضطر للدفع ومضى المحصل قال لابنه بداخل الحقيبة : أخرج بقى يا ليفى ما دام دفعنا التذكرة (١٤٦) . ونكتة أخرى عن يهودى ينعى ابنه المتوفى فيكتب فى النعى : " كوهين ينعى ولده ، ويصلح الساعات " .

^{١٤٣} Gudrun Kramer : op. cit., PP. 68 : 71 , P. 84

^{١٤٤} سجلات المواليد بالطائفة الاسرائيلية بالإسكندرية : Tome F . No. 162 : 300 .

^{١٤٥} السجلات السابقة : Tome G . No. 370 : 375

^{١٤٦} جريدة المصباح : لعدد الثانى ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ١٠

وكان لعميد المسرح العربى الراحل يوسف وهبى واقعة مع المليونير اليهودى السكندرى ابراهيم عاداه تلخص فى أن يوسف وهبى أراد استئجار مبنى دار سينما مهجورة يمتلكها ابراهيم عاداه فى القاهرة ، وذهب يوسف وهبى ، إلى يوسف عاداه بن المليونير السكندرى فى أحد كازينوهات القاهرة وطلب منه استئجار المبنى ليحوله إلى مسرح ولكن يوسف عاداه طلب منه أن يذهب إلى الإسكندرية لمقابلة المليونير ابراهيم عاداه وعرض الأمر عليه بنفسه ، وبالفعل ذهب يوسف وهبى وقابله عاداه فى مكتبه بشركة كبرى للمقاولات وبعدما جلس سأله إن كان يريد أن يشرب شاي ، وعندما رد يوسف وهبى بالنفى أخرج عاداه من درج مكتبه علبة بها مسحوق شاي وأفرغ منها بعض الشاي فى كوب أمامه ، ثم نادى على الساعى وطلب منه أن يحضر ماء مغلى ، وعندما أحضر الساعى الماء المغلى سكبته فى الكوب ، ثم أخذ بعض حبات لسكر إلى فمه وشرب الشاي بدون سكر . ولم يعط لضيغه شاي^(١٤٧) .

العائلات اليهودية فى مصر :

انتشرت العائلات والبيوت اليهودية فى مختلف أنحاء مصر من الدلتا إلى الجنوب^(١٤٨) ، ولم يكن هناك فرق بين مسلم أو مسيحى أو يهودى . فكانت الطبقة الأرستقراطية اليهودية تقيم فى الأماكن التى يقيم فيها أفراد هذه الطبقة من المسلمين والمسيحيين ، كما كان نفس الأمر بالنسبة للطبقة الفقيرة اليهودية فكانت تقيم فى المناطق الملائمة لها مع جيرانهم من المسلمين والمسيحيين ، وكما وجدت مناطق بها نسبة كبيرة من الأقباط مثل شبرا فى القاهرة ، وغيط العنب فى الإسكندرية، وبعض المحافظات الأخرى مثل أسيوط والمنيا ، فكان اليهود من الطبقة الأخيرة يتجمعون فى أحياء يمثلون فيها نسبة كبيرة ، مثل درب

^{١٤٧} مذكرات يوسف وهبى : عشت ألف عام ، ص ٦٠

^{١٤٨} Jacob M. Landau : The Jews In Nineteenth Century - Egypt , P. 50

البرابرة^(١٤٩)، والحمزاوى^(١٥٠)، والخرنفش^(١٥١)، فى القاهرة، ومثل حارة اليهود فى الإسكندرية الموجودة بحى الجمرك، والميدان بالأنفوشى^(١٥٢). ولم تكن هذه الأماكن قاصرة فقط على اليهود فكان البعض منهم - ومن غيرهم - ينتقل من مكان لآخر وفقا لتغير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، فكان البعض منهم يسكن فى أماكن بها أغلبية مسلمة أو أغلبية مسيحية. وتواجدتهم ضمن أماكن يمثلون فيها الأغلبية لم يكن بضغط من أحد عليهم، بل كان بملء إرادتهم. كما كانت تملئها و تفرضا عليها مصالحهم.

أما بالنسبة للطبقة الراقية من اليهود فكانت تسكن فى القاهرة فى جاردن سيتى، وقصر الدوبارة وهما منطقة واحدة، وكان معظم هؤلاء اليهود من رجال البنوك والشركات والسلك الدبلوماسى، فكانوا يقطنون فى شوارع مثل القصر العالى، النباتات، السراى الكبرى، الوالة باشا، الشيخ الأربعين، إبراهيم باشا نجيب، وفى ميدان اسماعيل باشا. هذا فى جاردن سيتى أما فى باقى المحافظة فكانوا يقيمون فى شوارع مثل قصر النيل، سليمان باشا، المدابغ، المغربى، شريف، وفى الجزيرة والجزيرة كانوا يقيمون فى حى الزمالك فى شوارع مثل الأمير حليم، الأمير فؤاد، الجبلية، د. بيومى، وهو الذى كان يقطن به كل من أحمد عبود باشا، ومحافظ البنك الأهلى المصرى، وشوارع الأمير سعيد، الجزيرة، الخديوى إسماعيل. أيضا فى المعادى فى شوارع مثل رقم ١٦، رقم ١٨، ورقم ٧٥، ورقم ٨٥، وفؤاد. كما كانوا يقيمون أيضا فى مصر الجديدة وعين شمس^(١٥٣).

^{١٤٩} Gudrun Kramer : op. cit., P. 19

^{١٥٠} لقاء مع السيد / السيد محمد عاشور

^{١٥١} لقاء مع السيد / يوسف القدسى، رئيس طائفة القرائين بالقاهرة، فى يوليو ١٩٩٠

^{١٥٢} لقاء مع رئيس الطائفة بالإسكندرية

^{١٥٣} يتلىء الكتابان. Le Mondain Egyptien , 1945 ., Le Mondain Egyptien , 1935

بمناوين صفوة مصرين و الأجانب

وفى الإسكندرية كانت توجد الصفوة اليهودية فى الحى اللاتينى ، وهو الذى تقع فيه الآن المراكز الثقافية الأميركية والروسية و الإنجليزية ، كما كانت أغليبتهم تسكن فى شوارع الفراعنة ، شركة مصر ، البطالسة ، وكذلك كانوا فى كليوباترا ، الإبراهيمية ، سيورتنج ، وفى بولكلى فى شوارع مثل Borchgrevink , Wingate , Young , Lavison ، وفى رشدى فى شوارع مثل Ruffer , Allenby ، كما تركزوا فى ميادين شهيرة مثل السلطان حسين ، وسعد زغلول بمحطة الرمل ، وشوارع مثل محطة مصر ، الرصافة ، فؤاد ، وكان معظم القاطنين بالأخير من مديرى البنوك والشركات . كذلك كانوا يقطنون فى شارع شريف ، وشارع الإسكندر الأكبر ، وشارع أبو قير ، وفى زيزينيا^(١٥٤). وفى شوارع أخرى مثل أنسطاس ، والهاميل بالمنشية^(١٥٥) ، والبارون الفريد بالميدان .

ولقد لعبت هذه العائلات وخاصة الطبقتين الأولى والثانية دورا بارزا فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فقد تبوأ بعض أفرادها مراكز مرموقة فى الدولة مثل يوسف قطاوى Joseph Cattaoui الذى تولى بعض المناصب الوزارية ، وكان كثير منهم على صلات قوية بالقصر فى جميع أرواقته . وكان منهم نواب فى مجلسى الشيوخ والنواب ، وتولوا مناصب كبرى فى المحافل الاقتصادية والجمعيات العلمية فى مصر وبعض الدول الأخرى ، مثل بعضهم مصر فى المحافل الرياضية والاقتصادية والعلمية ، كما أسسوا وكتبوا فى بعض الصحف ، كما كان لهم دور بارز فى الحياة الفنية بمختلف اتجاهاتها . وعلى الجانب الآخر كان لهم دورهم القوى والنشط فى الأنشطة الصهيونية والشيوعية فى مصر^(١٥٦) .

¹⁵⁴ Both , op. cit

^{١٥٥} سجلات المواليد بالطائفة الاسرائيلية : Tome F. No. 350

^{١٥٦} سرف يتم ذكر أسماء العائلات والأفراد الذين كان لهم دور فى هذه الأنشطة عند التعرض لأسماء العائلات اليهودية . فى الملاحق ؛ مع ملاحظة أن كتابى . Le Mondain Egyptien , 1935 .. 1945 , Le Mondain Egyptien , 1945 عبارة عن كتب إحصائية لأسماء ووظائف

القوى الموجهة لاقتصاد مصر :

بالرغم من تغلغل اليهود فى الاقتصاد المصرى ^(١٥٧) . فلم يكونوا هم الوحيدين الذين كانت لهم اليد الطولى فى التأثير على الاقتصاد المصرى . فقد كان هناك الكثير من الرأسماليين غير اليهود الذين كانوا يسيطرون على اقتصاد مصر من إنجلترا و فرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان وبعض الدول الأخرى . مثل عائلتى بيل Peel ، وكلاك Clark ، البريطانيتين ، وعائلتى رولان Rolin ، وإمبان Empain البلجيكيتين ، وعائلات يونانية كثيرة كانت على منافسة شديدة مع اليهود ومنهم عائلات سينادينو Sinadino ، كوتسيكا Cozzika ، ديموبولو Dimopoulo ، ديلافرى Dilavri ، خوريمى Choremi ، كاتزفليس Catzefflis ، كازدالى Casdagli ، كارامانو Caramano ، بيناكي Benachi ، أفيرينو Avierino ، سالفاجو ، وكان منها ميشيل قسطنطين سالفاجو Michel C.Salvago رئيس الطائفة اليونانية فى الأربعينيات ، وعضو المجلس الاقتصادى المصرى ، ونائب رئيس العصبة اليونانية المصرية ورئيس مجلس إدارة بنك الأراضى المصرى ، وشركة مياه الإسكندرية، وشركة مساهمة البحيرة ، وشركة الغزل الأهلية ، وشركة لصناعة الخردوات ، وأخرى لصناعة المنسوجات . وكان نائبا لرؤساء مجالس إدارة عدة شركات منها شركة أراضى القبارى ، وشركة حلج وكبس القطن ، كما كان مديرا فى البنك الأهلى المصرى ، وبنك أثينا ، وشركة التأمين الأهلية المصرية ^(١٥٨) .

وسكن الشخصيات البارزة فى مصر ، دون ذكر الديانة أو صلة قرابة . وتم كتابة الجزء الخاص بأسماء العائلات اليهودية بالربط بين هذه الأسماء والأماكن والوظائف بمساعدة بعض الكتب الأخرى التى أشارت لبعض العلاقات العائلية لليهود بين صفحاتها . وحدير بالذكر أن هذه العملية تطلبت جهد ذهنى كبير للوصول إلى الحقيقة قدر الإمكان .

^{١٥٧} أنظر البند (ج) من الفصل الثانى

^{١٥٨} Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 256

كذلك كان منهم رأسماليون بارزون على المستوى الفردي مثل ماريو لاسكاريس Mario Lascaris الذى كان نائبا لرئيس بنك أثينا فى الثلاثينيات (١٥٩) ، وفى الأربعينيات أصبح رئيسا لنفس البنك ، كما كان رئيسا لمجالس إدارة عدة شركات مثل شركة أراضى القبارى ، وشركة ترام الإسكندرية ، ونائبا لرئيس مجلس إدارة شركة سكة حديد إسكندرية والرمل ، وشركة مياه الإسكندرية ، وكان مديرا فى كل من البنك العقارى المصرى ، و البنك الزراعى المصرى . بالإضافة إلى عدة مناصب أخرى منها : رئيس الغرفة التجارية اليونانية بالإسكندرية ، وعضو المجلس الاقتصادى المصرى ، وكان من قبل ذلك عضوا بالمجلس البلدى للإسكندرية (١٦٠) .

كذلك كانت هناك عائلات مالطية مثل Camiglieri ، وبيانكى Bianki ، وإيطالية مثل جروبي Groppi ، وأرمنية مثل ماتوسيان Matossian وهم أصحاب " الشركة الشرقية " للدخان والسجائر . و عائلات أخرى مسيحية شامية مثل عائلة صيدناوى (١٦١) ، ونحاس ، وسرسق ، وهندى . كما وجدت فى مصر عائلات أخرى مثل عائلة حمصى . أيضا شاركت فى السيطرة على اقتصاد مصر عائلات مصرية مسيحية مثل عائلة كلات وهى عائلة مسيحية أورثوذكسية مصرية ، ومن أبرز أبنائها جوليوس كلات بك Jules Klat Bey الذى تولى عدة مناصب كبرى منها : رئيس لجنة بورصة القطن ، ورئيس الطائفة الأورثوذكسية المصرية فى الثلاثينيات (١٦٢) . وكان فى الأربعينيات عضوا فى المجلس الاقتصادى المصرى ، ورئيسا لجمعية غزالى القطن المصرية ، ونائبا لرئيس مجلس إدارة شركة فاروس ، ومديرا فى شركات مثل شركة مساهمة البحيرة ، شركة المستودعات المصرية ،

¹⁵⁹ Le Mondain Egyptien , 1935 : P. 222

¹⁶⁰ Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 188

يرى البعض أن هذه العائلة من أصل يهودى بعيد

¹⁶² Le Mondain Egyptien , 1935 : P. 109 . , Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 184

شركة أراضى الغربية ، الشركة المصرية للأعمال الحضرية والريفية ، الشركة المصرية للمقاولات والتنمية^(١٦٣) .

وعائلات مقصود ، ودياب ، وفارس ، ودوس . وكان أكثر من شخص من العائلة الأخيرة أعضاء فى مجلس الشيوخ . ومن أبرزهم توفيق دوس باشا الذى كان وزيرا للمواصلات وعضوا فى مجلس الشيوخ قبل منتصف الثلاثينيات . وكان فى الأربعينيات رئيسا لمجلس إدارة شركة أراضى الشيخ فضل ، وشركة فنادق مصر العليا ، ونائب رئيس الاتحاد العقارى المصرى . ومديرا فى عدة شركات غزل وتأمين ومناجم وملاحة مثل شركة مصر للغزل والنسيج ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، و شركة مصر للمناجم والمحاجر ، و شركة مصر للملاحة البحرية^(١٦٤) .

وعلى المستوى الفردى ، كان صادق وهبة باشا ، على سبيل المثال ، وزيرا للزراعة . وفى الأربعينيات كان عضوا فى مجلس الشيوخ ، كما كان رئيسا شرفيا لجمعية الشبان المسيحيين (Y.M.C.A.) . و رئيسا لمجلس إدارة شركتى النحاس المصرية ومصر للصناعات الدوائية . و نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع للقطن المصرى ، وشركة مصر لتصدير الأقطان ، وشركة مصر لنسيج الصوف ، وشركة مصر للمسرح والسينما^(١٦٥) . وجدير بالذكر أن هناك غير هؤلاء كثيرين لم يرد ذكرهم سواء من العائلات أو الأفراد .

كذلك كان للعائلات المسلمة نصيب كبير فى المشاركة فى توجيه اقتصاد مصر . فكانت عائلات كثيرة يصعب حصرها ، يدير أبناؤها العديد من الشركات ، كما كانوا يتولون مناصب سياسية هامة . ومن هذه العائلات عائلة يحيى باشا ، ومن أبنائها على أمين يحيى باشا الذى تولى فى الأربعينيات ما يقرب من ثلاثين منصبا إداريا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، فقد كان رئيسا للغرفة التجارية

^{١٦٣} Le Mondain Egyptien , 1945 .Ibid.

^{١٦٤} op. cit.,P. , 1945 : P. 130

^{١٦٥} op. cit., PP.286 , 287

المصرية^(١٦٦)، و رئيسا لمجالس إدارة عدة شركات منها شركة تجارة المنتجات المصرية ، و شركة مكابس الإسكندرية ، و شركة الإسكندرية للملاحة ، و شركة إسكندرية للتأمين والتأمين على الحياة ، و شركة الجوت المصرية . و نائب رئيس مجلس إدارة بعض الشركات الأخرى مثل شركة الملح والصودا المصرية ، و الشركة العقارية والصناعية فى مصر ، و شركة المقاولات الأهلية المصرية ، و شركة مساهمة البحيرة . كما عمل مديرا فى مجموعة شركات منها شركة المستودعات المصرية ، و شركة النحاس المصرية ، و الشركة المصرية لبورصة مينا البصل التجارية ، و الشركة الصناعية والتجارية المصرية (S.I.C.O) ، و شركة فاروس ، و شركة المحاريت والهندسة ، و شركة الغزل الأهلية ، و الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، و شركة وادى كوم امبو المساهمة ، و شركة مصر للطيران ، و بنك مصر . كما كان عضوا فى المجلس الاقتصادى المصرى ، والمجلس البلدى للإسكندرية ، ونائبا لرئيس اللجنة الأهلية المصرية للرياضة ، ونائب رئيس الجمعية الملكية للآثار بالإسكندرية ، وكان قبل ذلك رئيسا لجمعية مصدرى الأقطان بالإسكندرية ، و كذلك لجنة بورصة مينا البصل^(١٦٧) .

وتساويها عائلة فرغلى التى كان أبرز أبنائها محمد أحمد فرغلى باشا ، الذى تولى ما يزيد عن عشرين منصبا فى مختلف المجالات السابق ذكرها^(١٦٨) . وبالمثل عائلات مثل ذو الفقار ، العللى ، عرفان ، عنان ، وعلوى ، واللوزى .

وعلى المستوى الفردى برز العديد من الشخصيات التى كان لها ثقل سواء سياسى أو اقتصادى أو الاثنين معاً . وعلى سبيل المثال فإن إسماعيل صدقى باشا الذى تولى مناصب وزارية مختلفة ثم أصبح رئيسا للوزارة فى ١٩٣٠ ، وتولى هذا المنصب مرتين فيما بعد ، قد تولى مناصب إدارية واقتصادية كثيرة فى الأربعينيات منها : رئيس الاتحاد المصرى للصناعات ، وعضو بمجلس النواب و المجلس

^{١٦٦} تقرير الغرفة التجارية بالإسكندرية ، فى ١٩٢٦

^{١٦٧} op. cit. , PP. 293 , 294

^{١٦٨} op. cit.,P. 141

الاقتصادى المصرى . كذلك فكان رئيسا لمجالس إدارة مجموعة شركات وهى الشركة العقارية " Immobilia " وشركة كراون برويرى " Crown Brewery " وشركة الفنادق الكبرى ، وشركة البترول الأهلية ، و الشركة المصرية للبترول ، وشركة سكة حديد الوجه القبلى ، وشركة وادى كوم امبو ، وشركة Emballages . Economiques.

كذلك فقد كان رئيس مجلس إدارة مفوض فى كل من شركة مصر لحلج القطن ، وشركة مصر لتصدير الأقطان . كما كان نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الريفية والحضرية لأراضى الفيوم . وكان مديرا فى بنك مصر وبعض الشركات الأخرى مثل شركة قناة السويس البحرية ، وشركة الغزل الأهلية المصرية ، والشركة الانجليزية - البلجيكية (مصر) ، والشركة المصرية - البريطانية لتقسيم الأراضى ، وشركة الملح والصودا المصرية (١٦٩) .

بالإضافة إلى شخصيات أخرى لا تقل عنه أهمية مثل حسين صبرى باشا ، شريف صبرى باشا ، محمد محمود خليل ، حسن مظلوم باشا ، ويليهم فى الأهمية والقوة والنفوذ حسين سرى باشا ، د.حافظ عفيفى باشا ، سير حسن حافظ باشا ، سير حسن صادق باشا ، محمد زكى الأبراشى باشا ، محمد علام بك ، عطا عفيفى بك (١٧٠) ، ويوسف رمضان الذى كان يمتلك شركة مقاولات كبرى فى ذلك الوقت (١٧١) ، وشركة أخرى لتجارة الأدوات الصحية ، وكان عضوا فى مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية فى ١٩٢٦ ، ووكيلا لمجلس إدارة الغرفة التجارية فى

^{١٥٩} op. cit., P. 265

^{١٧٠} يخرى كل من Le Mondain Egyptien , 1945 & Le Mondain Egyptien , 1935 على كثير من هذه الأسماء .

^{١٧١} حوار تليفونى مع السيد / سالومون ناتان فى ٢٥ / ٥ / ١٩٩٢ .

١٩٢٧، ١٩٢٨ (١٧٢) . وجدير بالذكر أنه كانت له صلاته القوية مع اليهود سواء على المستوى الشخصى أو العملى (١٧٣) .

هؤلاء كانوا بعض من شارك فى توجيه اقتصاد مصر من غير اليهود . وذلك دليل قوى على أن اليهود لم يكونوا يمثلون الشرايين للجسم ، كما ترى إحدى الباحثات المصريات (١٧٤) .

مدى سيطرة اليهود على الاقتصاد فى مصر :

على الرغم من اشتراك المسلمين والمسيحيين مع اليهود فى توجيه اقتصاد مصر ، كما سبق الذكر ، إلا أنه كان لليهود أهمية فى تسويق هذا الاقتصاد . ولايعنى ذلك أنهم أنشأوا وحدهم الصناعات الحديثة فى مصر ، فالذين أنشئوها معهم هم المسلمون والمسيحيون من مصريين وعرب وأجانب من غير اليهود (١٧٥) . ولكن أهميتهم ترجع إلى تغلغلهم فى مختلف الأنشطة وخاصة النشاط الاقتصادى ، والبراعة فى استغلال هذا الاقتصاد لصالحهم حتى لا يقوى أى رأسمال أمام رأس المال اليهودى ، وسوف نلاحظ أنه لم تقم فى مصر صناعة جادة إلا بعد تأسيس " بنك مصر " فى ١٩٢٠ وهو أول بنك وطنى (١٧٦) . ورغما عن ذلك لم يتركه اليهود بل اشترك فيه اثنان من كبار الرأسماليين اليهود المصريين . ومن أجل إحكام سيطرتهم على الاقتصاد المصرى كوتن اليهود فيما بينهم نظاما يشبه نظام

١٧٢ تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الإسكندرية ، فى ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، السنة الخامسة ، ص ٣ .

١٧٣ سُجِّل اسمه فى لوحة الشرف الرخامية الموجودة داخل المبنى الإدارى لمعبد " الياهو النبى " - النبى

إليا - بمحطة الرمل بالإسكندرية ، لأنه قد ساهم فى تمويل بناء المستشفى

الاسرائيلى بالإسكندرية ، كما يوجد مسجد يحمل اسمه فى شارع بور سعيد

بالإبراهيمية

١٧٤ هى سيدة محمد حسنى فى كتابها سابق الإشارة إليه . ص ١٠١

١٧٥ د. عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٤٤

١٧٦ أنظر الفصل الثالث فيما يتعلق بتأسيس بنك مصر

الكارتل الأوروبي^(١٧٧). أو الاحتكار لما تمارس هذه المؤسسات من نشاط^(١٧٨) ، كما كانوا حريصين على أن ينضم صغار الرأسماليين اليهود إلى اتحاد الصناعات المصرية الذي كان يرأسه هنري نوس وسكرتيره د. ليفي وهما من اليهود . وقد سبق الذكر أنهم كانوا يحتلون المراكز الهامة في الاتحادات والشركات والبورصات^(١٧٩). وعملوا أيضا على السيطرة على جميع الطرق التجارية في مصر من استيراد وتصدير عن طريق القوموسيونجية^(١٨٠) .

الشيء الأكثر أهمية من ذلك هو قيامهم بإخراج مبالغ كبيرة من رأسمالهم الزائد خارج مصر عن طريق تحويل أرباحهم خارج مصر بواسطة الشركات الأجنبية وتهريب الذهب ... إلخ عن طريق شركات التصدير والاستيراد ، مما أدى إلى استنزاف الثروة الوطنية المصرية^(١٨١) ، وحرمان الاقتصاد المصري من فائض رأس المال الذي كان سيعود على مصر ، لو أعيد استخدامه داخل مصر .

ومن الشركات والبنوك التي شارك اليهود في إنشائها ، أو أسسوها بأنفسهم : الشركة العامة المصرية لمصانع تكرير السكر - شركة أراضي الشيخ فضل - شركة سكة حديد حلوان - عربات سوارس - شركة إنشاءات المعادي - شركة الملح والصودا المصرية - الشركة الملكية الزراعية - الشركة المصرية الجديدة - البنك

^{١٧٧} هو نظام تكتل للشركات الكبرى في أوروبا وفي أمريكا للسيطرة على إنتاج وتسويق البضائع

الاستراتيجية

^{١٧٨} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤٣

^{١٧٩} سعيدة محمد حماني : المرجع السابق ، ص ١٢٥ : ١٢٧

^{١٨٠} د. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) ، ط. ١ ، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥

^{١٨١} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ١٠٥

العقارى المصرى - البنك الزراعى المصرى - البنك الاهلى المصرى - البنك
التجارى المصرى (١٨٢) .

وكما كان لبعض العائلات اليهودية دور بارز فى الاقتصاد فى مصر
والشئون المالية عموما . فقد كان للبعض من اليهود على المستوى الفردى نفس
الدور ، دون الانتماء لاسم عائلة . ومن هؤلاء هنرى كريشفسكى Henri
Kreshewsky وهو من أصل روسى ، ولكنه من مواليد القاهرة فى ١٩٠١ ،
وزوجته من عائلة كورييل Coriel . وكان هنرى يعمل مديرا إداريا فى بنك
موصيرى ثم أصبح عضو مجلس إدارة منتدب فى نفس البنك ، كما كان فى نفس
المنصب فى شركة النسيج والتريكو المصرية المساهمة ، وعضوا فى مجلس إدارة
شركة "سيجوارت" ، وعضوا فى مجلس إدارة ومديرا مفوضا فى الشركة المساهمة
المصرية المالية والعقارية (١٨٣) .

أيضا كان إيلى أ. بوليتى Elie A. Politi وهو من أصل بسيط (١٨٤) ، واجتهد
حتى أصبح واحدا من أكبر رجال الأعمال فى مصر وخاصة الإسكندرية ، وأسس "
شركة أراضى البناء المصرية " التى قامت بعمليات إنشاءات كثيرة فى المقطم
بالقاهرة ، وشاطيء المعمورة بالإسكندرية . كما أسس " شركة التأمين التجارى " ،
وكان يمتلك ويدير عدة جرائد ونشرات بلغات أجنبية وعربية مثل " النشرة السنوية
للشركات المصرية Annual Review of Egyptian companies " و " دليل القطن
المصرى The Egyptian Cotton Guide " و " دليل الصناعات المصرية The Guide
To Egyptian Industries " و " L' Infomateur Financier Et Commerciale " وهى
جريدة يومية ، وجريدة " المصرى " اليومية ، وكان يعمل مديرا مفوضا للبنك
التجارى المصرى .. وقد أعاد تنظيم إدارة هذا البنك فى الأربعينيات مما أدى إلى

¹⁸² Maurice Mizrahi : L'Egypte Et Ses Juif Le Temps Revolu , Geneve , 1977 ,
P.63

^{١٨٣} محفظة رقم ٣ ، مصلحة الشركات ؛ Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 186

^{١٨٤} من مواليد ١٩٠٠ ، وتزوج من Rica Politi

تحسين مركز البنك في تلك الفترة ^(١٨٥). كذلك كان يمتلك دارى سينما " راديو " بالإسكندرية والقاهرة .

كما كان حاصلا على توكيلات شركات ومعامل أدوية أجنبية في مصر ، وكان يتاجر في الأصواف ^(١٨٦) . أى أنه كان شخصا متعدد الأنشطة والمواهب . وهو غير إيلى لطفى الذى كان معروفا في الإسكندرية في نفس الفترة وكانت له أنشطة مشابهة ^(١٨٧) .

وكذلك كان إسحق فايينا Isaac Vaena تاجرا ثريا يمتلك شركة للإستيراد والتصدير في الإسكندرية تخصصت في تصدير تجارة مصر من الفواكه والخضراوات ، وخاصة تصدير البصل ، ولقد برع إلى حد بعيد في ذلك خاصة وأن البصل كان المحصول الثالث في أهميته للتصدير بعد القطن والأرز ^(١٨٨) . كما كان له رصيف خاص به في الميناء وهو المعروف الآن بمينا البصل . والبصل في نفس الوقت من المحاصيل الرئيسية التي يعتمد عليها الشعب وخاصة أهالى الوجه القبلى . وكانت قيمة المصدر منه سنويا - في الثلاثينيات - تبلغ حوالى ثلاثة أرباع مليون جنيه أو يزيد . بالإضافة إلى أن مصر تعتبر ثالثة الدول انتاجا للبصل بعد الولايات المتحدة وأسبانيا ، وثانيتها في التصدير لأن محصول الولايات المتحدة يستهلك كله محليا .

ولأهمية البصل في تنمية الاقتصاد المصرى أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٣٤ الخاص بإنشاء سوق للبصل بمنطقة القبارى على أرصفة جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكة الحديد ^(١٨٩) ، وجدير بالذكر أن رصيف البصل عرف بمينا البصل قبل صدور هذا القرار بفترة طويلة .

¹⁸⁵ Maurice Mizrahi : op. cit., P. 71 ; Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 239

^{١٨٦} لقاء مع رئيس الطائفة بالإسكندرية ، والسيدة سكرتيرة الطائفة

¹⁸⁷ Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 193

¹⁸⁸ Maurice Mizrahi : op. cit., P. 72 ; Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 283

^{١٨٩} مجلة الغرفة التجارية بالإسكندرية ، العدد الأول ، ١٩٣٦ ، ص ٣١

كل ذلك يدلنا على مدى أهمية الدور الذي لعبه إسحق فايينا في تجارة البصل ، خاصة وأنه كان يتمتع بصلات قوية وجيدة مع كل من المنتجين الزراعيين المصريين والعلماء الأجانب ^(١١٠) .

ولقد أنشأ الأخوان ديفد وهارى شافرمان مؤسسة احتكرت تجارة الأدوات الكهربائية والبطاريات ومنتجات البلاستيك منذ ١٩١٩ . وفى ١٩٣٠ أسسا " شركة صناعات البلاستيك والكهرباء المصرية " لإنتاج هذه الأدوات محليا ، وكان هذا المصنع يضم خلال الأربعينيات حوالى ثلاثمائة عامل ، وكانت منتجاته تصدر إلى بعض البلاد العربية مثل سوريا ولبنان والعراق ^(١١١) .

كذلك أسس الأخوان روبير وإدوار شندلر فى ١٩٢٩ " مؤسسة شندلر للطباعة " ^(١١٢) . وكانت هذه المؤسسة أول دار لطباعة الجرافيك فى مصر ، ثم عمل روبير كوميسيرا " للصندوق القومى اليهودى " فى القاهرة ^(١١٣) .

وإيمانويل أبيل كان من رجال الصناعة ، وبدأ حياته العملية مفوضا مسئولا " لبنك كفتوار ليون " الألمانى من ١٩٢٣ : ١٩٣٠ ، كما أنه قد أسس عدة شركات صناعية مثل " مصنع إنتاج المعادن والمواد الكيماوية " وكان عضوا فى " لجنة الترفيه عن الجنود اليهود " المجندين فى الحرب العالمية الثانية ^(١١٤) ، فى صفوف الجيش البريطانى .

وإدوار باركى Edouard Barki أسباني وعاش بالإسكندرية ، كان يحتل عدة مناصب فى بعض الشركات ، منها مدير مفوض لشركة الاعتماد السكندري ، شركة

^{١١٠} Maurice Mizrahi : Ibid

^{١١١} أحمد محمد غنيم . أحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر (١٨٩٧ - ١٩٤٧) .

تقديم أحمد بهاء الدين ، سلسلة كتاب هلال . رقم ٢٠٩ .

١٩٦٩ ، ص ٦١

^{١١٢} لأول من موليد سنيون فى ١٨٩٩ ، ووصلا إلى لقاهرة فى ١٩١٣

^{١١٣} أحمد محمد غنيم . أحمد أبو كف . مرجع السابق . ص ٥٦ . ٥٧

^{١١٤} مرجع السابق . ص ٥٩

التوكيل العقارى ، ومدير فى الشركة المصرية للطحن والصوامع ، وشركة حلج وكبس القطن^(١٩٥) . كذلك فقد كان يمتلك محلات لتجارة النظارات الطبية والشمسية بالإسكندرية والقاهرة .

وريتشارد أدلر Richard Adler كان يعمل مستشارا فى بنك مصر منذ الثلاثينيات^(١٩٦) ، كما كان عضوا خبيرا فى " اتحاد الصناعات المصرية " . وموريس دباح ، من اليهود القرائين ، وكان يعمل خبيرا للحسابات ورئيسا " للشركة الزراعية والصناعية المصرية " بالقاهرة^(١٩٧) .

^{١٩٥} Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 89

^{١٩٦} تزوج من مارجريت رولو Marguerite Rolo وتنقل فى سكنه ما بين جاردن سيتى ولزمالك

^{١٩٧} Le Mondain Egyptien , 1935 : P. 84 ; Le Mondain Egyptien , 1945 : P. 123

الفصل الثانى

عوامل تطور الاقتصاد اليهودى منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى
قيام الحرب العالمية الأولى :

(... وأن نكون فى بلادنا غرباء ولو غضب علينا الأجانب

يوما ومنعونا الملبوس والمأكول كما منعوا نقودهم عنا فى هذا العام

لأمسينا جوعا عرايا ...)

طلعت حرب : أكتوبر ١٩٠٧

شهدت مصر فى الفترة منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى نشاطا اقتصاديا متميزا عن ذى قبل ، وكان لليهود دور بارز فى هذا النشاط ، وقد مثلت هذه الفترة بحق بداية العصر الذهبى للاقتصاد اليهودى فى مصر .

وقد وُجدت عدة عوامل أثرت فى توجيه هذا النشاط ، وإن كانت متماشية مع روح العصر ومتسمة بالسمة السائدة لتلك الفترة إلا أنه يمكن القول بأن هذه الأحداث أو بعضها لم تكن مصادفة ، وكذلك يمكن القول بأنها هى التى أدت إلى تشكيل الاقتصاد العالمى عامة والقومى خاصة .

من هذه العوامل سياسة المراهبين اليهود فى مصر والتى كانت سمة بارزة خاصة باليهود فى بدايات تلك الفترة ، كما كان للأنشطة التجارية لليهود وتشعبها ، وسلوك اليهود تجاه البيوت التجارية المصرية منذ نهايات القرن التاسع عشر تأثير قوى على مجريات الأحداث .

وكان لتدفق رأس المال الأجنبى على مصر نتيجة لبعض العوامل التى منها الاحتلال الانجليزى لمصر تأثير مماثل . ولا شك أن كلاً من الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا فى ١٩٠٤ ، وأزمة ١٩٠٧ المالية العالمية قد تركت بصمات واضحة على الاقتصاد المصرى ، وبصورة أقوى كان تأثير نظام قاعدة الذهب (١٨٧٠ - ١٩١٤) فى النظام المالى العالمى وبالتالي تأثيره على الاقتصاد فى مصر .

فماذا كان موقف الاقتصاديين اليهود من هذه القوى ، وماذا كان موقف المصريين تجاه التغلغل الأجنبى فى مختلف مناحى الحياة فى مصر ؟ كل ذلك ما سوف يجيب عليه هذا الفصل .

أ. سياسة المراهبين اليهود فى مصر منذ نهايات القرن التاسع عشر :

كان اليهود معروفين كرجال أعمال وتغيير عملات وتسليف بربا . ودائما ما كانت تطلق كلمة " مراهبين " على اليهود ، سواء على العموم أو على سبيل

التخصيص . ويرى أحد المؤرخين اليهود ^(١٩٨) أن هذه التسمية ليست صحيحة تماما ، لأنه رغم أن اليهود كانوا يقومون بعملياتهم التجارية في تجارة المال وإقراضه ، إلا أن معظم هذه العمليات كان يتم على نطاق ضيق ؛ وهو يرى أيضا أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر ، كانت قلة قليلة من اليهود هي التي تمتلك المؤسسات الرئيسية القائمة بالعمليات المالية والصفقات الكبرى ، ويرى أنه رغم ذلك ، إلا أنه قد ساد اعتقاد قوى عن انتشار الثروة اليهودية في مصر . وهذا بالتأكيد رأى لا يمكن الاعتماد عليه لأنه بكل بساطة عند تأسيس أى شركة أو بنك يهودى يكون بند تجارة المال والإقراض برّبا من البنود الأساسية في عقد التأسيس حتى لو كانت شركة مقاولات أو أى نشاط آخر بعيد عن تجارة المال ^(١٩٩) .

وثمة دليل آخر على أن صفة المرابى كانت ملتصقة باليهود عموما ، ذلك أن كلمة " ربا " ظهرت لأول مرة فى مقالة بجريدة فرنسية ^(٢٠٠) مما أثار حفيظة المرابين لهذه الكلمة - مما يدل على انتشارهم وكثرتهم - وحاول اليهود من ناحية أخرى تغيير الموضوع وتحويله إلى أنهم يهتمون بأمر الفقراء الذين تمتص الحكومة دمهم ^(٢٠١) ، وكان الحكومة هي الوحيدة الجانية وهم الأبرياء .

ومن الطريف أن المرابين كانوا يتشددون ويتباهون بأنهم شرفاء وأنهم يخاطرون بأموالهم من أجل رفع المعاناة عن الفقراء . ومع ذلك كان هؤلاء المرابون يتجنبون سماع أو نطق كلمة " مرابى " وفى نفس الوقت لم يكن أحد يجرؤ على النطق بهذه

^{١٩٨} هو يعقوب م . لاندو Jacob M. Landau أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية فى القدس ،

ويذكر ذلك فى كتابه Jews In Nineteenth - Century Egypt . P. 201

^{١٩٩} على سبيل المثال : إحصاء شركات المساهمة : ١٩٤٣ ، ص ٢٤٤ ، فقد ورد عن " شركة خط سكة

حديد القاهرة - حلوان " (أعمال سكك حديدية والاتجار فى الأراضى

والعقارات ... وعمليات التسليف)

^{٢٠٠} محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ، ومشروع بنك المصريين : أو بنك الأمة . مطبعة الجريدة

١٩١١ . ص ١٥

^{٢٠١} المرجع السابق . ص ١٦

الكلمة أمام المرابى ، لأنه دائما فى حاجة إليه ، إن لم يكن الآن .. ففيما بعد ؛
ورغم ثورتهم على كلمة " الربا " إلا أنهم لم يستطيعوا إنكار عمليات الربا عنهم
لأنها كانت شيئا ثابتا حتى باعتراف القناصل أنفسهم (٢٠٢) .

وكان أول شيء يحصل عليه المرابى قبل مزاولته نشاطه هو الحصول على
الحماية الأجنبية عن طريق قناصل الدول الأجنبية . وهذا الأمر لم يكن يبشر بالخير
بالنسبة لمجتمع يتصل بعض المتتبعين بخيراته منه ، ويحملون جنسية أجنبية
ليحموا مصالحهم والتي هى فى غير صالح الوطن ، بمزايا الحماية الأجنبية ؛ وقد
سايرهم فى ذلك بعض المصريين ، وكانت النتيجة هى استغلال الحاصلين على
الحماية لإخوانهم وجيرانهم المصريين بأساليب مختلفة كانت العمليات الربوية
إحداها . وكان من هؤلاء القناصل يهود أيضا ، كما أن غالبية القناصل كانوا أساسا
من أصحاب الأنشطة التجارية ؛ وكانت هذه الحماية من الأهمية بمكان بالنسبة
للمرابى لحمايته من غضب المقترضين وخاصة الفلاحين ، ومساعدته على الحصول
على أمواله بالقوة إذا لزم الأمر . ولقد ساعدتهم الحماية على الثراء الفاحش عن
طريق الربا (٢٠٣) . وكان المرابون اليهود لأنهم - على سبيل المثال - كانوا يغرون
الفلاح المصرى بإغراءات لا يقاومها إلا القليلون ، حتى يتعامل معهم ويقترض
منهم ، فإذا وقع فى الشرك لا يمكنه التخلص منه بسهولة ، ويصبح مدينا لدرجة
تفقدته كل ما يمتلك وينتهى الأمر بنزع ملكيته الخاصة (٢٠٤) .

وفى نفس الوقت كان للحكومة دور مباشر فى تنشيط عملية الربا وإثراء
المرابين اليهود . إذ أنها كانت تقوم فى بعض الأوقات بتقديم موعد سداد الضرائب
المفروضة على الفلاحين قبل موعد جنى المحاصيل وخاصة القطن ، لحاجة الدولة
إلى الأموال . لذا لم يكن يجد الفلاح سوى المرابى اليهودى ليلجأ إليه ليقترض منه

٢٠٢ سعيدة محمد حسنى : اليهود فى مصر ، ص ١٧

٢٠٣ محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ١٥

٢٠٤ عمود متول : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها . ص ٨٣ Lord Lloyd : Egypt

Since Cromer , PP.146 - 147

ويدفع للحكومة ضرائبها .. فالذى كانت يحدث هو أن يذهب محصل الضرائب وبصحبته شرطى والمرابى وعند مواجهة الفلاح بطلب الضريبة يتعلل بضيق ذات اليد فيتدخل المرابى أمامهم يعرض القرض على الفلاح ، وأمام ذلك الموقف لا يملك الفلاح المسكين إلا الموافقة على الاقتراض من هذا المرابى وبالشروط التى يضعها المرابى وإلا عرض أرضه للحجز عليها والضياح .

وكان هؤلاء المرابون يقرضون بفوائد تتراوح من ٣ ٪ : ١٢ ٪ ، وكان المتوسط السائد هو ٥ ٪ من القرض شهريا ، أى ٦٠ ٪ سنويا بالنسبة للفائدة ٥ ٪ . ولم يكن المرابون يكتفون بذلك بل كانوا يضيفون هذه الفوائد إلى المبلغ المقرض ويتم احتساب فائدة جديدة على المبلغ الجديد لمدة معينة ، وهكذا تحتسب الفائدة المركبة ، وتمر السنوات ويجد الفلاح نفسه فجأة مدينا بمبلغ يصل إلى عشرة أضعاف المبلغ الأصلي الذى اقترضه . ولا يكتشف ذلك إلا بعد فوات الأوان ، فيضطر للتنازل وبيع أرضه أو ممتلكاته للمرابى اليهودى (٢٠٥) .

وكان للمرابين سياسة خبيثة يتبعونها مع المقرضين منهم ؛ فإذا حل موعد سداد دين أحد المدينين وعلم المرابى أن هذا الشخص يستطيع السداد يلاطفه ويهادنه ويدفعه للتمهل مهونا عليه الأمر قائلا له : (ادفع متى شئت وعلى مهلك وغاية ما فى الأمر أننا نغير السند ونعلى الفوائد) (٢٠٦) بل ويقرضه مبلغا إضافيا بالطبع مع حساب الربا على المبلغين ؛ وفى نفس الوقت يتقبل المدين الأمر بسهولة لأنه لن يدفع على الفور وأن الأمر مؤجل . حتى إذا شعر المرابى أن الشخص قد أفلس بالفعل ولن يستطع رد المبلغ المقرض ، يذهب إليه ويصر ويتشدد فى طلبه نقوده وإلا يقوم بإبلاغ الشرطة ورفع قضية ضده .. وخاصة إذا كان مثل هذا الشخص من الناس المعروفين ، كأن يكون عمدة بلدة ، أو ثريا انهار وضعه المالى ، فيخشى من الفضيحة ، ويضطر إلى التنازل عن أملاكه أو عن جزء منها للمرابى أو رهنها مقابل المبلغ المقرض . وفى أى الحالات يكون المبلغ إلى الذى حدده المرابى أقل

²⁰⁵ Peter Mansfield : The British In Egypt , Weidenfield , London , 1971 , P.110

^{٢٠٦} محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ١٨

كثيرا عن الثمن الفعلى للممتلكات . فمثلا إذا كان المرابى يدين شخصا بمبلغ مائة جنيه وكان يعلم أن هذا المدين لديه ممتلكات يبلغ متوسط قيمتها مائتى جنيه ، ينتظر حتى يفلس المدين ، ثم يطالبه ببيع الممتلكات التى لديه مقابل المائة جنيه ، ولا يجد المدين أمامه إلا أن يرضخ للأمر و إلا الفضيحة ، أو يضطر للاقتراض من مراب آخر من منطقة أخرى لسداد ديون المرابى .. وهكذا يدور المدين المسكين فى ساقية لا تتوقف (٢٠٧) .

ويذكر الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب أنه : (كان المرابون على نوعين : الأول أولئك الذين يقرضون المال بأسعار باهظة ويدونون فى السندات مبالغ أكبر من التى تسلمها المدين . الثانى أولئك الذين يشترون المحصول قبل أوانه ويدفعون فيه ثمنا أقل من المدون فى السند كأنه ثمن المحصول الذى يتعهد الفلاح يتسلمه عند الجنى . نعم إن الثمن المكتوب كان معادلا للسعر الجارى إلا أن المدفوع كان أقل منه بكثير والفرق بين الثمنين هو الربا الفاحش الذى يتقاضاه عن المبلغ المدفوع مؤجلا) (٢٠٨) .

وحدث أن استدان أحد مزارعى الصعيد مبلغ عشرة جنيهات من مراب ، ووقع على إيصال بمبلغ خمسة عشر جنيها ، على أن يقوم بتسديد المبلغ خلال ثلاث سنوات ، ودفع المزارع فى نهاية السنة الأولى خمسة جنيهات ، وفى نهاية السنة الثانية خمسة جنيهات أخرى ، وفى نهاية السنة الثالثة دفع الخمسة الباقية . وبدلا من أن يأخذ الإيصال الذى وقع عليه ، فوجيء بأن المرابى يطلب منه أن يدفع المبلغ الأصلى وهو الخمسة عشر جنيها كاملين . فذهل المزارع لأنه بالفعل كان قد دفع عشرة جنيهات من قبل . واحتج على ذلك ولكن لأنه لم يكن يأخذ إيصالا أو مستندات رسمية عن المبلغ السنوى الذى كان يدفعه للمرابى فإن المزارع لن يستطع إثبات أنه سدد بالفعل ، ولم يفاجأ فقط بهذا الموقف الغريب من المرابى اليهودى بل صدم عندما هدد المرابى اليهودى برفع قضية ضده ، وسخر منه عندما أخبره بأنه

^{٢٠٧} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق . ص ١٦ . ١٧ : محمد طلعت حرب : مرجع السابق . ص ١٧

^{٢٠٨} محمد طلعت حرب : المرجع السابق . ص ١٢ . نقلا عن فان بيلين (مصر وأوروبا)

إذا لجأ إلى القضاء فلن يكون ذلك في صالحه لأن اللجوء إلى القضاء (المحاكم المختلطة) - ويمكن أن يكون محامى المرابى من اليهود - يستدعى السفر إلى القاهرة على بعد حوالى أربعمئة ميل ، بالإضافة إلى مصاريف القضاء والإقامة ... إلخ ، وبالإضافة إلى أن المزارع سوف يعجز عن توفير هذه النفقات ، فإن النتيجة غير مضمونة ؛ وفاوضه المرابى من هذا المنطلق على أن يشتري منه البيت الذى تصل قيمته إلى مائة جنيه ، بواحد وستين جنيها . وبعد خصم مبلغ خمسة عشر جنيها المبلغ الأصلي بالإضافة إلى مبلغ أربعة عشر جنيها كمصاريف بيع ونقل ملكية : أى بعد خصم مبلغ تسعة وعشرين جنيها ، تسلم المزارع مبلغ اثنين وثلاثين جنيها . وهكذا نجد أن المزارع قد خسر منزله لأنه استدان عشرة جنيهات من مرابى يهودى فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (٢٠٩) .

وكان المرابون حريصين على تحديد شهر أكتوبر كموعدا لسداد ديون الفلاح المصرى ، وهو موعد موسم جنى القطن . وقد أطلق عليه الفلاحون اسم " شهر المرابين " وكان اليهود يأخذون المال فى أكتوبر ليضاربوا به فى بورصة القطن ، كما كانوا يقسمون مصر فيما بينهم إلى مناطق محددة لممارسة أنشطتهم حتى لا يتعدى أحدهم على الآخر .

فى نفس الوقت الذى كانوا يقسمون فيه الأدوار بصورة جيدة ، فمنهم من يمارس هذه العمليات فى الريف ، ومنهم من يمارسها فى المدن ، ومنهم من يمارسها مع الأثرياء وكبار الملاك (٢١٠) ، ومنهم من كان يمارسها على مستوى الحكومات (٢١١) .

^{٢٠٩} محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، نقلا عن تقرير اللورد كرومر عن عام ١٨٩٥ ،

صحيفة ١٥

^{٢١٠} سجلات محكمة إسكندرية الشرعية : دفتر سجل مبيعات رقم ٢١٥ ، إبريل ١٩٠٠ ، ص ١٢

^{٢١١} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١٤ : ١٦

وفى ١٩١٢ صدر قانون يمنع الحجز على الأراضى الزراعية التى تقل عن خمسة أفدنة^(٢١٢) و ذلك لحماية الفلاحين من السماسرة و المرابين الذين كونوا ثروات هائلة بهذه الطريقة ، وقد اعترض البنك الزراعى على هذا القانون كما فعل المرابون نفس الشيء^(٢١٣) . فقد انتقدوا هذا القانون واتهموه بأنه يحرم الفلاح من حرية التصرف فى أرضه^(٢١٤)، وفى مقابل ذلك قامت الحكومة بإنشاء ما يعرف بشركات التعاون الزراعية ، وتمويلها بالأموال لإقراض الفلاحين والتى سرعان ما انتشرت.

وفى نفس الوقت كانت غالبية الشعب المصرى من المسلمين فى شك من ناحية موقف الشريعة الاسلامية من الفوائد الناتجة عن ودائعهم فى صناديق التوفير . ولذلك لم يودع أمواله فى صناديق التوفير إلا القليل ، وكان معظمهم يرفض تسلم أى مبالغ كفوائد .

وفى الخامس عشر من مارس من عام ١٩٠٤ - أى قبل أيام من عقد الاتفاق الودى - صدر قانون يبيح هذه الفوائد بمشورة مفتى الديار المصرية ، محمد عبده ، والنقاة والأعلام من علماء المسلمين . وكان لهذا القانون أثر كبير فى إزالة الريبة والشك من نفوس المسلمين من ناحية الفوائد ، فازداد عدد المسلمين المودعين . فقد بلغ عدد المودعون فى آخر العام نفسه ١٢٩٤٥ فرد من المسلمين ، من مجموع ٢٩١٥١ مودع . وكان من هؤلاء المسلمين أربعة وتسعون شيخا وعالما^(٢١٥) . وهكذا نرى مدى سيطرة المرابين اليهود على قرار خاص بالشريعة الاسلامية يصدر من مفتى الديار المصرية .

²¹² Lord Lloyd : Egypt Since Cromer , P.148

²¹³ Lord Lloyd : op. cit.,P. 149

^{٢١٤} كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء ، ط. ٢ ، المكتب المصرى الحديث ، ص ١٢١

^{٢١٥} محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ٧٨

ب . الأنشطة التجارية لليهود منذ نهايات القرن التاسع عشر :

عمل اليهود منذ أيام محمد على في المجال التجارى وتجارة العملة والتسليف الربوى والسمسرة ، وكانت التجارة حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر تنحصر في تجارة الجملة والتصدير والاستيراد . ومنذ بدايات الثمانينيات ومع تبشير احتلال بريطانيا لمصر ، بدأ اليهود في إنشاء البنوك المالية (٢١٦) .

ومع زيادة الحركة السياحية في مصر في نفس الوقت ، اهتم اليهود بها فازداد عدد اليهود الذين عملوا في تجارة الآثار والعاديات المصرية ، وبالتالي نشطت حركة التصدير والاستيراد تلبية لحاجة السائحين من المنتجات المصرية ، وتهريب الآثار عن طريق هذه الأنشطة ، كما أدت زيادة الحركة السياحية في مصر في تلك الفترة إلى تنشيط عمليات تجارة العملة (٢١٧) .

كذلك اهتم اليهود بمجالات النقل والمواصلات سواء برية أو بحرية أو نهريّة لخدمة مصالحهم الخاصة سواء في نقل القطن أو أى خامات أخرى حتى يتحكموا في أسعار نقله ولا يتحكم فيهم أحد . وقد تركز أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في القطن بالإسكندرية . ففيها بيوت التصدير الكبرى ، والشبّون التي يتم فيها تخزين محصول مصر المُعد للتصدير بأكمله في تلك الفترة (٢١٨) .

ويذكر موراي هاريس أن القطن قد أصبح هو الملك ذا النفوذ غير القابل للجدل في مصر ، مثلما الفحم هو الملك في يوركشاير . كل شيء يمكن أن يُضحى به من أجله (King cotton has come to hold the same undisputed sway in Egypt as does king coal in Yorkshire . Every thing is sacrificed to his needs) (٢١٩)

^{٢١٦} د. على شلش : اليهود والماسون في مصر ، دراسة تاريخية ، ط. ١ ، الزمراء للإعلام العربى ، ١٩٨٦ ،

ص ١٢٦

^{٢١٧} د. عواطف عبد الرحمن : الصحافة الصهيونية في مصر (١٨٩٧ - ١٩٥٤) ، دراسة تحليلية ، دار

الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ ؛ أنظر أيضا : Gudrun Kramer : op. cit., P. 20

^{٢١٨} Murray Harris : Egypt Under The Egyptians , London , 1925, P.187.

^{٢١٩} Murray Harris : op. cit., P. 192 .

وأنشأوا الفنادق التي كانت تدر عليهم أرباحاً هائلة . وعملوا في مجالات الذهب
مثل الملاهي و البارات لابتزاز أموال المصريين (٢٢٠) .

وكانوا يعملون في تجارة الأقمشة وحياتها ، وفي تجارة اليانصيب (٢٢١) .
وقد ذكرنا من قبل أنهم كانوا يعملون في إصلاح الأحذية (٢٢٢) ، وهذا عكس ما
يذكره ويتفاخر به بعض اليهود : (قومنا هنا ، كما هم في كل مكان ، لم يكن لهم
الرغبة في العمل اليدوي ويفضلون كسب قوتهم بتشغيل عقولهم أفضل من استعمال
أيديهم) (٢٢٣) ، كما كانت معظم البائعات في المحال التجارية ، سواء التي كانت
ملكاً لليهود أو لغيرهم ، من اليهوديات (٢٢٤) .

ومن المجالات الهامة التي كان لليهود باع طويل فيها ، صناعة وتجارة الذهب
والمجوهرات ؛ ولأن المصريين يعشقون التحلى بالمشغولات الذهبية ، منذ عصر
سيدنا موسى عليه السلام ، فإن اليهود قد حرصوا على إقامة الورش لصناعة
المصوغات الذهبية والفضية أيضاً ، وكذلك المصوغات المقلدة لكي يجمعوا أكبر
قدر من الأموال وبشتى الطرق ، وقد تربعوا على عرش سوق الذهب بابتكارهم
لموديلات مستحدثة تستهوى المصريين وتتوافق مع أذواقهم ، لإغراءهم ودفعهم
للشراء . وتختلف المستويات المادية لتجار الذهب اليهود فمنهم من كان بسيطاً
كون ثروة هائلة ومنهم من لم يزل على بساطته ولكنه لم يترك تجارة الذهب
وتكون بداياتهم عادة بأن يندسوا في أسواق المجوهرات والمصوغات برأسمال
ضئيل ، وعن طريق المكر والدهاء ، لا تمر عليهم بضعة سنين إلا ويكونوا رأسمال
هائل من عملياتهم الربوية مع الجماهير في مصر المحتاجة للنقود وبفوائد عالية
وعلى سبيل المثال كان العرف السائد بينهم أن يتم التسليف بفوائد يومية (١,٥ %)

^{٢٢٠} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١٢٩ : ١٣١ .

^{٢٢١} Jacob M. Landau : op. cit., P. 203

^{٢٢٢} أنظر الفصل الأول ، ص ٢٦

^{٢٢٣} op. cit., P. 9

^{٢٢٤} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١١٨

أو اسبوعية (٢ %) ، أو شهرية (٢,٥ %) ، وازداد ثراءهم حتى أصبحوا يتحكمون في السوق ، وفرضوا بعض الكلمات العبرية كمصطلحات ورموز بينهم حتى لا يفهمها العامة ، وانتشرت هذه المصطلحات ولا زالت باقية حتى الآن . وزاد من تأثيرهم على سوق الذهب صلاتهم القوية بأقاربهم في أوروبا .

وكان منهم مجموعة بالإسكندرية في السوق المعروف بـ " زنقة الستات " ، والتي كان اسمها " زنقة لى ستات " وهو تاجر يهودى . كانت هذه المجموعة تتاجر في الذهب والمجوهرات والأقمشة ، وقد اشتهر البعض منهم بالتعامل بالربا والرهونات من أمثال لبيتو مراد ، داود بركات ، شاؤول القايم ، مايرشيم شافيللى ، أمين منشة ؛ وكان منهم من يتكرر في أسماء شهرة مصرية وعربية ليخفى وراءها أصله اليهودى ، ومنهم من يحمل بالفعل هذه الأسماء من أمثال يوسف حافظ الطحان (قرائى) ، عبده حسان ، سليمان داود (يمنيان) ، ومنهم من كان يحمل أسماء عربية يهودية من أمثال يعقوب شماعة ، بول ليفى ... إلخ .

وكانت تجارة الذهب والمجوهرات مقسمة بين اليهود العرب و اليهود الأجانب . فالتجار اليهود العرب هم الذين يتاجرون في الذهب والفضة ، أما اليهود الأجانب فكانوا يتاجرون في المجوهرات والأحجار الكريمة ، لأن أساس هذه الصناعة أوروبى ، ومنهم على سبيل المثال سالفيو يوسف شالوم (أسبانى) ، فرايمن روزنتال ، ناتان (فرنسيان) ، ليون هوروفيتز (سويسرى) ، هيرش برونشتاين (ألمانى) وكان يكنى نفسه بـ " غزال " حتى يكتسب اسما عربيا يتقرب به إلى المصريين والعرب (٢٢٥) .

وبعد ازدياد نشاطهم في مصر ورواج تجارة الماس والمجوهرات عمل هؤلاء على جلب صناع من طائفة الأرمن المسيحية من تركيا ويوجوسلافيا وفرنسا ، لصياغة الماس وتجميل المشغولات الذهبية به ، لأنهم كانوا متخصصين في هذه الصناعة ، فقد تخصص الأرمن في صناعة الماس والأحجار الكريمة ، وخاصة للخلفاء والسلاطين في أيام الخلافة العثمانية ، وبعد انتهاء الخلافة استجلب اليهود

^{٢٢٥} حرر مع السيد عبد الحميد الزنكلونى ، نقيب الصاغة بالإسكندرية ، في صيف ١٩٩٠

كثيرا من الأرمن إلى مصر لمهارتهم في هذه الصناعة ؛ وكانت تجارة الماس تسمى بالتجارة الشرقية " Travail Orientalale " .

ويدعى الأرمن ، مثل اليهود ، أنهم عاشوا ظروفًا اجتماعية سيئة مشتركة خارج مصر ، ولذا فإن شعورهم مشترك .. وحين نتحدث إلى أرمنى فكأنك تتحدث إلى يهودى .. فهم متوافقين في الآراء السياسية ، ويؤيدون التواجد اليهودى فى فلسطين ويباركونه .. ، وهناك جزء معروف من أغنية شعبية يقول : " صلى صلى ، والى ما صلى ، أمه يهودية وابوه أرمنى " ، فنلاحظ أن التراث الشعبى قد ربط بين اليهود والأرمن من ناحية ، ومن ناحية أخرى ربطه بالأم اليهودية لأهمية هذا الأمر عند اليهود (٢٢٦) .

وقد وصل الأمر إلى أن يطلق لقب ملك الفضة على يهودى من الإسكندرية يدعى ليون شوميل ، وكان هذا الشخص يقوم بصناعة المشغولات الفضية وتصديرها إلى دول شمال أفريقيا من ليبيا إلى المغرب ، وذلك لأن المصريين لم يكونوا يقبلون على المشغولات الفضية مثل إقبالهم على الذهب (٢٢٧) .

من جانب آخر ، كان لبعض التجار اليهود أساليب غريبة للحصول على أموالهم المستحقة عند الغير ممن يحرصون على استمرار علاقاتهم بهم سواء من اليهود أو البروتستانت ... إلخ ، فهم يساعدون هذا المدين على الوقوف على قدميه مرة أخرى ، لاسترداد أموالهم ، ولاستمرار تواجده فى السوق وعدم انهياره ؛ فعلى سبيل المثال ، كان أحد البروتستانت يعمل بتجارة الأحذية ، وفى وقت ما كان عليه دين ، يبلغ الألف جنيه ، لتاجر جلود يهودى من العطارين بالإسكندرية ويدعى

^{٢٢٦} الموضوع عالى كان نتيجة حوار شخصى للكاتب مع أحد الأرمن فى الإسكندرية ، وهو صاحب ورشة لأعمال الزنكوغراف بالقرب من مسجد العطارين بالإسكندرية ، وكان الحوار يدور حول إسرائيل وفلسطين ، وقد اشطت هذا الأرمنى غضبا من الكاتب عندما لاحظ فى حديثه رفضا للأوضاع القائمة فى فلسطين ، وأيد كل ما يفعله اليهود هناك . بل واتهم الكاتب بالتعصب ؛ كان ذلك فى فبراير عام ١٩٧٩ .

^{٢٢٧} مقابلة مع السيد / عبد الحميد الزنكلونى .

كركور ، وحدث أن طالبه اليهودى بمستحقاته لديه ، وكان ذلك قبل حلول شهر رمضان بحوالى ثلاثة أسابيع ، فطلب منه البروتستانتى أن يعطيه مهلة حتى ينتهى شهر رمضان والعيد ، حتى يتمكن من بيع الأحذية التى يقوم بتصنيعها ويرد له دينه ، فوافق اليهودى على شرط أن يشتري منه البروتستانتى الجلود اللازمة للتصنيع ، لأنه مدين له ، كما أن عليه أن يقوم بدفع أثمان المشتريات الجديدة فى الحال ، فوافق الآخر مضطرا ؛ وكان اليهودى يعتمد رفع ربع قيمة القدم من الجلد ، وعلى الرغم من ارتفاع السعر عن السوق إلا أنه كان مضطرا للشراء . وبعد انتهاء العيد وحلول الوقت لسداد الحساب فوجىء البروتستانتى بانقضاء دينه لليهودى وأن اليهودى كان يخصم المبالغ الزائدة عن السعر الأساسى للقدم من الجلد حتى تجمع لديه المبلغ المستحق له عند البروتستانتى ؛ وهكذا حصل على أمواله بطريقة ذكية واعطى البروتستانتى الإيصال الذى كان لديه . وهكذا حصل اليهودى على أمواله فى الوقت الذى ساعد فيه البروتستانتى على النهوض مرة أخرى .

كذلك كان من حيل بعض اليهود المدينين لغيرهم ، أن يقوموا بنقل بضاعتهم سرا من محلاتهم وكسر الأقفال بمعرفتهم ثم ادعأؤهم سرقتها ، ليعانوا إفلاسهم ويتخلصون من الديون التى كانت عليهم لتجار آخرين ، سواء من اليهود أو من غيرهم . ولكن كانت هذه العمليات تتم على نطاق ضيق^(٢٢٨) .

وفى مجال الأقمشة ، كان تجار الأقمشة اليهود يستجلبون أنفارا من بلدة دشلوط ، مركز ديروط ، بمحافظة أسيوط . وكان هؤلاء الأنفار يقومون بحمل أثواب الأقمشة والسير خلف التاجر اليهودى فى المدن والقرى المختلفة ولم يكن على الحمال سوى حمل وإنزال الأقمشة عند البيع ؛ وعندما كان يأتى يوم السبت ، وطبقا للشريعة اليهودية ، كان اليهودى يمكث فى منزله ويرسل الحمال بالأقمشة لبيعها .. وسبت وراء سبت ، اكتسب هؤلاء نفر خبرة كافية بتجارة الأقمشة وخبائها ،

^{٢٢٨} لقاء مع تاجر أحذية بروتستانتى متحول يدعى حليم ، فى يوليو ١٩٩٠

وأصبحوا ماهرين في هذا النوع من التجارة ، خاصة بعد رحيل اليهود من مصر (٢٢٩) .

ج . اليهود والبيوت التجارية المصرية قبل نهايات القرن التاسع عشر :

وُجِدَت بيوت تجارية مصرية كبرى قبل نهايات القرن التاسع عشر ، وكان لها أنشطة واسعة ، مثل بيوت الماوردى ، والجمال ، وعبد الخالق مذكور ؛ كما كانت هناك محاولات من بعض المصريين لإقامة بعض الشركات المالية مثل بشرى وسينوت حنا ، وعائلة ويصا فى أسيوط ، ومنصور باشا فهمى فى الإسكندرية . لذا فقد كانت هذه البيوت هدفا لنشاط يهودى للسيطرة عليه ، فتغلغل السماسرة اليهود ، الذين كانوا يعملون كوسطاء بين التجار المصريين والمصانع الأوروبية ، فى السوق المصرى حتى أخذوا العمليات التجارية بدلا منهم ، كما عملوا على وأد المحاولات المصرية للبيوت المالية ، وذلك بتوفير سيولة بالعملات الأجنبية لتشجيع وجذب المصرى أو الموجود بمصر على التعامل معها وترك رأس المال الوطنى .

وأدى ذلك إلى فشل المحاولات المصرية قبل بزوغ القرن العشرين ، وأفلسَت البيوت التجارية المصرية وحل محلها محلات مثل شيكوريل Cicurel ، وأوزوزدى - باك Orosdi - Pack (٢٣٠) ، وبنزايون Ben Zion (٢٣١) . وبذلك تغلغل اليهود فى قلب الاقتصاد المصرى ، وصاروا يمتلكون الشركات الخاصة بهم ، أى أن كل

^{٢٢٩} حوار مع السيد / السيد محمد عاشور ، فى صيف ١٩٩٢

^{٢٣٠} د. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) ط. ١ ، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٤٧ ؛ د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص

١٠٦ . [تحول اسم هذا المحل مع بدايات القرن العشرين إلى " عمر افندى " للتقرب من

المسلمين ؛ ولنا أن نلاحظ أن الاسم " عمر " موجود بشبه الجزيرة العربية منذ فترة

الجاهلية [(الكاتب) .

^{٢٣١} الترجمة العربية لهذا الاسم هى : بن صهيون ، نسبة إلى جبل صهيون الذين يدعون وجوده فى القدس

والذى قامت على أساسه الفكرة الصهيونية التى تدعو إلى تكوين مملكة داود من النيل إلى

الفرات .

العاملين بها كانوا يهودا من المدير إلى موظف الآلة الكاتبة (٢٣٢) ؛ واحتلوا كذلك المناصب الهامة في بعض الشركات الموجودة في مصر والمملوكة لغير اليهود ، وخاصة المناصب المالية والإدارية .

د . تدفق رأس المال الأجنبي على مصر :

شهد العالم نظاما ماليا جديدا نتيجة لحركة الكشف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر . فقد أدت هذه الحركة والعمليات التجارية التي نتجت عنها إلى ازدهار المدينة بدلا من الريف بعد أن كان الريف مهيمنًا على الحياة الاقتصادية في أوروبا في العصور الوسطى الإقطاعية ؛ فأصبحت المدينة هي المسيطرة على الريف لتزايد سلطة التجار واستغلالهم للأسعار واتباعهم أسلوب تمويل الإنتاج . وأدت عمليات نهب الذهب والفضة من آسيا شرقا والعالم الجديد غربا إلى زيادة العمليات التجارية ، وبالتالي أدت إلى زيادة الأرباح والثروات نتيجة للأسعار الخيالية التي كانوا يبيعون بها ما يشترونه وينهبونه من هذه الأماكن .

وأدى ذلك إلى التفكير في نظام مالي جديد يؤدي إلى تطوير عمليات الإنتاج ويمكنهم أكثر من السيطرة على مقدرات السوق . وتحقق بالفعل هذا النظام في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر مما أدى ، في هذه الفترة ، إلى نمو وزيادة رأس المال التجاري وفرض سلطانه على مستوى أوروبا والمستوى العالمي ، وبالتالي تشجيع الميول الاستعمارية لنهب خيرات الدول الواقعة تحت سيطرة الاستعمار .

يضاف أيضا إلى ذلك مسألة تبرير الربا كفائدة على القروض نتيجة لظهور الحركة البروتستانتية بعدئذ في القرن السادس عشر ، وبالتالي ظهور البنوك والشركات المساهمة والبورصات والتوسع في عمليات إقراض هؤلاء التجار للدولة أو الأفراد الإقطاعيين مقابل الحصول على امتيازات معينة (٢٣٣) .

٢٣٢ سعدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١٠١

٢٣٣ د. رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي

للتخلف بدول العالم الثالث) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١١٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧

كذلك جاءت الثورة الصناعية في إنجلترا ، ثم في أوروبا بعدئذ في القرن التاسع عشر لتؤكد سيطرة هذا النظام المالى الذى مهد بدوره لوقوع مصر تحت سيطرة رأس المال الأوروبى ، والذى كان فى معظمه خاضعا للسيطرة اليهودية ؛ وكانت نسبة كبيرة من رأس المال المستثمر فى مصر ، ملكا لليهود . بدرجة يمكن القول معها أن اليهود كان لهم تأثير قوى فى توجيه الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة . فمن أهم أنشطتهم فى مصر هو النظام البنكى ، وكانت البنوك التى تعمل فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، والتى استمرت بعد ذلك ، والتى كان يمتلكها اليهود ، عبارة عن فروع أو وكلاء ممثلين لشركات مالية وبنوك أوروبية (٢٣٤) .

وقد ساعدت الإصلاحات التى قام بها البريطانيون فى مصر منذ نهايات القرن التاسع عشر ؛ وكذلك تأمين اليهود على أرواحهم وممتلكاتهم . على سيطرتهم على أعمال البنوك ، وقد تبوأ بعض اليهود من عائلات شهيرة مثل قطاوى وموصيرى وغيرهم ، كما سبق القول ، المراكز الحساسة فى البنوك والشركات الاستثمارية التى تقوم فى نفس الوقت بعمل البنوك ؛ نفس الأمر بالنسبة لبعض الشركات التجارية التى كان من ضمن أنشطتها إقامة علاقات تجارية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية والتى كانت نسبة كبيرة منها تحت سيطرة اليهود بشكل أو بآخر (٢٣٥) ، فى مختلف محافظات مصر (٢٣٦) .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ ازداد انتشار البنوك الأجنبية فى مصر ، وكان لمعظمها فروع وتوكيلات فى الأقاليم المصرية وكان لهذه البنوك سياسة خاصة فى إدارتها ، فكل بنك له استقلاله الخاص وكان يتعامل بلغة بلده الأم كما كان فى الغالب لا يستخدم إلا أبناء وطنه . حيث لم تكن قد وجدت بعد القوانين المنظمة للعمل الأجنبى فى مصر والتى تحتم استخدام العمالة المصرية .

^{٢٣١} ديفيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٢٩

²³⁵ Jacob M. Landau : The Jews In Ninteenth Century Egypt , P. 204

²³⁶ Maurice Fargeon : Les Juifs En Egypte , P. 280

بالإضافة إلى ذلك كانت هذه البنوك تتلقى أوامرها من الخارج ولا تتشر ميزانيتها ، ولذا لم تكن حتى الحكومة تدرى شيئاً عن أعمال وماهية هذه البنوك الحقيقية ، ولم يتمكن أحد من مراقبتها ومتابعة سير أعمالها لأنها كانت فى الغالب متمتعة بالحصانة والحماية الأجنبية ، وخاصة البريطانية فبريطانيا كانت تعلم تماماً كيف تستفيد من الامتيازات التى منحتها الحكومة العثمانية للأجانب لكى يستثمروا أموالهم فى حرية وأمان . وكان أفراد كل جنسية أو طائفة معينة لا يتعاملون فى الغالب إلا مع البنك المنتمى لجنسيتهم^(٢٣٧) . ولم تكن هذه البنوك تهتم أدنى اهتمام بحاجة البلاد الاقتصادية بل كانت تهتم بتحقيق أكبر ربح عن طريق تمويل العمليات التجارية المضمونة^(٢٣٨) . سواء فى الداخل أو فى الخارج وتمويل التجارة الخارجية لتسهيل تصدير المواد الخام واستيرادها مصنعة^(٢٣٩) . وقد اهتم عدد كبير من هذه البنوك بالمجال الزراعى وكانت نسبة كبيرة من نشاط هذه البنوك فى هذا المجال من أجل القطن ورهن الأرض^(٢٤٠) مثل " يونيان بنك " Union Bank الذى كان مركزه الرئيسى فى لندن ، وكان يقوم بتمويل تجارة القطن فى مصر^(٢٤١) ، كما عملت هذه البنوك على استغلال المدخرات الوطنية فى أعمال لا تخدم الاقتصاد الوطنى بدلاً من تجميع هذه المدخرات واستخدامها فى تمويل المشروعات الإنتاجية^(٢٤٢) . وكان حوالى تسعين بالمائة من الموظفين العاملين فى البنوك

^{٢٣٧} د.نبيل عبد الحميد سيد احمد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ، (١٨٨٢ - ١٩٢٢) . رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٦ ، ص ٧٨ .

^{٢٣٨} د. عبد المنعم فوزى : مذكرات فى تطور مصر الاقتصاد والمالى فى العصر الحديث ، ط ١ . دار المعارف ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٤ .

^{٢٣٩} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

^{٢٤٠} د.نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، نفسه ؛ د. عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، (١٩١٤ - ١٩٥٢) ، ط ١ . دار الثقافة الجديدة . لقاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٩ ، ١٠ .

^{٢٤١} Murray Harris : op. cit., P.194

^{٢٤٢} د. محمود متولى : المرجع السابق . نفسه

وخاصة البنك الأهلي المصري National Bank Of Egypt ، و بنك باركليز Barclays Bank ، والبنك العثماني Ottoman Bank من اليهود ، وكانت نسبتهم في كل بنك ترتفع أو تنخفض حسب أغلبية المتعاملين اليهود من منطقة إلى أخرى حتى يتمكنوا من التفاهم مع العملاء ، ولإرضائهم ^(٢٤٣) .

وشجعت النهضة الصناعية في أوروبا على البحث عن أسواق خارج أوروبا والبحث عن محاصيل تساعد على استمرار مصانعهم في العمل ، بالإضافة إلى سياسة البنوك في الإقراض بأجال طويلة للأوروبيين مما دفعهم إلى الخروج من أوروبا واستثمار أموالهم في دول أخرى . وكانت مصر من أكثر هذه الدول جاذبية لهم من نواح كثيرة مختلفة أهمها : السيطرة الكاملة للإنجليز على مصر ، والامتيازات التي كان التجار يحصلون عليها وكانت إنجلترا تشجع ذلك الأمر وخاصة كرومر ، الذي قامت معظم المشروعات التي أقامتها بريطانيا في مصر ، في عهده ^(٢٤٤) ؛ خاصة أن اهتمامه الأول كان منصبا على إدارة مصر من أجل تشغيل مصانع النسيج في لانكشاير ، وذلك لخدمة بعض أفراد من عائلته الذين كانوا من كبار الرأسماليين هناك ^(٢٤٥) .

وهناك مناخ مصر الطبيعي ، وجودة الأراضي الزراعية ، وطبيعة أهل مصر المسالمة الطيبة ، والإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مصر الخاصة بالنقل والزراعة والاتصالات ، كذلك الزيادة المستمرة في النمو السكاني وهي التي تكون قاعدة ممتازة للأيدى العاملة الرخيصة التي يحتاجونها ^(٢٤٦) ، في نفس الوقت الذي تحتاج فيه هذه الزيادة إلى مشروعات عامة وخدمية مثل النقل والمواصلات والإضاءة والمياه والمجاري ... إلخ ، ولذا تدفق رأس المال الأجنبي بكثرة على

^{٢٤٣} لقاء مع السيد / سينجر من يهود الإسكندرية ، وكان يعيش بالزمالك قبل ثلاثون عاما ؛ لقاء مع السيد / سالومون ناتان .

²⁴⁴ Arthur Goldschmidt , Jr.,: Modern Egypt , P. 48 , London , 1938 .

²⁴⁵ Peter Mansfield : The British In Egypt , P. 113 .

^{٢٤٦} د. رمزي زكي : المرجع السابق ، ص ٦٧

مصر من أجل الحصول على أرباح وفيرة في إستثمارات غير جادة . مما أدى إلى قيام العديد من الشركات والبنوك في المجالات المختلفة سواء في رهن العقارات والأراضي أو في استغلال القطن والمضاربة في البورصات المختلفة (٢٤٧) .

هـ . الاتفاق الودى في ١٩٠٤ .. والاقتصاد المصرى :

كان رأس المال الأجنبى - ولا يزال - دائما مرتبطا بالتطورات والأحداث السياسية في العالم عامة وفي الدول المستثمر فيها المال خاصة ، وكلما اطمأن رأس المال الأجنبى كلما ازداد ، وإذا ارتاب تقلص وابتعد ، لأنه كما يقال " رأس المال جبان " . وبالنسبة لمصر فكان هذا الأمر مرتبطا بالأحداث السياسية ومدى سيطرة البريطانيين على مقدرات مصر ، فمثلا بعد اتفاقية ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا لاسترجاع السودان ازداد رأس المال الأجنبى في مصر . كذلك الأمر بعد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا في ١٩٠٤ والذي أطلقت بمقتضاه يد إنجلترا سياسيا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش وفقا لشروط وترتيبات اتفقت عليها كلتا الدولتين (٢٤٨) . فقد تمت مناقشات بشأن الاتفاق الودى " Entente Cordiale " (٢٤٩) ، بين سير إدوارد مانسون Sir \ Edward Manson السفير البريطانى في باريس ، و دولكاسيه Delcasse وزير الخارجية الفرنسى في صيف ١٩٠٢ ، وفي يوليو ١٩٠٣ تم إجراء محادثات أخرى في لندن بين دولكاسيه ولورد لانسداون Lansdowne وزير الخارجية البريطانى ، أثناء زيارة للرئيس الفرنسى (٢٥٠) . وقد تم توقيع

^{٢٤٧} د.نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادى للأجانب ، وأثره في المجتمع المصرى (١٩٢٢ -

١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦ : د.نبيل عبد

الحميد سيد احمد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصرى ، ص ٧١ ، ٧٢ .

²⁴⁸ Peter Mansfield : op. cit., P. 114 .

²⁴⁹ Ibid

²⁵⁰ John Marlowe : Cromer In Egypt , P. 247

الاتفاق فى الثامن من إبريل سنة ١٩٠٤ ، فى باريس بين ممثلى الحكومتين ، وقد احتوى الجزء الخاص بمصر على تسعة بنود منشورة وخمسة بنود سرية (٢٥١) .

وعلى ذلك فقد كان لهذا الاتفاق تأثير مباشر وواضح للموقف الاستثمارى للدول الأوروبية مقارنة بينها وبين فرنسا قبل وبعد ١٩٠٤ ، فعلى الرغم من تسابق الدول الأوروبية للحصول على امتيازات لشركاتها للعمل فى مصر .. إلا أنه كان لفرنسا النصيب الأكبر وذلك حتى تضمن إنجلترا محافظتها على الاتفاق الودى بينهما ، على أساس أنه إذا كان لبريطانيا السيطرة السياسية وما يتبعها من تأثيرات ، فيكون لفرنسا الفوق فى رأس المال المستثمر فى مصر (٢٥٢) ؛ فبعد مرور عشر سنوات على الاتفاق الودى - أى فى ١٩١٤ - بلغ رأس المال الفرنسى ٢٦٧ ٤٦ ٠٠٠ جنيه مصرى ، والبريطانى الثلاثينيات ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه ، والبلجيكي ١٤ ٩٤ ٠٠٠ ، بينما بلغ رأس المال لدول أوروبا الأخرى حوالى ٢٢٨ ١ ٠٠٠ جنيه (٢٥٣) . وكانت نسبة كبيرة من رأس المال الأجنبى هذا خاضعة لنفوذ اليهود الذين تركوا بلادهم الأصلية هربا من الاضطهادات والمعاملة السيئة ، وبحثا عن فرص أفضل .

و . أزمة ١٩٠٧ المالية العالمية :

وهناك أيضا هذه الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى ١٩٠٧ والتى بدأت فى أميركا وبتأثير من يهود إنجلترا وأميركا ، فقد كان بنك إنجلترا Bank Of England مسيطرا على بنك أميركا Bank Of America (٢٥٤) ، ولخلافات معينة بين يهود ألمانيا المسيطرين على بنك إنجلترا وبين الساسة الأمريكيين ، افتعلوا أزمة فى أميركا (٢٥٥) ، وبالتالي تأثر بها على الأقل الدول المتأثرة ببنك إنجلترا وبالتالي

²⁵¹ op. cit., P. 251

^{٢٥١} د. نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادى للأجانب ، ص ٧٢ .

^{٢٥٢} د. نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، نفسه : Charles Issawi : Egypt At Mid - Century , An Economic Survey, London , 1950 P. 39 .

^{٢٥٣} وليام جاي كار : أحجار على رقعة الشطرنج ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

^{٢٥٤} راجع الفصل الأول ص ٩ . ؛ وليام جاي كار : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

التابعة لبريطانيا .. ومنها مصر . إذن هي أزمة عالمية ولقد اتخذت في كل بلد أسلوبا معيناً لتبرير الأزمة ، أما في مصر فقد حدثت هذه الأزمة نتيجة المضاربات في البورصات (٢٥٦) . فالنظام الاقتصادي في مصر يتبع النظام البريطاني وبالتالي فهو يدور في دائرته . ومن المعروف أن النظام الاقتصادي البريطاني كان في تلك الفترة نظاما عالميا ، وكان الجنيه الاسترليني مسيطرا بقوة ، نظرا للمساحة الكبيرة من العالم التي كانت تحتلها بريطانيا (٢٥٧) .

ويتضح دور بنك إنجلترا ، والذي كان اليهود يسيطرون عليه . كما سبق القول . في هذه الأزمة عندما ألزم هذا البنك ، البنك الأهلي المصري في ١٧ / ٥ / ١٩٠٤ بصرف قيمة أوراقه بالذهب في القاهرة فقط تمهيدا لافتعال أزمة نقدية . وفي موسم القطن في ١٩٠٦ افتعلت إنجلترا الأزمة المالية التي كان من نتائجها نقل الرصيد الذهبي المصري من غطاء الإصدار إلى بنك إنجلترا . وحسب قاعدة الذهب - التي سوف نتحدث عنها في هذا الفصل - التي كان تأثيرها السيء على الدول المستعمرة فقط فإن عوامل رخاء مصر في السنوات الست الأولى من القرن العشرين هي نفسها التي أدت إلى كساد ١٩٠٧ ، فقد زادت نسبة الذهب الوارد إلى مصر خلال السنوات الست إلى ما يقرب من سبعة أمثال المصدر عام ١٩٠٦ ، مما أدى إلى وجود فائض سبب ارتفاعا في الأسعار واشتدادا في المضاربات وخاصة المضاربات على العقارات ، فأدى ذلك إلى هبوط قيمة العملة المصرية وتسابق الأفراد على اكتناز السلع الاستهلاكية مما زاد من حدة التضخم (٢٥٨) . ونتيجة لارتفاع أسعار القطن من عام ١٩٠٣ إلى ١٩٠٦ ، فقد زادت حينئذ الصادرات أيضا وكان معظمها من القطن .

وكذلك زادت الواردات فشجع ذلك أصحاب رؤوس الأموال على إنشاء البنوك ، وبالفعل أنشئت في تلك الفترة بنوك جديدة وشركات رهن العقارات والأراضي .

٢٥٦ د. محمود متولي : المرجع السابق ، ص ٦٠٧ .

٢٥٧ د. رمزي زكي : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

٢٥٨ محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ، ج. ١ ، ص ١٣٧

بالإضافة إلى الاتفاق الودى الذى شجع كثيرا على ذلك ، كما سبق القول . فقد توسعت هذه البنوك والشركات فى أنشطتها من استجلاب رأسمالها من خارج مصر بدرجة عجزت معها البلاد عن استيعاب رأس المال هذا فى وقت قصير . منذ بدايات القرن العشرين حتى نهايات ١٩٠٦ - وكان من الطبيعى أمام ذلك الانفتاح أن ترتفع أثمان الأراضى والعقارات وكل شىء .

وكانت ملكية الأراضى الصالحة للبناء تنتقل من مالك إلى آخر بين الحين والآخر كلما ارتفعت قيمة الأرض ، حيث كان من يشترى الأرض يضع فى حساباته بيعها فيما بعد حينما يرتفع ثمن الأرض ويكسب الفارق بين السعرين ، كنوع من أنواع الاستثمار عند البعض ، وكوسيلة للثراء دون أدنى مجهود عند البعض الآخر . وفى ١٩٠٦ ارتفع ثمن محصول القطن إلى ذروته حيث بلغ سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات فازدادت حركة المضاربات وبالتالي ازداد رأس المال الأجنبى .

ومن جانب آخر كانت البنوك تشجع المضاربين بالقروض ، وحتى الموظفين كانت تمدهم بالقروض ، وأصبحت فى البلاد موجة عالية اسمها المضاربة ، حتى بلغت أقصى درجة صعود يمكن الوصول إليها ، وبدأت الدوائر المالية تستشعر الخطر القادم ، وليس الخطر القادم إلا الاتفاقات الشكلىة بين بنوك أوروبا الرئيسية التى يمتلكها اليهود على سحب أموالها من الأسواق وعدم دفع سيولة جديدة لتحديث الأزمة . وفى مصر بدأت البنوك تستورد الذهب بدلا من تصديره ، وهبطت فى إبريل ١٩٠٧ أسعار الأوراق المالية وتوقفت البنوك عن الدفع^(٢٥٩) ، وبدأت تطالب بمالها لدى العملاء . وبالطبع فإن مثل هذه البنوك التى تتبع بنوكا رئيسية سواء فى لندن أو باريس أو اسطنبول أو روما أو أثينا ... إلخ . فهى لا يهملها سوى أن تجمع ما أنفقته مع أرباحه^(٢٦٠) .

^{٢٥٩} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

^{٢٦٠} محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ، ص ٩٨ ، ٩٩ : د. نبيل عبد الحميد سيد احمد :

المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

وكان لتلك الأزمة نتائج سيئة على المستوى العالمى ، وعلى مصر . فقد أحدثت مشاكل كثيرة كانت محاولة التخلص منها ومعالجتها بطيئة للغاية . فقد أفلس عدد كبير من الشركات والبنوك وانهارت أثمان الأراضي إلى حوالى ٧٠ ٪ ووقعت البلاد تحت طائلة الدين ^(٢٦١) . كذلك انهار محصول القطن لإتخفاض أسعاره ، كما تعرضت الثروة العقارية والزراعية لنهب الكثير من المرابين الأجانب ^(٢٦٢) .

امتدت آثار الأزمة لفترة طويلة لم تكن متوقعة ، فقد استمر الكساد الاقتصادى وظلت حركة الأعمال بطيئة خاصة فى المدن الكبرى ، واستمرت الأزمة إلى الشهور الأولى من ١٩٠٨ وأصبحت الطبقة التجارية فى كل من القاهرة والإسكندرية تفكر فى ذلك الوقت بعقلية متشائمة أكثر من اللازم ، تشاؤما لا داعى له وأخذت تخشى المستقبل القريب ، وتتنظر له نظرة قاتمة ، وتفسير ذلك عند القنصل العام البريطانى فى مصر حيث قال فى تقريره عن عام ١٩٠٨ : " In times of great prosperity and great adversity one of chief characteristics of the business world in oriental countries is to take exaggerated views of the situation , and Egypt has shown itself no exception to this rule "

وتلا الأزمة فى النصف الثانى من عام ١٩٠٨ ، تقدم بطيء ومؤلم للبلد فى السيولة المالية ولكنها استمرت حيث ظل سعر القطن فى إنخفاض عن أعلى سعر له فى ١٩٠٧ ، بالإضافة إلى قلة جودته ، وكان ذلك من أهم العوامل التى ساعدت على استمرار هذه الأزمة وبدأ الفلاحون يشتكون من شدة تأثير هذا الكساد فى تلك الفترة عليهم ^(٢٦٣) .

وكان للأزمة تأثير سىء على الصناعة الوطنية وعكس ذلك على الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال اليهودية . فقد انهارت الشركات الصناعية الصغرى والصناعات الوطنية المحدودة التى لم تتمكن من المقاومة . وعلى العكس من ذلك كانت المصانع والشركات التى يمتلكها يهود أثرياء مثل مصانع السكر ، ومصانع

^{٢٦١} د.نبيل عبد الحميد سيد حمد : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

^{٢٦٢} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

²⁶³ Reports by His Majesty's Agent and Consul - General , in 1908 , London , May , 1909 , P. 10 .

نسج الحرير والقطن والكتان ؛ بل تطورت إلى الأحسن وازدادت عمليات استيراد الغزل ، والأكثر من ذلك أنه قامت صناعات جديدة تعتمد على الآلات الحديثة لحلج وكبس القطن ، ومصانع لاستخلاص الزيوت من بذرة القطن واستخدامها في صناعة الصابون ^(٢٦٤) .

وهكذا نجد أن اليهود هم الفئة الوحيدة التي خرجت فائزة من الأزمة . فقد أدى ارتفاع أثمان الأراضي في المدن وارتفاع أسعار إيجارات العقارات والأراضي وارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة أرباح رأس المال اليهودي . وكان من نتيجة ذلك ازدياد ثروة الأغنياء ، وازدياد أصحاب الدخل المحدودة فقرا ، سواء يهودا أو غير يهود . ويشير إلى ذلك بنزايون تاراجان Bension Taragan ^(٢٦٥) ، وهو مثقف يهودي عمل كمراسل مصري لجريدة إلعازر بن يهوذا " ها هاشكوفاه - Ha Hashqufah " حيث كتب في ١٩٠٦ : " أصبح مؤخرا من النادر جدا الحصول على السلع الأساسية وأدى ذلك إلى افتقار الحرفى والبائع المتجول الذى يشقى طوال النهار ليتمكن من بيع بضاعته ، ويجدون صعوبة فى دفع إيجاراتهم التى غالبا ما تمثل ثلث أو نصف مكسبهم . وبينما ازداد الفقير فقرا ، كانت خزائن الأغنياء تزداد امتلاء " ^(٢٦٦) وليس أدل من ذلك على زيادة الفجوة الاقتصادية التى سببت توترا اجتماعيا خطيرا بين اليهود الفقراء ، والأغنياء الجدد الذين كونوا ثرواتهم من خلال عملهم فى السمسرة والمقاولات .

ومن جانب آخر كان التأثير سيئا على عامة اليهود الذين كانوا يعملون موظفين فى البنوك والشركات وكذلك على المقاولين الصغار .. إلخ ، فعندما أغلقت البنوك أبوابها لم يجدوا لهم عملا مما أدى إلى زيادة فقرهم ^(٢٦٧) ، كما هاجر كثير من اليهود المقيمين فى طنطا بثرواتهم إلى القاهرة والإسكندرية . وتركوا مكانهم بعض

²⁶⁴ Charles Issawi : op. cit.,P. 37 .

²⁶⁵ Jacob M. Landau : op. cit.,P. 15

²⁶⁶ op. cit .P 204

²⁶⁷ Ibid

اليهود الفقراء من أشكيناز وسفاراد ، ليعملوا وكلاء لأعمالهم في طنطا^(٢٦٨) . ومن مصر ، هاجرت بعض العائلات اليهودية التي كانت تعمل في التصدير والاستيراد ليزاولوا أنشطتهم في مكان آخر^(٢٦٩) .

ز- قاعدة الذهب (١٨٧٠ - ١٩١٤) Gold Standard والنشاط الاقتصادي في مصر : هناك علاقة وثيقة بين ما يسمى بقاعدة الذهب ، والنشاط الاقتصادي عامة في مصر ، والنشاط الأجنبي بوجه خاص - والذي لعب فيه اليهود دورا بارزا ، وذلك فيما يتعلق بنهب ثروات مصر وتحويلها إلى الخارج . فهذه القاعدة تعتمد أساسا على ثبات قيمة الوحدة النقدية مقابل كمية معينة من الذهب من عيار معين . ولا يشترط أن تكون النقود متداولة فعلا داخل الاقتصاد الوطني ، وإنما يكفي لسيادة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى ذهب ، سواء للإستعمال في تسوية المعاملات داخل البلد وخارجه معا ، أو في تسوية المعاملات الخارجية بشرط حرية استيراد وتصدير الذهب .

وأدى وجود هذه القاعدة في السوق العالمية إلى ثبات سعر الصرف عند التسوية طبقا لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في باقي عملات الدول الأخرى ؛ فإذا كان الجنيه المصري مثلا يساوي ثمانية جرامات من الذهب عيار ٢٤ ، والدولار الأميركي يساوي أربعة جرامات من نفس العيار ، فإن الجنيه المصري بذلك يساوي دولارين أميركيين . وعلى ذلك يمكن القول بأن عملية استبدال العملات في ظل قاعدة الذهب لا تخرج عن كونها عملية استبدال الذهب بالذهب^(٢٧٠) .

وعن مراحل تطور هذه القاعدة يقول د. رمزي زكي : " عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب . الشكل الأول يتحقق حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلا ، ويكون للأفراد حرية سبك

²⁶⁸ Gudrun Kramer : op. cit., P. 109 .

²⁶⁹ op. cit., P. 44 .

^{٢٧٠} د. رمزي زكي : المرجع السابق . ص ٥٧ . ٥٨ .

وصهر الذهب ، أى يكون لهم مطلق الخيار فى تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية ، وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك ، ويكون لهم حرية تصدير واستيراد الذهب ، سواء فى صورة نقدية أو فى صورة سبائك وهذا الشكل يطلق عليه قاعدة تداول النقود الذهبية *Gold Spece Standard* . أما الشكل الثانى فيتسم بأن النقود الذهبية لا تتداول فى الداخل وإنما يحل محلها نقود ورقية يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانونى ، ويكون مستعدا لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقا لهذا السعر . وفى هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصرا على تسوية المعاملات الخارجية . ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية تصدير واستيراد الذهب . وقد عرف هذا الشكل باسم قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية *Gold Bullion Standard* . أما عن الشكل الثالث فنجد فيه أن الذهب لا يتداول فى الداخل ، بل تتداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهباً . غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين ، وهذه الحوالات الأجنبية هى التى تكون قابلة للتحويل ذهباً ، وتستخدم فى تسوية المعاملات الخارجية . ويجب أن تتمتع هذه الحوالات الأجنبية بحرية الاستيراد والتصدير ، وهذا الشكل يعرف باسم قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية *Gold Exchange Standard* ^(٢٧) .

كان نظام قاعدة الذهب هو العصر الذهبى لنمو الاستثمارات الأجنبية فى المستعمرات ، وأدى - عن طريق ثبات سعر الصرف - إلى اطمئنان المستثمر على أمواله وزيادة نهبه للبلد المستعمر " فطالما أن صاحب رأس المال ينتقل من بلد لآخر ، وهو مطمئن أنه لا فارق بين قيمة النقود فى بلده والنقود فى البلد الذى ينتقل إليه لأن الرباط الذى يربط بينهما واحد - وهو الذهب - فإنه لا يتوجس أى خوف حينما يحول عملته المحلية إلى عملة الدولة التى ينتقل إليها ويستثمر أمواله فيها ،

^{٢٧} المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

وأن يحول هذه العملة الأجنبية إلى عملة بلده الأصلي بسعر الصرف الثابت حينما يحول عائد استثماره إلى موطنه الأصلي .^(٢٧٢)

وقد أدى ذلك إلى تنظيم نهب الفائض الاقتصادى داخل البلاد المختلفة من خلال الشركات الأجنبية الخاصة ، لأن هذه البلاد المختلفة كانت مصدر إغراء عظيم لرأس المال الأجنبى^(٢٧٣) ، الذى أدى إلى إحداث تغيير شامل فى الهياكل الانتاجية فيها لتتناسب احتياجات رأس المال الأجنبى ، فكان هناك تركيز شديد على إنتاج المواد الخام الزراعية والمنجمية ، وبعد أن كان الانتاج المحلى فى البلاد المستعمرة متنوعا وفى الجزء الأكبر من حاجة الشعب ، أصبح أكثر تركيزا على سلعة واحدة أو سلعتين ، وذلك من أجل التصدير إلى البلاد الرأسمالية . أما المشروعات الأخرى الاستثمارية فكانت تكملة لعملية الاستغلال من أجل التصدير ، مثل مجالات النقل والبنوك والتأمين .. إلخ .

وقد أدى تحكم وسيادة رأس المال الأجنبى فى البلاد المستعمرة إلى زيادة تصدير عوائد ودخول الاستثمار الأجنبى الذى يُحوّل إلى البلد الأم عما يفد إلى البلاد المستعمرة من استثمارات - بمعنى أنه إذا كانت مثلا استثمارات بريطانية فى مصر حوالى ٢,٥ مليون جنيه استرلينى ، فيجب أن يكون العائد من هذا المبلغ إلى بريطانيا لا يقل عن ثلاثة أخماس هذه القيمة فى مدى معين . مما أدى تدريجيا إلى نهب الفائض فى اقتصاد الدول المستعمرة ، وتحويله لزيادة رأسمال الدول الاستعمارية ، وبالتالي زيادة صادرات هذه الدول للمستعمرات ، وهكذا مما يؤدي إلى زيادة فقر هذه المستعمرات وزيادة تحكم الدول الرأسمالية فيها^(٢٧٤) . وكانت هذه القاعدة وراء أزمة ١٩٠٧ كما سبق الذكر .

^{٢٧٢} المرجع السابق ، ص ٥٦ .

^{٢٧٣} المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ص ٦٧ .

^{٢٧٤} د. نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للأجانب ، ص ٣٢ ، ٣٣ ؛ د. رمزي زكى : المرجع السابق ،

ص ٧٠ .

ح - موقف الرأسماليين اليهود من القوى الاقتصادية الأخرى :

كانت هناك علاقة وثيقة بين اصحاب رؤوس الأموال فى مصر من يهود ومسيحيين ومسلمين فإذا كان الرأسماليون المسيحيون والمسلمون يمتلكون الشركات والأراضى الزراعية وغير الزراعية والبنوك وعملوا سماسرة فى البورصة ، فإن عملية التسويق لمنتجاتهم خارج مصر كانت خاضعة للسيطرة اليهودية بسبب الأصول الأوروبية للاقتصاديين اليهود فى مصر وصلاتهم القوية بالبيوت المالية والتجارية الكبرى والتي كانت فى معظمها ملكا لليهود فى انحاء كثيرة من العالم والتى مكنتهم بالتالى من توطيد علاقة هذه المؤسسات اليهودية بالحكومات المختلفة ، وبالتالى التأثير على توجيه الاقتصاد فى مصر .

ومن جانب آخر حاول اليهود احتواء القوى الاقتصادية المنافسة أحيانا بإشراكها معها ، وأحيانا أخرى بتوجيه دفعة العمل بها أو على الأقل مراقبتها حتى لا تتعدى الحدود التى تمكنها من منافسة الاقتصاد اليهودى . ولعلنا نلاحظ أن الاقتصاديين اليهود على مستوى العالم متماسكين - على الرغم من بغضهم الشديد لبعضهم البعض - ولعل ذلك أيضا راجع إلى حرصهم الشديد على أن يظل الاقتصاد اليهودى العالمى مسيطرا ولا ينهار^(٢٧٥) ، ومن هنا لجأ اليهود إلى التغلغل داخل مختلف المؤسسات سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .. إلخ للتحكم فى أمرها عند الخطر .

ولقد شجعت عدة عوامل على أن يكون لليهود وجود منافس للقوى الأخرى فى مصر . وقبل ذكرها لا يجب أن نغفل عن أنه بالرغم من أن اليهود قد أدخلوا بعض الأنشطة إلى مصر ، إلا أنهم لم ينفردوا بذلك وحدهم ، بل قام به أيضا الاقتصاديون الأجانب ، وخاصة اليونانيين وهو الطائفة التى كانت دائما على منافسة شديدة مع اليهود .

كانت الأصول الأوروبية لليهود من أهم العوامل التى شجعت على إيجاد اقتصاد يهودى فى مصر ، كما سبق القول ، بجانب ذلك فإن تمتعهم بالامتيازات الأجنبية -

^{٢٧٥} حوار مع السيد عبد الحميد الزنكلونى .

قبل عام ١٩٣٦ - كان أيضا من هذه العوامل ، ويحلو لمعظم الباحثين والمؤرخين للتاريخ الحديث ، الحديث عن رغبة اليهود فى الحصول على الامتيازات الأجنبية لحمايتهم من جور السلطات المصرية عليهم فى أى وقت (٢٧٦) . وهذا بالتأكيد غير صحيح ، لأن اليهود - كل اليهود - كانوا يتمتعون بالحماية الطبيعية من الشعب نفسه ، لأنه لم يكن هناك فارق حتى ١٩٤٨ بين اليهودى وغير اليهودى فيما عدا بعض الأحداث الفردية التى كان سببها العمليات الربوية للمرابين اليهود (٢٧٧) . فى نفس الوقت الذى كانت تتعرض فيه سياسة المرابين اليهود للهزات وفقا لميول المندوب السامى والمستشار المالى البريطانيين . فإذا كانت اهتماماتهما سياسية بالدرجة الأولى ازدادت فرصهم للتحكم ، أما إذا كانت اهتماماتهما اقتصادية فيحد ذلك من تصرفاتهم (٢٧٨) . وبالتالي كان اليهود حريصين على الحصول على الامتيازات الأجنبية لحماية مصالحهم ، وهذا هو السبب الأساسى ، كما أنه نفس السبب بالنسبة للأجانب الآخرين من غير اليهود .

أيضا من العوامل التى ساعدت على إيجاد اقتصاد يهودى قوى فى مصر ، إنتماء الانجليز للكنيسة البروتستانتية (٢٧٩) . ولقد حرص الساسة البريطانيون على إتباع سياسة المخادعة ولا سيما بالنسبة للمصريين ، فكانت سياسة البريطانيين أن تبدوا للأجانب وخاصة اليهود على أنهم أقوى سلطة قادرة على حمايتهم من المتطرفين والرعاى المصريين ، وعلى أن يبدوا للمصريين على أنهم حماة الوحيدون من الأجانب واليهود الجشعين الذين يريدون نهب مصر وخيراتها (٢٨٠) . ومن جانب آخر كانت سياسة بريطانيا هى تشجيع الأثرياء المصريين على الاستثمار

^{٢٧٦} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١٠٢ . Jacob M. Landau : op. cit., P. 21.

^{٢٧٧} راجع الفصل الأول ، ص ٧ : ٩ .

^{٢٧٨} Lord Lloyd : op. cit., P. 74 .

^{٢٧٩} راجع الفصل الأول ص ١٢ : ١٦ .

^{٢٨٠} Gudrun Kramer : op. cit., P. 74 .

فى الأراضى الزراعىة وتحذيرهم من الاستثمار فى المجال الصناعى ، وفى نفس الوقت كانت تحت الأجانب عموما واليهود خاصة على استثمار أموالهم فى المجالات فى المجالين الصناعى والزراعى على السواء ^(٢٨١) ، وفى هذا المجال أنشأت السلطات البريطانية سد أسوان بتمويل يهودى بريطانى واستغرقت فترة إنشائه سبع سنوات انتهت فى ١٩٠٢ ، وكان من نتيجة ذلك توقف وانهيار النمو الطبيعى لرأس المال المصرى فى بعض الفترات ^(٢٨٢) . وبذلك كان اليهود هم أكثر المستفيدين من الاحتلال البريطانى ومن الحماية وما تتبعها من امتيازات .

كذلك فإن ارتفاع نسبة المتعلمين بين اليهود مقارنة بغيرهم من السكان عموما فى مصر ، واهتمام الأثرياء اليهود بتعليم شباب الفقراء اليهود مهنا حرفية ، كانا من عوامل تشجيع اليهود على إيجاد اقتصاد يهودى فى مصر ^(٢٨٣) .

ولم يورد إحصاء ١٨٩٧ ، نسبة المتعلمين من أتباع الأديان . ولكن إحصاء ١٩٠٧ يذكر أنه كانت نسبة المتعلمين اليهود بالنسبة لتعدادهم هى أعلى نسبة ، ويوضح ذلك الجدول التالى ^(٢٨٤) :

²⁸¹ Peter Mansfield : op. cit.,P.119 .

^{٢٨١} د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

^{٢٨٢} سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١١١ .

²⁸⁴ Reports by His Majesty's Agent and Consul - General , op. cit.,P. 7 .

| النسبة في الألف | | | | | | الديانة |
|-----------------|------|------|---------|------|------|-------------|
| أميون | | | متعلمون | | | |
| المجموع | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | |
| ٩٦٠ | ٩٩٨ | ٩٢٢ | ٤٠ | ٢ | ٧٨ | مسلمون |
| ٨٩٧ | ٩٨١ | ٨١٢ | ١٠٣ | ١٩ | ١٨٨ | أقباط |
| ٥٦٢ | ٦٨٧ | ٤٤١ | ٤٣٨ | ٣١٣ | ٥٥٩ | يهود |
| ٣٩٢ | ٥٢٣ | ٢٨١ | ٦٠٨ | ٤٧٧ | ٧١٩ | ديانات أخرى |

ولنفس العوامل ، حرص اليهود على التزاوج فيما بينهم ، وخاصة ارتباط كل طائفة أو أصحاب مهنة معينة ببعضها البعض لتتكاثر أنشطتهم ، فمثلا ابن صاحب البنك يتزوج ابنة التاجر الكبير ، وابن تاجر الأقطان يتزوج ابنة سمسار في البورصة .. وهكذا ، كما كانوا حريصين على تبادل تعليم أبنائهم في بنوكهم وشركاتهم حتى يشبوا على صلات وثيقة - عمليا - وصداقات تمكنهم من التعاون فيما بينهم عندما يحين دورهم (٢٨٥) .

ط . موقف المصريين تجاه التغلغل الأجنبي :

وأخيرا ، حان الوقت لأن نعرف موقف المصريين من التغلغل الأجنبي في مقدرات مصر المصيرية ، ولعلنا قد أدركنا أن اليهود قد تسللوا إلى طريق السيطرة على الاقتصاد في مصر في غمار ذلك السيل المتدفق ، في ذلك الوقت والذي كان من سمة هذا العصر ، من النشاط الاقتصادي الأجنبي أو الوطني ، وفي نفس الوقت لم يكن البعض من الوطنيين الغيورين على مصر ومصالحها بغافل عن هذا النشاط ، فيقول طلعت حرب في عدد الجريدة الصادر في أكتوبر ١٩٠٧ :

Maurice Fargeon : op. cit.,P.

١٨٨ ديفيد لاندرز : بنوك وباشوات ، ص ٢٨ ، ٢٩ ؛

(نطلب الاستقلال العام ونطلب أن تكون مصر للمصريين وهذه أمنية كل مصرى ولكن ما لنا لا نعمل للوصول إليها وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا زاحم طبيبينا الطبيب الأوروبي ومهندسنا المهندس الأوروبي والتاجر منا التاجر الأجنبي والصانع منا الصانع الأوروبي .. وماذا يكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها نوّقد بها نارنا ولا إبرة لنخيط بها ملابسنا ولا فبريقة ننسج بها غزلنا ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية فما بالنا عن كل ذلك لاهون ، ولا نفكر فيما يجب علينا عمله تمهيدا لاستقلالنا إن كنا له حقيقة طالبين وفيه راغبين ، أرضينا أن يكون التعليم قاصرا على تخريج مستخدمين للحكومة وأن نكون في بلادنا غرباء ولو غضب علينا الأجانب يوما ومنعونا الملبوس والمأكول كما منعوا نفوذهم عنا في هذا العام ^(٢٨٦) لأمسينا جياعا عرايا .. علينا أن نكون عاملين في بلادنا على إحياء فكرة التجارة وملكة الصناعة في أبنائنا ... إن واحدا من المصريين لم يفكر في عمل قهوة أو لوكاندة على ذلك النمط الأوروبي وبنظامه وترتيبه ونظافته وإن الكثيرين منا يشترون ما يلزمهم من الأجنبي مفضلين إياه على مواطنيهم بحجة أن المصرى لا يتقن عمله .. أو ليس عنده ما عند الأوروبي من نظافة وتوفر شروط الاتجار ، بنقده أو بتفهمه بعمل ما يجب عليه أن يعمل .. وأرى البنوك ومحلات التجارة والشركات ملأى بالأجانب وشبابنا إن لم يستخدم في الحكومة لا يبرحون القهاوى والمحلات العامة و أرى المصرى منا أبعد ما يكون عن تأسيس شركات زراعية وصناعية وغيرها ، حتى إذا أسس الأجنبي شركة أخذ المصرى يضارب في أسهمها كأنه مقدر عليه ألا يكون له الحظ في الغنم الحقيقى وأنه لا يأتى إلا الأدنى من الأمور وأرى المصرى يقترض المال بالربا ولا يرغب في تأسيس بنك يفك مضايقته ومضايقة أخيه وقت الحاجة لأن البنك يشغل رأسماله بالربا وإذا أودع في

^{٢٨٦} يقصد أزمة ١٩٠٧ المالية .

بذلك وديعة لا يأخذ عليها فائدة لذلك السبب وهو الذى يدفع الربا أضعافا مضاعفة وقت اقتراضه (٢٨٧) .

وقد جاء هذا المقال بعد حدثه دنشواى التى ألهمت الحماس الوطنى ، ولورد على العناصر المؤيدة للتعاون مع السلطات البريطانية خاصة فيما يتعلق بموقف بريطانيا من طابا وإصرارها على أن تكون طابا لمصر على الرغم من أن ذلك كان من أجل المصالح البريطانى (٢٨٨) فى ذلك الوقت . إذن فقد اتضح موقف الوطنيين المصريين من التغلغل الأجنبى فى مصر من النفرة السابقة والتى كانت بداية الدعوة لإنشاء بنك مصرى يحمل اسم مصر . وعلى العكس من ذلك كان موقف كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين صنعتهم السلطات البريطانية لخدمة مصالحها فى مصر (٢٨٩) ، فكان موقفهم مثل موقف الطبقتين العليا والوسطى الأجنبيتين والأقليات الأجنبية الذين حاولوا منع أى تغيير أساسى فى النظام السياسى والاقتصادى - الاجتماعى للمجتمع المصرى حتى لا يفقدوا ما حصلوا عليه من مكانة وثروة بالرغم من مناداة هذه الطبقة بالاستقلال التام . وكان نفس الأمر بالنسبة للطبقة الصاعدة من بعض رجال الأعمال المصريين الذين كانوا مرغمين على منع الاستقلال التام لارتباطهم الشديد برأس المال الأجنبى و اليهودى (٢٩٠) ؛ فى عهد الاحتلال البريطانى لمصر ، استطاعت السلطات البريطانية أن تنمى الاقتصاد المصرى لصالحها ولصالح رؤوس الأموال الأجنبية عن طرق الإصلاحات التى قامت بها السلطات البريطانية من أجل توفير محصول قطن جيد ووفير لتصديره لمصانعها ، فزادت زراعة القطن ووصلت إلى ٢٢ ٪ من مجموع المحاصيل المزروعة فى مصر فى ١٩١٣ ، و ٩٣ ٪ من مجموع الخامات المصدرة من مصر من ١٩١٠ حتى ١٩١٤ ؛ وازدادت خطوط السكك الحديدية . ووصل رأس المال الشركات الاستثمارية فى ١٩١٤ إلى

٢٨٧ د. عمرو متولى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

٢٨٨ Arthur Goldschmidt . Jr.: op. cit.,P. 49 .

٢٨٩ د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية . ص ١٨١

٢٩٠ Gudrun Kramer op cit.,P 122

مائة مليون جنيه مصرى ، وبلغت نسبة الأموال الأجنبية ٩٢ ٪ من مجموع رأس المال المستثمر هذا ^(٢٩١) ، والذي كان خاضعا لنفوذ اليهود في معظمه .

وإذا كان النشاط الاقتصادى الوطنى قد انحصر بشكل قوى فى المجال الزراعى ، فإن رأس المال الأجنبى لم يترك هذا المجال أيضا ليحتوى كبار الملاك المصريين ، ويضمن ولاءهم للسلطة الحامية . ولذا لم يكن هناك فاصل بين رأس المال الزراعى المستثمر فى الأراضى الزراعية ورأس المال الصناعى والتجارى ، لأن صفوة كبار ملاك الأراضى الزراعية امتلكوا أسهما فى الشركات التجارية والصناعية ، بجانب تأسيسهم لشركات أخرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، كانت عائلتا قطاوى وجريين من كبار ملاك الأراضى الزراعية ومن كبار الرأسماليين فى ذلك الوقت ، ويمكن الاختلاف فقط فى تحديد بداية الاستثمار ، فقد يبدأ من الأراضى الزراعية ثم إلى التجارة والصناعة ، وقد يبدأ من العكس ، وكان هذا الاندماج بين رأس المال الزراعى والتجارى والصناعى حقيقة واقعة على مستوى كبير بحيث أصبح من الصعب وضع حد فاصل للتناقض بين الطرفين فى مجال الاستثمار ^(٢٩٢) .

²⁹¹ Nadav Safran : Egypt In Search Of Political Community , London , 1961 , P.

^{٢٩٢} د. عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٠ ؛ أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

الفصل الثالث

الشركات والبنوك التي تأسست في مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى :
أولاً: حتى نهايات القرن التاسع عشر:

أ. الشركات والبنوك في مصر:

(...) ولقد تأسست في تلك الفترة بعض البنوك التي
أصبح لها فيما بعد دور خطير وهام في توجيه اقتصاد مصر .
تعدى - بمراحل - مسألة ضمان المستندات إلى ضمان
السيطرة على مقدرات الأمور المالية في مصر .)

من المفترض أن تلعب كل من البنوك العقارية وبنوك التسليف الصناعى دورا كبيرا فى تمويل المشروعات الزراعية واستصلاح الاراضى وتمويل مشروعات التعمير والمساهمة فى إنشاء الشركات العقارية والصناعية^(٢٩٣) . لصالح البلد المقام فيه هذه البنوك . ولكن الذى حدث أنه على الرغم من إنشاء وتأسيس شركات صناعية وزراعية . فإن نتيجة ذلك كانت لصالح المستثمرين الأجانب و اليهود .

وقبل أن نتحدث عن أنشطة البنوك والشركات الأجنبية التى تم إنشاؤها فى مصر ، يجب الحديث عن كيفية عمل هذه البنوك . فالبنوك العقارية والصناعية تقوم بمنح قروض طويلة الأجل بضمان رهون عقارية أو ممتلكات المؤسسات الصناعية التى ساهم البنك فى تأسيسها أو استثماراتها أو فى شراء بضائعها . ولهذا فهى بنوك ائتمان طويلة الأجل وتكون رؤوس أموالها إما أموالا خاصة تم تجميعها من أصحاب البنك أو المساهمين فيه ، ومن احتياطياتها الحرة التى كونتها من أرباحها السنوية ، أو من رؤوس أموال مقترضة عن طريق إصدار السندات مستحقة الأداء خلال مدة كبيرة . وتقوم معظم بنوك التسليف العقارى والصناعى بالحصول على قروض طويلة الأجل ، والفارق بين سعر الفائدة الذى تقرض به وسعر الفائدة الذى تقرض به هو مكسبها ، فهى تقوم بإقراض العميل ، مثلا بفائدة تتراوح بين ٥,٥ ٪ و ٧ ٪ ويقرض البنك بفائدة قدرها ٣,٥ ٪ تقريبا . وهكذا يكون ربح البنك ومصرفاته من هذا الفارق .

ولذا فقد أدت طبيعة عمل هذه البنوك إلى وجود مشاكل خاصة ببنوك التسليف بأجل طويلة ، تنحصر فى عمليات التوازن بين الأموال التى يقترضها البنك ، والقروض التى يمنحها لعملائه . والتوازن بالتالى بين الأقساط التى يحصلها البنك من عملائه وسعر الفائدة عليها . وبين الأقساط التى يردّها إلى دائنيه وسعر الفائدة عليها . وأيضا التوازن بين قيمة الضمانات (الرهونات) التى تقدم إلى البنك وقيمة السلفة التى يقوم البنك بمنحها .

^{٢٩٣} د. خيرت ضيف : لمخاسبة فى البنوك العقارية والصناعية ، ص ٣ .

وهى بذلك تختلف عن البنوك التجارية . لأن البنوك التجارية تقوم بإقراض لأجل قصير وتستثمر ما يودع لديها فى استثمارات قصيرة الأجل مثل التسليف بضمان الأوراق المالية والبضائع وغيرها المنقولات ، وفى شراء الأوراق المالية وعمليات خصم الكمبيالات ، ولهذا فإن مشكلة هذه البنوك هى فى الدرجة الأولى مشكلة " سيولة مالية " (٢٩٤) .

وكانت البنوك الألمانية من أنشط هذه البنوك كما كانت أكثرها تنظيماً . فقد تأسست البنوك الألمانية الموجودة خارج ألمانيا على نفس الأسلوب المتبع داخلها . فلم يكن للبنوك داخل ألمانيا فروع فى البلاد الأخرى ، بل بنوك أصغر مستقلة فى إدارتها إلى درجة معينة ولكنها فى نفس الوقت كانت تابعة للبنك الأسمى . وكان فى مصر بنكان من هذا النوع ، أولهما : " بنك الأناضول " الذى تم تكوينه نتيجة للتعاون بين " البنك الأهلى الألمانى " و " البنك الأهلى اليونانى " وقد تأسس فى ١٩٠٥ فى أثينا حيث مركزه الرئيسى . وكانت له بنوك تابعة فى الأستانة وسالونيك وإزمير وهامبورج والإسكندرية . والبنك الآخر هو " البنك الألمانى الشرقى " الذى تأسس فى ١٩٠٦ فى برلين بالتعاون فيما بين " البنك الأهلى الألمانى " من جهة و " بنك درسندر " و " الشافهوزر " من جهة أخرى ، وجدير بالذكر أن البنك الأخير أكثر تقلاً من " بنك الأناضول " ، وكانت له بنوك تابعة فى القاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة ، وكذلك " بنك درسندر " كانت له بنوك تابعة فى أنحاء كثيرة من مصر

وغالباً ما تكون أسماء البنوك الألمانية خارج ألمانيا تحمل أسماء لا توحى بأنها ألمانية ، ولكنها فى الواقع ألمانية صرفة مثل " البنك الإيطالى " فى ميلانو ، و " البنك الدولى " فى بلجيكا .. وهكذا ؛ كذلك كانت للبنوك الألمانية خارج ألمانيا شبكة مخابرات واستعلامات تشبه شبكة العنكبوت وكان لها سياسة مالية ذكية جداً ، فهى تستعمل رأس المال الأجنبى فيها لإنعاش الاقتصاد الألمانى نفسه فى ألمانيا دون

^{٢٩٤} المرجع السابق ، ص ٥ ، ٦ ومايليها .

دراية المودعين سواء مصريين أو أجانب ، والتي كانت أموالهم تائهة فى مجموع أموال البنك

ويذكر طلعت حرب أنه أثناء زيارة له فى " درسندر بنك " فى ١٩١١ قد رأى أسماء جميع البيوت المالية المصرية من صغيرها إلى كبيرها مسجلة على فيش فى قسم استعلامات البنك ، ولذا فإن البنوك الألمانية فى مصر والتابعة لبنوك ألمانية مركزية تستطيع فى أى وقت معرفة مقدرة كل عميل وكيفية التعامل معه والاستفادة منه (٢١٥) .

وكان للشركات الألمانية أسلوب خاص فى التعامل مع الجمهور ، سواء كانت شركات صناعية أو غيرها فإنها تتبع نفس النظام وهو قريب من نظام البنوك الألمانية ، سالف الذكر ، فقد كان رأس المال الألمانى تجاه ازدياد المصانع فى ألمانيا والحاجة الملحة إلى زيادة رأس المال ، كان هذا المال يهاجر من ألمانيا إلى الخارج لزيادة الاستثمار ، ثم يعود بأرباحه ليعيد تشغيلها فى ألمانيا ، وكون هؤلاء المهاجرون جماعات متحدة فيما بينها مرتبطة ارتباطا وثيقا ببلادهم الأم ، وكانوا خير دعاية لها ، لأنهم لم يستعملوا إلا المنتجات الألمانية ، وقد اكتسبوا خبرات عظيمة من البلاد التى هاجروا إليها ، كما كانوا يتعاونون من أجل إنهاض إقتصادهم القومى وحل المشكلات التى كانت تعوق ذلك .

وفى المجال التجارى العالمى ، كانت مجموعة معينة مختصة بمثل هذه الأمور تقوم بجمع المعلومات عن أحوال الطقس والحاصلات والنظام السياسى والاجتماعى والمستوى الاقتصادى ، والجمارك ونظم النقل فى البلاد المراد تصدير السلع إليها ، وكذلك معرفة ذوق السكان والنوع الذى يستجيبون له ، ومدى علاقاتهم مع الموردين والأساليب التى يجب اتباعها ليحلوا محل هؤلاء الموردين ، ويقومون بمقارنة هذه المعلومات عن هذا البلد بمعلومات سابقة كانت قد تجمعت عن نفس البلد لاستخلاص أفضل النتائج فى التعامل مع السكان والحكومة .

٢١٥ محمد طلعت حرب : مجموعة خطب ، ١٩٢٧ ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

بعد التوصل إلى نتائج معينة ، يقومون بالكتابة إلى تجار البلد الذى يريدون التصدير إليه ، وعلى سبيل المثال ، مصر . فهم يكتبون بلغة هؤلاء التجار ، والأسلوب التجارى المعتاد عارضين الأصناف المفضلة فى مصر ، ومنوعين طرق الدفع أما نقدا أو بشيك أو بكمبيالة ، ويجعلون تواريخ الاستحقاق وفق رغبة هؤلاء التجار ، ومثل هذا الأسلوب يجد له صدى كبيرا فى السوق المصرية (٢٩٦) .

كذلك فإن رجال الدولة الألمان والدبلوماسيين خارج ألمانيا ، وخاصة القناصل ، هم أساسا وقبل كل شىء تجار ولهم رواتب على أعمالهم ، ويعاونهم مجموعة من الموظفين مختصين بالأعمال الإدارية العادية لمهام القنصلية (٢٩٧) . وجدير بالذكر أن كثيرا من هؤلاء التجار وأصحاب رؤوس الأموال والقناصل ، كانوا من اليهود . واتبع الألمان أيضا أسلوبا مميزا فى التفريق بين سعر المادة فى داخل ألمانيا عنه فى خارجها . فعلى الرغم من أن نظام السعرين للسلعة الواحدة " Dumping " كان متبعًا فى معظم الدول الرأسمالية ، وهو عبارة عن وضع سعرين لنفس الصنف فيكون السعر المرتفع للأسواق المحلية ، مع حماية جمركية لازمة ، والسعر المنخفض يكون متغيرا حسب العرض والطلب فى الأسواق العالمية حتى تنتشر هذه البضاعة ولا تتوقف المصانع المنتجة لها ، وبالتالي لا تحدث بطالة فى الأيدي العاملة . إلا أن الدول الرأسمالية استعملت هذا النظام فى الحالات الاستثنائية والضرورية ، أما الألمان فقد كان هذا نظاما ثابتا بالنسبة للسياسة التجارية الخارجية ، مما جعل البضائع الألمانية تتفوق على البضائع الأخرى وخاصة الإنجليزية و الفرنسية ، وبالتالي يكون سعرها فى بلد مثل مصر أقل من سعرها فى ألمانيا نفسها ، بل وأقل من مثيلاتها من منتجات الدول الأخرى ، فيتجه المستهلك إلى شرائها ويترك السلع المصرية والإنجليزية والفرنسية .. إلخ (٢٩٨) .

٢٩٦ محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

٢٩٧ محمد طلعت حرب : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

٢٩٨ المرجع السابق ، ص ٢٨ : ٣٠ .

فالشركات الأجنبية في مصر نظرا لإتباعها للحماية الأجنبية وتمتعها بالامتيازات كانت بعيدة تماما عن مراقبة الحكومة في مصر لتصرفاتها وسلوكها وميزانيتها ، ولم تكن تقيدتها قوانين ملزمة ، لأنها كانت تحتمى في المحاكم المختلطة وكذلك لم يشترط عليها مراعاة قوانين جنسيتها في تشكيلها وإدارتها وحلها ، وأصبحت هذه العادة بمرور الوقت في حكم القانون . ومع أنه يوجد قانون التجارة المختلط ، إلا أنه موجز جدا وناقص ، وتعتبر المادتان ٤٦ ، ٤٧ من هذا القانون هما النصين القانونيين الأصليين من ضمن القوانين التي كانت تحكم هذه الشركات في مصر ، وقد جاء فيهما ما يلي : مادة ٤٦ : لا يجوز إيجاد شركات المساهمة إلا بأمر يصدر من الجناح العالي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها ، ومادة ٤٧ : جميع شركات المساهمة التي تؤسس في القطر المصري يجب أن تكون مصرية ، وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المصري .. ، ولكن هذه القوانين - مثلها مثل باقي القوانين - كان بها ثغرات تمكن المستثمرين الأجانب من استغلاله استنادا إلى الامتيازات الأجنبية ، فهم كانوا يستغلون منها ما يصلح لهم ويستبعدون ما لا يفيدهم ولو كان ذلك ضد سيادة الدولة المستثمرة أموالهم فيها (٢٩٩) .

واستنادا إلى ما ذكره المستشار القضائي للحكومة المصرية - البريطاني الجنسية - في تقريره الملحق بتقرير المندوب السامي البريطاني في مصر إلدون جورست E. Gorst عن الإدارة المالية في مصر عام ١٩١٠ :

(لقد حدث في عصر الرخاء العظيم أو عصر المضاربات وأعنى في السنوات ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ أن أنشئت في مصر شركات أجنبية عديدة وكان من أشهر الطرق التي كان يتخذها منشئوها لإنتشارها طريقة حصص التأسيس ، فكان بعض من ذوى الأغراض يشيع أن الشركة المراد تأسيسها لها مستقبل باهر عديم النظر ، وأن حصص التأسيس لا تلبس أن تبلغ فيها قيمة عالية فيقبل الناس على الاكتتاب ، وكان منشئو

٢٩٩ د. نبيل عبد الحميد سيد احمد : الأجانب وأثرهم على المجتمع المصري ، ص ١٠٠ .

الشركة يحفظون لأنفسهم بالطبع كل حصص التأسيس ولا يعطون منها المكتتبين إلا قليلا بنسبة مايكتتبون به ، وفي أثناء ذلك يكون القائمون بالشركة قد تخلصوا من حصص التأسيس التي لديهم بأثمان غالية ، فيصبحون ولا يعنيههم من أمر الشركة شيء لأنهم لم يصرفوا في سبيلها درهما ، ولا يهمهم نجحت أم خابت وإذا انصرفت عن الشركة عناية منشئها ، أخذت في الحال قيمة أسهمها في النزول ، وكسدت سوق حصص التأسيس وهي التي أغرت الجمهور في الإقبال على إتياع الأسهم وأصبحت لا تباع ولا تشتري وأولئك يتمتعون بما كسبوا ويقال إن بعض مهرة المالبين الأجانب في مصر قد تمكنوا بهذه الوسيلة من إنشاء أربع شركات في نصف شهر وقد ربحوا من وراء كل منها أرباحا طائلة (٣٠٠).

وإزاء ذلك كان على الحكومة أن تتدخل ، فقرر مجلس النظار في الثالث من يونيو ١٩٠٦ أن لا يتم ترخيص لمثل هذه الشركات في المستقبل خاصة إذا كان نظامها يعتمد على حصص التأسيس . إلا إذا كان الهدف من ذلك مكافأة ، من يقدم للشركة إختراعا أو امتيازاً ، من الحكومة مما لا تقدر قيمته بمال . ولكن ذلك لم يجز ، وعجزت الحكومة عن تقييد هذه الشركات بالقانون لوجود ثغرات كثيرة يمكنهم من خلالها تنفيذ ما يريدون ولا يقعون تحت طائلة القانون خاصة وأن بعض الشركات قد تأسست في بلاد أوروبية مثل إنجلترا التي رأوا في قوانينها الخاصة بشركات المساهمة ما يساعدهم على تنفيذ أغراضهم ، بالطبع كانت هذه الشركات خاضعة للقانون البريطاني ، وكانت معظم شركات المساهمة هذه تعمل في تجارة الأراضي وإن كانت بذلك مخالفة للقانون البريطاني الذي يوجب على شركة المساهمة المؤسسة في إنجلترا أن يكون لها نشاط في نفس البلد ، وكانت هذه الشركات تتحايل على ذلك بإنشاء مكتب وتعيين موظف لإدارة المكتب كصورة وواجهة إذا لزم الأمر .. وكانت هذه الشركات - المؤسسة في إنجلترا - تعقد

^{٣٠٠} المرجع السابق ، نفسه .

اجتماعاتها في مصر ، وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الإدارة واجتماعات جمعية المساهمين ، وكانت أنشطتها تزداد مع زيادة الرخاء في مصر ، وتتسحب أيام الأزمات ، فإذا حدثت أزمة تدعى الشركة المكتتبين إلى دفع المتأخر من رأس المال - إذا كان هناك رأس مال متأخر - فكان ذلك الأمر يضيق الخناق على المكتتبين ، لأنهم كانوا يبتغون الربح من وراء المضاربات ، وليس الدفع مرة أخرى (٣٠١) .

ولم تكن كلمة (مصرية) المضافة إلى اسم الشركة أو صناعات برؤوس أموال مصرية تعنى أكثر من استغلال رأس المال الأجنبي لهذه التسمية لتفادى القوانين ولكسب ثقة الجماهير واهتمام الحكومة ، وإخفاء الطابع الاستغلالي لرؤوس الأموال هذه التي كان لليهود نسبة لا بأس بها فيها ، فقد وجدت في ١٨٩٩ ، حوالي مائة وستين شركة ، مجموع رأسمالها حوالي ١٧،٦ مليون جنيه مصري ، كان من بينها ثلاث وثلاثون شركة مجموع رأسمالها ١٥،٥ مليون جنيه ، وأكثر من نصف الشركات المسجلة على أنها مصرية كانت في الواقع مملوكة للمصريين اليهود أو لتجار القطن الأجانب المقيمين في القاهرة و الإسكندرية ، ورغم أن كثيرا من الشركات الأجنبية قامت في ١٩٠٧ بتمصير نفسها فقد كان ذلك من حيث المقل والوضع القانوني فقط ، ومع أن ذلك قد أثار مشاكل قانونية ومالية ، إلا أن هذه الشركات كانت تعرف جيدا كيف تحلها لصالحها (٣٠٢) . حتى وإن كانت هذه الشركات تحمل الصفة المصرية فقد كانت بعض العائلات اليهودية ذات التأثير الاقتصادي القوى مثل عائلة قطاوى تحمل الجنسية المصرية ، وبالتالي لا توجد مشكلة قانونية بالنسبة لها ، وبذلك أصبحت سيطرة اليهود على توجيه دفة الاقتصاد المصري سمة مميزة للبناء الاقتصادي المصري طوال النصف الأول من القرن العشرين (٣٠٣) ، كذلك كانت الشركات والمؤسسات التي يديرها أو يملكها أجانب ومنهم يهود أو إيطاليون أو يونانيون .. إلخ ، تفضل تشغيل أفراد من جنسها ومن

٣٠١ المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

٣٠٢ د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١٨٠ : ١٨٣ .

٣٠٣ أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

بينها ولا سيما في المناصب الكبرى ، كما كانت مرتبات هؤلاء أعلى من رواتب نظائرهم المصريين ، وخاصة المسلمين (٣٠٤) .

وكانت شركات الأراضي تختلف في تعاملها مع الجمهور من شركة لأخرى . فكانت بعض الشركات التي تتعامل مع الجمهور بالاقساط السنوية ، تتعامل على أساس أن يدفع المشتري نصف أو ربع المبلغ قبل أو عند التصديق على عقد البيع ، ثم يتم دفع الباقي على أقساط . طبقا للشروط التي كان يتم الاتفاق عليها ؛ فإذا كانت مثلا قيمة الأرض المبيعة مائتي جنيه ، ودفع المشتري النصف مقدما ، والباقي على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات ، فإن قيمة القسط السنوي شاملا الفوائد على المبلغ ، يكون أحد عشر جنيها ، بفائدة قدرها عشرة بالمائة سنويا ، وكانت بعض الشركات التي تبيع الأراضي بالتقسيط تتبع أسلوبا يمكنها من التحكم في المشتري ، فكانت تعقد عقد إيجار منها للمشتري ، وتكون قيمة الإيجار السنوي هي قيمة القسط السنوي ، مضافا إليه فائدة سنوية من ٧ : ٨ ٪ ، وبذلك تتمكن الشركة من نزع ملكية المستأجر وطرده ، بكل سهولة إذا ما تأخر في دفع قيمة القسط الشهري . وعلى قدر ما كانت هذه التسهيلات في دفع الأقساط خيرا على المستأجرين في أوقات الرخاء ، وبالأعلى عليهم في أوقات الأزمات ؛ لأن هذه الشركات كانت تقوم على الفور بنزع ملكياتهم للأراضي وتعيد الأراضي إلى حيازتها وتكسب الشركة المال والأرض (٣٠٥) .

ب . الشركات التي تم إنشاؤها من ١٨٤٨ : ١٨٨١ :

ترجع أهمية هذا التاريخ إلى أنه يقع في الفترة ما بين نهاية حكم محمد علي ، والثورة العربية التي مهدت لوقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني . ولا يوجد هدف معين من اختيار التاريخ الأول سوى أنه أقدم تاريخ تم العثور عليه بالنسبة

³⁰⁴ Gudrun Kramer :op. cit.,P. 123 .

^{٣٠٥} د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤-١٩٥٢) . ص ٤٦ ، ٤٧ .

لإنشاء الشركات في مصر ، في العصر الحديث ، والتي لا يزال أثر بعض الشركات المؤسسة في تلك الفترة موجودا حتى فترة الدراسة ، بل وحتى الوقت الحالي . فكان من الصعب تجاهلها ، منها على سبيل المثال " نوفوتيه بنزا يون " و " الشركة العالمية لقناة السويس البحرية " .

بالإضافة إلى أن هذه الفترة اتسمت بزيادة فجور الأجانب في مصر لاستناد الحكام عليهم ، وتمتعهم بالامتيازات التي فضلتهم على أبناء الوطن أنفسهم ، فبجانب الحماية القانونية والدبلوماسية لهم من القناصل الأجانب كان هناك إعفاء تام للتجار الأجانب من الضرائب حتى بدايات عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، وحتى عندما عمد الخديوى إسماعيل إلى التخفيف من هذه الامتيازات ، فما تم من إجراءات لم يتعدى التسوية بين الأجانب والمصريين في دفع ضريبة الأرض لأن الأجانب لم يكونوا متغلغلين في المجال الزراعى بقدر ما كانوا في المجالات التجارية والمالية ، وبالتالي فإن ذلك يعتبر إجراء هامشى روتينى لن يضر إلا فئة قليلة ، ويكونوا بذلك قد تنازلوا عن جزء من الامتيازات في نظر السلطات المصرية ؛ في نفس الوقت الذى كانت فيه الضرائب على الأنشطة التجارية والمالية باهظة لدرجة عجز معها المصريين عن الاشتراك في هذه الأنشطة لأن الإعفاء خاص بالأجانب فقط ، وكان ذلك مقصودا حتى ينفرد الأجانب بالسيطرة على الاقتصاد في مصر^(٣٠٦) . ولا يعنى ذلك أن اسماعيل كان خصما للأجانب قلبا وقالبا ، بل العكس هو الصحيح . فمعروف للجميع كيف كانت مصر في عصره مفتوحة للأجانب من كل صوب واتجاه ، وأنه أراد لمصر أن تكون " قطعة من أوروبا " ^(٣٠٧) . ولكن المشكلة كانت في محاولته للاستقلال الإدارى لمصر وتركيزه في يده ، الأمر الذى لم يرق لنفوذ الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا . وبذلك يمكن القول أن عصر اسماعيل كان مليئا بالتناقضات التى أدت بدورها إلى انتشار

^{٣٠٦} عباس محمود العقاد : ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص

٣٧ .

^{٣٠٧} مذكرات عباس حلمى الثانى (عهدى) : ط . ١ ، دار الشروق ، ١٩٩٣ ، ص ١٩ .

الاضطرابات في كل المجالات والتي أثرت بالسلب على الوطنيين المصريين في الوقت الذي استفاد منها الأجانب ومن على شاكلتهم .

كانت محاولة الخديوى إسماعيل للتقليل من النفوذ الأجنبي في مصر أحد العوامل التي أدت إلى خلع من الحكم ، وأدت إلى تولي ابنه توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) بدلا منه ؛ وقد استوعب توفيق الدرس جيدا وعلم أن الأجانب هم القوة الحقيقية في مصر وأن السلطان نفسه لا يعصى لهم أمرا ، ولم يملك إلا الاتساق ورائهم والاتصياح لأوامرهم^(٣٠٨) . وبالتالي ازداد نفوذ الأجانب وجبروتهم مما انعكس بدوره على المجال الاقصادى في مصر .

فقد أنشئت في الفترة من ١٨٤٨ : ١٨٨١ حوالى خمس عشرة شركة وكانت هذه الشركات تعمل في مختلف الأنشطة ، وكان اليهود يملكون حوالى سبع من هذه الشركات^(٣٠٩) .

وكانت أولى الشركات المملوكة لغير اليهود هي شركة " س. كرم وإخوته S. Karam and Freres " وكانت قد تأسست في ١٨٤٨ ، وكان مركزها الرئيسى بالإسكندرية ، وعملت هذه الشركة في تجارة الأخشاب واستيرادها ، ولم يتم تسجيلها رسميا إلا في إبريل ١٩٠٤ - أى بعد ٥٦ عاما ، وتوافقا مع الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا - وكان أصحاب هذه الشركة من مسيحيى لبنان^(٣١٠) .

في ١٨٥٢ تأسست شركة " جيوفانى ستانى وأولاده G. Stagni and Figli " وهي شركة إيطالية ، مركزها الرئيسى في الإسكندرية ، وهي التى أصبحت فيما

^{٣٠٨} المرجع السابق ، ص ٢٧ : ٣٥ .

^{٣٠٩} تمت الإشارة مسبقا في بدايات الفصل الأول إلى أنه سوف يتم ذكر بعض الشركات المملوكة لغير اليهود لأهمية هذا الأمر .

³¹⁰ The Stock Exchange Year-book of Egypt , Compiled and Edited by : Clement Levy , Printed by Societe de Publications Egyptiennes . Alexandria . 1958 , P. 437

بعد " شركة الإسكندرية لتجارة الأخشاب " (٣١١) ؛ ولا تزال توجد مخازنها حتى الآن في منطقة القبارى قبالة باب الجمرك رقم ٣٦ .

كذلك كان لليونانيين نصيب في هذه الشركات ؛ ففي ١٨٦٠ تأسست شركة " خوريمي وبيناكى وشركاهم Choremí, Benachi & Co. " وكان مركزها الرئيسى والإدارى فى الإسكندرية ، وعملت أيضا فى مجال تجارة وتصدير الأقطان (٣١٢) .

وفى ١٨٦٥ ، تأسست " شركة أحمد فرغلى بك Maison Ahmed A. Farghaly Bey " وكانت هذه الشركة من أهم شركات تصدير الأقطان منذ تأسيسها . وكان مركزها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية (٣١٣) .

وكانت " شركة عقارات الإسكندرية " قد تأسست فى ١٨٧٤ بالإسكندرية ، ولكنها كانت حاملة للجنسية الفرنسية ، وكان مركزها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية (٣١٤) .

كذلك كانت هناك شركة أخرى لمسيحيى لبنان تأسست فى ١٨٧٥ تحت اسم " نيقولاس دياب Nicolas Diab " ، وكان أيضا مركزها الرئيسى بالإسكندرية ، وكانت تعمل فى مقاولات البناء وتركيب الأدوات الصحية ، وفى ١٩١٠ أعيد تأسيسها تحت اسم " نيقولاس دياب وأولاده Nicolas Diab & Sons " (٣١٥) .

وفى ١٨٧٨ تأسست " شركة مياه الإسكندرية Alexandria Water Company " فى لندن ، بموجب اتفاق بين الحكومة المصرية ، ومسيو إدوارد إستين على شراء الشركة من الحكومة المصرية والتي كانت تحمل اسم " الشركة المدنية لمياه الإسكندرية " . وفى ١٨٧٩ بدأت العمل بعد انضمام قسطنطين سالفاجو ، وقسطنطين

³¹¹ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit.,P. 398 .

³¹² op. cit.,P. 432 .

³¹³ op. cit.,P. 493

³¹⁴ إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٧٩ ؛ إحصاء شركات المساهمة فى مصر :

١٩٤٣ ، ص ١٨٥ .

³¹⁵ op. cit.,P. 421

ررفوداكي الذي كان حصلا على امتياز شركة أخرى لتزويد منطقة الرمل بالمياه . وكان مركز الشركة بالإسكندرية : وفي إبريل ١٨٨٠ أصبح للشركة فرعان : الأول في وابور المياه ، والثاني في الرمل . وفي ١٩١٤ افتتحت الشركة فرعاً جديداً يخدم منطقتي ميناء البصل والقباري ، لمواجهة أخطار الحرائق ، التي كثيراً ما كانت تهددهما . وكان رأسمال هذه الشركة عند التأسيس عشرين ألفاً من الجنيهات الإنجليزية ، ازداد في ١٨٨٣ - أي بعد الاحتلال البريطاني مباشرة - إلى ٤٠٨.٠٠٠ جنيه إنجليزي . وفي ١٩٠٢ ازداد إلى نصف مليون جنيه إنجليزي ، وارتفع في ١٩٠٧ - عام الأزمة المالية العالمية - إلى ٦٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزي^(٣١٦) .

أما الشركات التي كان يمتلكها اليهود أو كانوا يمتلكون نصيباً كبيراً فيها في نفس الفترة : فكان من أقدمها : " شركة نوفوتيه بنزيون Societe de Nouveutes Benzion " وقد تأسست هذه الشركة في ١٨٥٧ في القاهرة وكان مكتبها الرئيسي بها ، وكانت - ولا تزال - تعمل في تجارة الملابس ولوازم المنازل ، ولها أفرع كثيرة في القاهرة وفي الإسكندرية ، ومختلف محافظات مصر^(٣١٧) .

وقام بتأسيس " الشركة الشرقية للتصدير Eastern Export Company " فيتوريو عاداه Vittono Adda في ١٨٥٨ ، وهي شركة تجارية تعمل في تجارة القطن وبذرتة^(٣١٨) .

و في أوائل يناير ١٨٥٦ تأسست " الشركة العالمية لقناة السويس البحرية Compagnie Univeselle du Canal Maritime de Suez " ، ولكن تم افتتاحها - بعد

^{٣١٦} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٢ ، ص ٤١٢ : ٤١٧ ؛ إحصاء شركات المساهمة في

مصر : ١٩٤٣ ، ص ٤١٨ ؛ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 95 .

^{٣١٧} The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 674 .

^{٣١٨} op. cit., P. 451

ثلاثة عشر سنوات - في ١٨٦٩ ، وأصبح مركزها الرئيسى فى القاهرة^(٣١٩) ، وهى شركة غنية عن التعريف برغم ماكان لها من سلبيات وإيجابيات فى تاريخ مصر الحديث ، وكان وراء إنشاء هذه الشركة الثرى البريطانى اليهودى ليونيل دى روتشيلد^(٣٢٠) ، وعندما كثرت الديون على الحكومة المصرية فى عصر الخديوى اسماعيل قام اللورد دى روتشيلد Rothchild ، ابن ليونيل^(٣٢١) بشراء نصيب الحكومة المصرية من اسهم هذه الشركة لسداد جزء من هذه الديون ، وأصبح رأس المال اليهودى له دور وتأثير قوى فى توجيه سياسة أكبر شركة ملاحية فى العالم . منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٣٢٢) .

وفور بدء هذه الشركة فى العمل كانت قد تأسست شركة " محلات سيمون آرزت Simon Arzt Stores " فى ١٨٦٩ فى مدينة بور سعيد . وهى تماثل محلات بنزيون فى نشاطها^(٣٢٣) .

فى ١٨٨٠ قام بعض أبناء عائلة سوارس بالاشتراك مع موسى قطاوى بإنشاء " خط سكة حديد القاهرة - حلوان La Societe du Chemin de fer de Helouan " وقبل ذلك أسست عائلة سوارس بالقاهرة شركة " عربات سوارس Omnibus de Suares " وكانت الشركة تمتلك عربات لنقل الركاب على طراز حديث فى ذلك

^{٣١٩} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٣٩ . ؛ إحصاء شركات المساهمة فى مصر :

١٩٤٣ ، ص ٣٩٦ .

^{٣٢٠} شاهين مكاربوس : تاريخ الاسرائيلين ، ص ١٩٠ .

^{٣٢١} المرجع السابق ، نفسه

^{٣٢٢} جورج سلامة : التاريخ الحديث للشعب الإسرائيلى ، منذ مطلع القرن التاسع عشر الى قيام الدولة ، حيفا ، ١٩٨٠ ، ص ٥٥ .

³²³ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 578 .

الوقت (٣٢٤) ، وكانت تجرّها الجياد وظلت تعمل في الأربكية وعابدين حتى بداية الأربعينيات .

وفي منتصف ١٨٨١ تكونت " شركة الورق المساهمة ببولاق Societe Anonyme de la Papcserie de Boulacque " لصناعة وتجارة الورق . بين ثلاثة من كبار الرأسماليين اليهود ، وهم أصلان قطاوى ، وفليكس سوارس ، وسيمون رولو ، برأسمال قدره ثلاثة ملايين وستمائة ألف فرنك مقسمة على سبعة آلاف ومائتى سهم بالتساوى ، أى أن نصيب كل منهم كان ٢٤٠٠ سهم . وكان أصلان قطاوى يستولى على مبالغ هائلة من أرباح الشركة ، فقد كانت الأرباح موزعة كالآتى : خمسة فى المائة للاحتياطي . وخمسة فى المائة لأعضاء مجلس الإدارة الذى كان يتكون عند التأسيس من أصلان قطاوى ، وفليكس سوارس . وشارل بيرليه Charles Beyrle ، وامبرواز باندري A. Bandry . وعشرة بالمائة لمدير الشركة وهو أصلان قطاوى ثم خمس عشرة بالمائة لحصص المؤسسين أى يناله منها خمسة بالمائة ، وبعد ذلك توزع نسبة الخمس والستين بالمائة الباقية من الأرباح على مجموع المساهمين ، والذى يضم المؤسسين بالطبع ، فيكون نصيب أصلان قطاوى من الأرباح نسبة عشرين بالمائة بالإضافة إلى نصيبه فى أرباح المساهمين . يليه فليكس سوارس بنصيب عشرة بالمائة باستثناء أرباح المساهمين ، ثم سيمون رولو بالخمسة فى المائة المخصصة لحصص المؤسسين بالإضافة لأرباح المساهمين (٣٢٥) .

وفى نفس العام تم تأسيس " الشركة المساهمة لرى البحيرة Societe Anonyme d'Irrigation dans la Behera " مركزها الرئيسى والإدارى فى الإسكندرية (٣٢٦) ،

^{٣٢٤} . حصص شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ٢٤٤ : Maurice Mizrahi :

L'Egypte et Ses Juifs ... P.63

^{٣٢٥} . محفظة رقم ١ (أ) مجموعة " شركات وجمعيات " عقد تأسيس شركة أنونيم لصناعة وبيع الورق ، (دار الوثائق) .

^{٣٢٦} . حصص شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٢٣ .

وقام بتأسيسها مجموعة من الأجانب ، وتكوّن مجلس إدارتها من ستة أفراد منهم ثلاثة يونانيين واثنان من هؤلاء الثلاثة ساهما عن طريق شركة يمتلكانها تحت اسم " سينادينو وراللى وشركاهم " ورابع إنجليزى ، والخامس يهودى يدعى يعقوب أوبنهايم والسادس هو بوغوص نوبار باشا . وكان رأس مال الشركة عند التأسيس يبلغ مائة وعشرين ألفاً من الجنيهات المصرية ^(٣٢٧) . وجدير بالذكر أن قيمة الجنيه المصرى فى ذلك الوقت كانت أعلى بقليل عن الجنيه الاسترلى ، وكان هذا المبلغ مقسماً على ستة آلاف سهم ، فكان نصيب كل منهم ألف سهم ، قيمة السهم عشرون جنيهاً ، فيكون كل فرد منهم قد ساهم بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات . وعلى هذا الأساس تكون الكلمة الأولى لشركة " سينادينو وراللى وشركاهم " بالإضافة إلى زرفوداكى اليونانى الثالث ؛ ولكن لا يجب أن ننسى أن جاك (يعقوب) أوبنهايم كان من عائلة يهودية ذات نفوذ اقتصادى قوى فى ألمانيا وخارجها .

وفى ١٨٩٤ أعيد تأسيس هذه الشركة تحت اسم " شركة مساهمة البحيرة Societe Anonyme de Behera " وكانت عائلة عاداه وراء إعادة التأسيس هذه وزيادة رأسمال الشركة إلى مائتى ألف جنيه مصرى . وفى ١٨٩٩ ارتفع إلى ربع مليون جنيه مصرى . ومع إعادة التأسيس توسعت الشركة فى نشاطها فأتجهت إلى تصنيع الآلات البخارية والحاويات التى تسير فى الأنهار والترع الكبرى ، وكانت الشركة تمتلك فى ذلك الوقت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية المستصلحة ، وصلت إلى ٦٨١،١٢١ فدان فى شمال الدلتا (الغربية) ، ثم قامت بشراء أراضٍ أخرى ، حتى وصلت إلى مائة وخمسين ألف فدان ، وراجت عملية تجارة الأراضى التى كانت تقوم الشركة باستصلاحها ، فقد كانت تبيع جزءاً من هذه الأراضى وتقوم

^{٣٢٧} يذكر إحصاء شركات المساهمة فى مصر فى ١٩٤٢ ، أن رأس المال الأول وهو مائة وعشرون ألفاً من الجنيهات كان من العملة الإنجليزية ، ولكن الأرجح هو ما تذكره الوثائق بدار الوثائق ، كما أنه لم تكن إنجلترا قد احتلت مصر بعد ، ولم يكن للجنيه الإنجليزى القوة مثلما أصبح له بعد الاحتلال رغم سيادته على مستوى العالم مقارنة بالجنيه المصرى ، لأنه كان يساوى ٩٧.٥ ٪ من قيمة الجنيه المصرى .

باستصلاح جزء آخر ، وكانت الشركة تتكسب من وراء هذه العملية مبالغ طائلة نتيجة لبيعها الأراضى المستصلحة بأسعار خيالية تصل فى أحيان كثيرة إلى مائة ضعف ، مما كان يدر عليها أرباحا ضخمة جعلتها تريد رأس المال من ربع مليون جنيه مصرى إلى ٧٣٧،٥٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٠٥ - أى بعد الاتفاق الودى - وكانت الزيادة على رأس المال الأصى من الأرباح^(٣٢٨) . وفى ١٩٠٧ باعت الشركة إلى " شركة سيدى سالم المصرية " بمحافظة كفر الشيخ ١٤،٦٤١ فدان ، كذلك كانت تقوم الشركة بتأجير الأراضى الزراعية غير المباعة للمزارعين ، على أن يقوم المزارعون بإيداع أرباحهم من زراعة هذه الأراضى فى خزانة الشركة لشراء الأراضى المؤجرة ، مستقبلا ، إذا ما وصل المبلغ المودع لدى الشركة ثلث القيمة المتفق عليها ، والباقى على أقساط سنوية تتراوح من عشرين إلى خمس وعشرين سنة ، وإذا لم يسدد المستأجر خلال هذه المدة تنزع منه ملكية الأرض^(٣٢٩).

ت . البنوك التى تأسست فى نفس الفترة :

وبالنسبة للبنوك ، فكل البنوك التى تم التوصل إليها كانت تابعة لليهود ، منها بنكان ، كان المركز الرئيسى لكل منهما فى فرنسا ؛ وفى إبريل ١٨٦٠ تأسست فى باريس " الشركة المساهمة لتسليف نقود على رهنيات Societe Anonyme des Monts de Piete Egyptiens " وفى هذه التسمية دلالة واضحة على العمليات الربوية . وكان هذا البنك بالطبع يحمل الجنسية الفرنسية ويتمتع بالتالى بالحماية الفرنسية . وقدر رأسماله عند التأسيس بمبلغ ٢،٠٥٠،٠٠٠ فرنك فرنسى ، وفى ١٨٩٦ ازداد إلى ٢،٢٥٠،٠٠٠ فرنك ، وانخفضت هذه الزيادة فى ١٩٠٧ . ولكن

^{٣٢٨} . حصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

^{٣٢٩} الإحصاء السابق ، ص ١٢٦ : ١٢٨ ، The Stock Exchange Year-book of Egypt ، op. cit., P. 179 .

في ١٩٠٩ ارتفع رأس المال مرة أخرى إلى مليونين ونصف المليون ، وفي ١٩١٤ إلى أربعة ملايين فرنك (٣٣٠) .

والبنك الثاني هو " كريدو ليونيه Credit Lyonnais " والذي تأسس بعد الأول بثلاث سنوات ، وكان مركزه الرئيسي في ليون ، وبالإضافة إلى فروعه في فرنسا ، كان له حوالي أحد عشر فرعاً في أوروبا ، منها فروع في بروكسل وجنيف ومريد وبرشلونة و لوكسمبورج ، وفرعان في لندن وحدها ؛ وفي مصر كان له ثلاثة أفرع في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد (٣٣١) .

وأسس يعقوب ليفي منشأة (١٨٠٧ - ١٨٨٧) بالاشتراك مع يعقوب منشأة قطاوى (١٨٠١ - ١٨٨٣) ، بنك " يعقوب ليفي منشأة وأولاده J. L. de Menasce et Fils " في القاهرة ، وراجت أعمال هذا البنك فتم افتتاح أفرع أخرى له في ليفربول ومانشستر بانجلترا ، وفي مارسيليا بفرنسا .

وبعد سنوات ، انفصل يعقوب منشأة قطاوى وقام بتأسيس بنك خاص به وبأولاده تحت اسم " أولاد يعقوب منشأة قطاوى وشركاه J.M.Cattaui Figli et Compagnie " . ومن المرجح أن هذا الانفصال لم يكن نتيجة لخلاف ما ، لكن لزيادة ممارسة العمليات الربوية ، ومسايرة النهضة التي أوجدها الخديوى إسماعيل في مصر ، خاصة إذا عرفنا أن يعقوب منشأة قطاوى قد أسس في القاهرة وبمساعدة وتأيد الخديوى " البنك التركى المصرى Banque Turco - Egyptienne " وذلك قبل انتقال يعقوب إلى الإسكندرية في ١٨٧١ (٣٣٢) .

وفي ١٨٧٥ أسس الأخوة ، رافايل Raphael ، وفليكس Felix ، وجوزيف سوارس Joseph Suares بالاشتراك مع سيمون رولو Simon Rolo ، وهم جميعاً من اليهود ، " بنك الإخوة سوارس وشريكهم Maison de Banque Suares Freres et

٣٣٠ الإحصاء السابق : ص ٨٥ : ٨٧ .

٣٣١ مجلة الغرفة التجارية بالإسكندرية ، ١٩٣٨ .

٣٣٢ Gudrun Kramer : op. cit., P. 89 .

Compagnie " ، كما أن هذا البنك قد ارتبط مع بنك " J.M. Cattau ... " بعمليات مشتركة حتى تم تصفية الأول في ١٩٠٦ (٣٣٣) .

وبعد تأسيس هذا البنك بعام قام بعض أفراد عائلة موصيرى بتأسيس " بنك أولاد ج. ن. موصيرى وشركاهم J.N.Mosseri Fils et Compagnie " .

وقد تأسس " البنك العقاري المصري Credit Foncier Egyptien " في أول يناير ١٨٨٠ بقرار من الخديوى توفيق . وكان مركزه الرئيسى والإدارى بالقاهرة ، وكان امتيازاه يمتد استغلاله لمدة ٩٩ سنة تنتهى فى ١٩٧٩ . ولقد قامت بتأسيسه عدة أسر يهودية وهى عائلات سوارس Suares ، وقطاوى cattau ، ورولو Rolo . ويرى د. على شلش فى كتابه " اليهود والماسون فى مصر " أن رأسمال هذا البنك كان عند التأسيس حوالى أربعين مليون فرنك فرنسى ثم زيد هذا المبلغ إلى مائتى مليون فرنك فرنسى (٣٣٤) ، ولكن الصحيح أن المبلغ كان بمقدار عشرين مليون فرنك (٣٣٥) .

وقد واجه هذا البنك فى بداياته تيارا عنيفا من الدعاية المضادة ، والتى قام بنشرها المرابون اليهود محذرين الأهالى من أن غرض البنك الأساسى هو السعى لامتلاك الأراضى عن طريق نزع الملكية ، ويبدو أن هذه الدعاية لم تثمر لأن البنك لم يوقف أعماله إبان الثورة العرباية ، بل احتاط لنفسه بأن أرسل جميع ما لديه من ملفات وحجج وسندات وعقود السلفيات .. إلخ ، إلى فرع بنك " كريدى ليونيه " بمارسيليا ، كما كانت إدارته تتم فى تلك الفترة من باريس . وبعد انتهاء الثورة عاد البنك إلى نشاطه الطبيعى .

وبالنسبة لنشاط البنك ، فلم يقتصر فقط على عمليات الإقراض لملاك الأراضى الزراعية وأصحاب العقارات ، بل كانت له رخصة إقراض المديرىات ، والبلديات

³³³ op. cit., P. 39 .

^{٣٣١} د. على شلش : اليهود والماسون فى مصر ، ط. ١ ، الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٦ .

^{٣٣٢} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٣٤ .

والجمعيات التابعة للحكومة : كما كان البنك يمنح قروضا لأجل قصيرة وأخرى طويلة على أقساط (٣٣٦) .

أما بالنسبة لرأس المال . فقد ازداد من عشرين مليون إلى أربعين مليون فرنك حتى بدايات عام ١٩٠٤ . وفي منتصف يناير من نفس العام ارتفع رأس المال إلى ثمانين مليون فرنك بقرار من الجمعية العمومية . ليتمكن من إصدار سندات جديدة . حتى يتسنى له شراء أراضي " الشركة المصرية للدائرة السنية " . وشراء ديونها الممتازة ، فضلا عن السلفيات التي قدمها خلال العام المالي ١٩٠٤ - ١٩٠٥ .

وفي ١٩٠٧ ، افتعل البنك الإفلاس وتوقف عن عمليات الإقراض . بحجة عدم وفرة المبالغ في خزائنه ، مما اضطر الحكومة . لتخفيف وطأة الأزمة إلى عقد اتفاق مع البنك ، مؤداه أن تضع الحكومة تحت تصرفه نصف مليون جنيه مصري ، وهذا المبلغ كان مستحقا للحكومة من " الشركة المصرية للدائرة السنية " ولكن البنك كان قد تدخل بضمان سداد هذا المبلغ عن الشركة بفائدة ٤ ٪ على أربع دفعات سنوية متساوية ، مقابل تنازل الشركة عن سلفياتها العقارية (٣٣٧) . وهكذا استفاد البنك من سلفيات الشركة ، في نفس الوقت الذي تخلص فيه من الفائدة على الأقساط التي كان عليه أن يدفعها للحكومة .

والدليل على أن هذا البنك قد افتعل الإفلاس في أثناء أزمة ١٩٠٧ المالية (٣٣٨) ، أنه قدم سلفيات جديدة على أراضي للبناء ، لما في هذه العملية من فوائد مادية تعود عليه بالربح الوفير . وزاد من رأسماله في ١٩١٠ إلى مائة مليون فرنك فرنسي وظلت هذه النسبة ثابتة حتى الأربعينيات . كما أن البنك كان يستثمر أمواله - مثل معظم البنوك وبعض الشركات الأخرى - في شراء قرايطيس حكومية وغير حكومية (٣٣٩) ، كما بلغت قيمة القروض التي قدمها للملاك الزراعيين المصريين منذ

٣٣٦ الإحصاء السابق : ص ٣٠ ، ٣١ .

٣٣٧ الإحصاء السابق : ص ٢٢ ، ٢٣ .

٣٣٨ راجع الفصل الثاني ، ص ٤٥ : ٤٧ .

٣٣٩ الإحصاء السابق : ص ٣٤ ، ٣٥ .

إنشائه حتى ١٩١٠ نحو أربعة عشر ألفا وستمائة وثلاثة وخمسين قرصا ، زادت قيمتها عن خمسين مليون جنيه مصرى . وفى ١٩١٠ بلغت أرباحه حوالى مليون ونصف مليون جنيه مصرى (٣٤٠) .

وإذا ما تتبعنا تطور عمليات السلفيات المضمونة برهن عقارى لهذا البنك ، نجد أنها بلغت فى العام المالى ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ما يقرب من مليون ونصف مليون جنيه مصرى ، وفى ١٨٩١ - ١٨٩٢ بلغت ما يزيد عن مليونين ونصف المليون من الجنيهات المصرية . وفى العام المالى ١٨٩٦ - ١٨٩٧ وصلت إلى ما يربو على أربعة ملايين جنيه وما يقرب من السبعة ملايين مع بداية القرن العشرين ، وإلى ما يقرب من أربعة وعشرين مليونا أثناء العام المالى ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - عام الأزمة المالية - وارتفعت قيمة هذه السلفيات إلى ما يزيد عن ستة وعشرين مليونا من الجنيهات المصرية فى العام المالى ١٩١٠ - ١٩١١ ، وبلغت فى عام ١٩١٣ - ١٩١٤ ذروة ما وصلت إليه قيمة السلفيات لهذا البنك ، فقد زادت عن سبعة وعشرين مليونا وربع المليون (٣٤١) .

وكان تحت تصرف البنك فى ١٩١٠ حوالى مليون فدان ، قيمة القروض التى كان يمنحها للفلاحين ، مما جعل له دورا خطيرا فى اقتصاد مصر الزراعى فى تلك الفترة . وكان هذا النشاط بلا شك يعمل أيضا لخدمة المصالح البريطانية فى مصر ، وكانت الحكومة البريطانية تقدر من يقوم بخدمات من أجلها ، فقد منحت روبرت رولو Robert Rolo (٣٤٢) اليهودى ونائب رئيس مجلس إدارة هذا البنك وموجه سياسته ، لقب " سير " تقديرا لجهوده فى خدمة إنجلترا (٣٤٣) . كذلك كان رافايل

٣٤٠ د. على شلش : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

٣٤١ إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٣٦ .

٣٤٢ من مواليد ١٨٦٩ .

٣٤٣ د. على شلش : المرجع السابق ، نفسه .

سوارس (١٨٤٦ - ١٩٠٢) هو المسئول عن إدارة رأس المال الفرنسى فى هذا البنك (٣٤٤) .

وبصورة أخرى كان " بنك منشأة " يستولى على كثير من الدوائر الزراعية : فقد كان يستبدل دوائر يمتلكها بدوائر أخرى لعملاء مدينين له ، وهو فى الحقيقة يصفى حسابات مع المدينين له بمبالغ طائلة ، واضعاً فى الحساب قيمة الفائدة والتمن الأصلي للدوائر ، والتمن الذى يشتري به وهو بذلك يكون قد ربح أكثر بكثير مما لو اشتراها بالفعل . ولكن المدين المضطر لم يكن أمامه سوى ذلك (٣٤٥)

ث . الشركات التى أقامها أو شارك اليهود فى تأسيسها منذ بداية الاحتلال

البريطانى حتى نهاية القرن التاسع عشر :

تميزت الحقبة من بداية الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ حتى نهاية القرن التاسع عشر بسرعة تطور الأحداث وانحازها شكلاً عملياً بالاحتلال البريطانى لمصر ، وتعاظم النفوذ البريطانى وإحكام قبضته على السلطة فى مصر . وقد كان لذلك أعظم الأثر على التواجد اليهودى فى أرض الكنانة ، لعدة أغراض من أهمها التآلف " والهارمونى " بين البروتستانتية واليهود كما أسلفنا الذكر . ولم تتأسس بنوك أو شركات فى هذا العام حذراً مما قد يحدث من تقلبات غير متوقعة خاصة وأن الاحتلال لا يزال فى بدايته ، وانتظاراً لما سوف تأتى به الأيام . وفى العام التالى عندما بدأت تتضح الأمور ، تم إصدار أول قانون مصرى لتنظيم العمليات التجارية يعتمد فى الأساس على القانون الفرنسى (٣٤٦) ورغم أن القانون الأصلي كان به عيوباً خطيرة لصالح فئة التجار أثارت كثيراً من الجدل فى أوروبا نفسها إلا أن

344 Gudrun Kramer : op.cit.,P.40 .

٣٤٥ دفتر سجل مبيعات غمرة ٣١٥ - محكمة إسكندرية الشرعية ، ص ١٢ ، فى إبريل ١٩٠٠ .

٣٤٦ د.محمد فريد العربى ، د.جلال وقاء البدرى محمدى : قانون التجارة البرية والبحرية ، دار

الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٣

المشرع فى مصر لم ينقح هذه العيوب^(٢٤٧) ، وقد تم الاحتفاظ بنفس نقاط الضعف فى هذا القانون حتى لا تضار فئة التجار العاملة فى مصر ، وكان وراءه السلطات البريطانية وبذلك تأكد اليهود من إمكان سيطرة السلطات البريطانية على مقاليد الأمور فى مصر ، وشرعوا على استحياء فى الدخول إلى بعض المجالات التى يحتاجها المجتمع المصرى ، والتى لا يحتاجها ، والتى ضمنوا من ورائها كسب أرباح ضخمة .

كان مستر جون فيرمان John Fairman وهو يهودى بريطانى ، حاصلا على امتياز استغلال سكة حديد فى الإسكندرية منذ عام ١٨٦٠ من الحكومة المصرية . وفى ١٨٨٣ عمد إلى توسيع نشاطه ، فكون شركة جديدة وسجلها فى لندن .

وهكذا أصبحت " شركة سكة حديد الرمل The Ramleh Railways Company " أول شركة تؤسس بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وتحمل الجنسية البريطانية ، ويمتلكها يهودى بريطانى ، وكان مركزها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية ؛ وقد تمتعت الشركة الجديدة بنفس حقوق وامتيازات الشركة القديمة . وأصبح رأسمالها فى ذلك الوقت أربعة وستين ألفا من الجنيهات الإنجليزية ، بما يعادل ٦٢،٤٠٠ جنيه مصرى فى نفس الوقت . وهذا المبلغ عبارة عن قيمة محتويات الشركة القديمة على شكل ٦٤٠٠ سهم عادى ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات إنجليزية .

وفى ١٨٩٠ ازداد رأس المال إلى ثلاثة وثمانين ألفا وخمسمائة جنيه إنجليزى ، بما يعادل ٨١،٤١٣ جنيه مصرى . وفى نفس العام وقعت الشركة مع الحكومة المصرية اتفاقا لاستغلال خط (الرمل - أبى قير) ، لمدة عشر سنوات ، ونقل الركاب من وإلى المكس ، ولكنها لم تبدأ العمل على هذا الخط إلا منذ إبريل ١٨٩٢ ، حيث استغلت خط (سيدى جابر - الرمل) ، وفى ١٩٠٢ - أى بعد عشر سنوات - إرتفع رأس المال إلى مائة وعشرة آلاف جنيه إنجليزى ، بما يعادل ١٠٧،٢٥٠ جنيه مصرى فى ذلك الوقت ، وبعد عشر سنوات أخرى ، أى فى إبريل ١٩١٢ انضمت " شركة ترام الإسكندرية " إلى هذه الشركة متنازلة عن حق

^{٢٤٧} المرجع السابق ، ص ١٥ .

استغلال خطوطها مقابل ٧٧٥٠٠ سهم في الشركة الجديدة ، قيمة السهم جنيه مصري واحد ، وقسط سنوى قدره ٣٧٢،٠٠٠ فرنك فرنسى حتى ١٩٤٩ ، وأصبحت الشركة الجديدة تحمل اسم " شركة سكة حديد إسكندرية والرمل The Alexandria And Ramleh Railways Company " . وفى العام التالى ازداد رأس المال إلى ١٨٢،٨١٢ جنيه مصري ^(٣٤٨) .

فى ١٨٨٤ اشترى بعض التجار الأجانب واليهود مبنى بورصة ميناء البصل من إدارة أملاك الدولة State Domains Administration ، وتم تأسيس شركة باسم " الشركة المصرية لبورصة ميناء البصل التجارية Societe Egyptienne de la Bourse Commerciale de Minet El Bassal " . وجاء فى عقد التأسيس أن الغرض من هذه الشركة : امتلاك العمارة المملوكة للحكومة المصرية المخصصة لأعمال بورصة ميناء البصل التجارية ، بقصد الحصول على كافة الإيرادات الناشئة من أعمال البورصة ، ومن تأجير الأجزاء التى لا تخصص لهذه الأعمال .

وقد ورد فى أحد الكتب الإحصائية ^(٣٤٩) ، أن هذه الشركة قد تأسست فى ١٨٨٣ ولكن هذا غير صحيح . وقد حملت هذه الشركة الجنسية المصرية وكان مركزها الرئيسى والإدارى فى ٥ شارع البورصة القديمة بالإسكندرية ^(٣٥٠) . وبلغ رأسمالها عند التأسيس خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات الإنجليزية ^(٣٥١) .

وفى ١٨٨٤ أيضا ، تأسست " شركة العقارات المساهمة المصرية Societe Anonyme des Immeubles d'Egypte " ، مصرية الجنسية وكان مركزها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية ، وارتكز نشاط هذه الشركة على شراء الأراضى والعقارات

^{٣٤٨} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٢٢٣ : ٣٢٦ ؛ إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ٣٢٨ .

^{٣٤٩} The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 230 .

^{٣٥٠} من الجدير بالذكر أن هذا المبنى وجدت به مكاتب كثير من الشركات الكبرى بالإسكندرية .

^{٣٥١} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٨٣ .

وكذلك بناء العقارات والتسليف على أملاك عقارية^(٣٥٢) ، وقد بلغ رأسمالها عند التأسيس مائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات الإنجليزية ، وهو ما قيمته حوالى ٢٤٣،٧٥٠ جنيه مصرى فى ذلك الوقت ، وأتمت هذه الشركة فى عام ١٨٨٥ إنشاء مبنيين : المبنى الأول كبير على أربعة شوارع فى ميدان محمد على (المنشية حالياً) يتكون من أرقام ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ويعرف هذا المبنى باسم " جاليرى منشة Galeries Menasce " ، والمبنى الآخر يتكون من الأرقام ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، شارع شريف الآن^(٣٥٣) .

وفى ١٨٩٣ انخفض رأس المال إلى مائة وخمسين ألف جنيه إنجليزى . وفى ١٩٠٢ إلى ١٤٧،٧٠٠ جنيه إنجليزى . وفى ١٩٠٧ إلى ٢٣٧،٧٠٠ جنيه إنجليزى . وتم بناء عقارات أخرى فى شارعى استامبول وفؤاد ، وفى ممر شريف . وكلها أبنية فى وسط السوق التجارى للإسكندرية . وكان مكتب الشركة فى رقم ٥ ممر شريف^(٣٥٤) .

أما " الشركة التجارية المصرية Societe Commerciale d'Egypte " فقد تأسست فى ١٨٨٥ ، وعملت هذه الشركة فى الطباعة وتغليف السجائر والأوراق ، كما كانت الوكيل الوحيد لمنتجات مطابع محرم ، ومكتبها الرئيسى فى ٥٤ ، ٥٦ شارع محرم بك ؛ ولها مصنعان : الأول فى محرم بك لورق اللعب والطباعة ، والآخر فى النزهة للكروت والأوراق ، ومكتب فى رقم ٣ شارع بهلر Baechler بالقاهرة^(٣٥٥) .

أما " محلات شيكوريل الكبرى Grand Magasins Cicurel " فقد تأسست فى ١٨٨٧ ، وافتتحت عائلة مورينو شيكوريل Morino Cicurel محلات لها فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، منها محلات لبيع المنتجات ذات الأسعار المخفضة

^{٣٥٢} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٨٨ .

^{٣٥٣} The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit.,P. 220 .

^{٣٥٤} Ibid .

^{٣٥٥} op.cit.,PP. 604 , 605 .

لمحدودي الدخل ، وتُعرف هذه المحلات باسم " أوريكو Orico " منها المحل الموجود الآن في ٣٦ شارع سعد زغلول بالإسكندرية ، ومحلات أخرى في مصر الجديدة وشبرا ، وفي أسيوط . ومكتبها الرئيسي في ٣ شارع فؤاد (٢٦ يوليو) بالقاهرة (٣٥٦) .

وفي نهايات مايو ١٨٨٨ تأسست في الإسكندرية " شركة مخازن الاستيداع بالإسكندرية " برأسمال قدره ٢٤،٣٧٥ جنيه مصري (٣٥٧) ، وعملت - ولا تزال - في مجال الاستيراد والتصدير ونقل البضائع . ويوجد مكتبها الرئيسي بالإسكندرية ، ولها فرعان آخران في بورسعيد وبور توفيق ، وفرع في القاهرة في ٨ شارع السبئية (٣٥٨) ، وفي ١٩٠٧ تحول اسمها إلى " شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ، ليمتد Egyptian Bonded Warehouses Company , Limited " وبالإضافة إلى نشاط هذه الشركة في مصر ، كانت تمتلك حصة كبيرة في " الشركة الشرقية لمخازن الاستيداع " ، والتي حلت محل شركة أخرى باسم مخازن الإيداع المصرية Egyptian Bonded Stores " في يافا وحيفا وتل أبيب بفلسطين (٣٥٩) ، وكانت مناصب مدير الفرع الرئيسي بالإسكندرية ، وفرعي بورسعيد وبور توفيق تحت سيطرة اليهود (٣٦٠) .

كذلك أسست عائلة سوارس بالاشتراك مع موسى قطاوى " شركة سكة حديد القاهرة - أسيوط " في ١٨٩٠ .

³⁵⁶ op. cit., P. 290 .

^{٣٥٧} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٢ ، ص ٨٥١ .

³⁵⁸ . op. cit., P. 267 , PP. 595 , 596 .

^{٣٥٩} الإحصاء السابق : ص ٨٥٢ ، ٨٥٣ .

^{٣٦٠} مجلة الغرفة التجارية بالإسكندرية ، ١٩٢٦ ، ص ١٠٧ ؛ إعلان في مجلة الغرفة التجارية ، ١٩٣٨

؛ ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٣ السنة ٩٩ ، في ١٣ / ١ /

. ١٩٢٨

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، تم إنشاء عدة مؤسسات وشركات أخرى : ففي ١٨٩٣ تم إنشاء "مؤسسات جياكومو كوهينكا وأولاده Etablissements Giacomo Cohenca Fils " في القاهرة ، وكانت تعمل في تجارة الأجهزة الكهربائية ومقاولات الأعمال الكهربائية والمصاعد ، وكان مكتبها الرئيسي بالقاهرة ، بالإضافة إلى ستة محلات في القاهرة ، ومحلين بالإسكندرية ، وآخر بأسوط (٣٦١) .

وفي ١٨٩٤ أنشئت " شركة هنشلوود وشركاه Hinshelwood and co. " لتجارة منتجات الدهانات والطلاء المصنعة في جلاسجو Glasgow ، وكان مصنع التعبئة في شارع مسجد القبارى بالإسكندرية ، والمكتب الرئيسي في رقم ٥ شارع البورصة القديمة . كذلك كان لها فرع آخر في القاهرة في ١٦٥ شارع محمد فريد (٣٦٢) .

تأسست بالإسكندرية شركة للتوكيلات التجارية والبحرية والنهرية باسم " توكيل البرت موسى وشركة الشحن والتفريغ Albert Mussa Agency and Stevedoring " في ١٨٩٥ ، وكان لها مكتب في بورسعيد وبورتوفيق (٣٦٣) .

وفي نفس العام قامت عائلة سوارس بالاشتراك مع موسى قطاوى بتأسيس " شركة سكة حديد قنا - أسوان - Societe Anonyme du Chemin de Fer Kena Assouan " ، برأسمال قدره مائة ألف جنيه إنجليزي ، أي ما يعادل ٩٧,٥٠٠

^{٣٦١} تغير اسم الشركة قبيل حرب ١٩٥٦ إلى " شركة الكهرباء المركزية Societe Centrale

'D'electricite' " ؛ . op. cit., P. 603

³⁶² op. cit., P. 513

op. cit., P. 387

^{٣٦٣} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٣ ، ص ٣٦٨ ؛

جنيه مصرى فى تلك الفترة ، وكان مركز هذه الشركة الرئيسى والإدارى بالقاهرة^(٣٦٤) .

إزداد نشاط الراغبين فى تكوين شركات قبيل حلول نهاية القرن التاسع عشر بدرجة أكثر من ذى قبل . ففي ١٨٩٧ تأسست فى لندن ' شركة الفنادق المصرية The Egyptian Hotels Limited ' وكان مركزها الرئيسى فى لندن والإدارى بالقاهرة . وقد تأسست هذه الشركة برأسمال قدره مائة وخمسة عشر ألفا من الجنيهات الإنجليزية ،

إشترت هذه الشركة كميات كبيرة من الأراضى الصالحة للبناء فى القاهرة والجزيرة وقامت بإنشاء فندقى " الجزيرة " و " شبرد " على جزء من هذه الأراضى ، وفى ١٩٠٦ باعت الشركة جزءا من أرض لها فى الجزيرة بنظام التقسيط ، ولكنها واجهت صعوبات مالية أثناء أزمة ١٩٠٧ المالية العالمية ، وتكملت من التغلب عليها بعد ذلك ، ورفعت رأسمالها إلى مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه إنجليزى فى ١٩١٠ ، وفى العام التالى ضمت فندق " سميراميس " تحت إدارتها ؛ وعند قيام الحرب العالمية الأولى قامت السلطات البريطانية باستئجار فندقى " الجزيرة " و " سميراميس " لتحويل الأول إلى مستشفى ، والثانى إلى مقر للممرضات^(٣٦٥) .

وفى الوجه القبلى تأسست " شركة السكر العمومية " فى ١٨٩٢ ، وفى العام التالى تأسست فى الوجه القبلى أيضا ، فى كوم امبو " شركة السكر والتكرير المصرية " ، ولكن لم تتجح أى من الشركتين فى تحقيق مكاسب مجزية ، فتم دمج الشركتين فى شركة واحدة فى ١٨٩٧ تحت اسم " شركة عموم مصانع السكر والتكرير المصرية Societe Generale des Sucreries et de la Raffinerie d'Egypte " وكانت عائلتا قطاوى وهرارى اليهوديتان هما المسيطرتين على هذه الشركة ، ومع ذلك لم يحقق الدمج الهدف المرجو ، فتمت عملية إعادة تنظيم إدارى وفنى فى

^{٣٦٤} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٣٢٨ : ٢٣٠ ؛ إحصاء شركات المساهمة فى

مصر : ١٩٤٣ ، ص ٣٣٣ .

^{٣٦٥} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٩١٦ ، ٩١٧ .

الشركة وإعادة تأسيس في ١٩٠٦^(٣١٦) ، ومنذ ذلك الحين بدأت الشركة في النمو والازدهار ، وظل مركزها الرئيسى والإدارى بالقاهرة^(٣١٧) .

كانت هذه الشركة تقوم بعمليات تصدير لمنتجاتها من السكر للخارج ، إلى بلدان البحر الأحمر والهند والخليج الفارسى^(٣١٨) ، كذلك كان لها مصانع فى الشيخ فضل ، ونجع حمادى ، والحوامدية ، وأبى قرقاص ، وأرمنت . ومصانع أصغر فى مطاى ، ومغاغة . كما شيدت مخازن لها فى وادى حلفا ، وبربر ، وسواكن ، وثونة فى بولاق . بالإضافة إلى قيامها بإنشاء سكك حديد ضيقة خاصة بها لنقل المواد الخام من المزارع إلى المصانع ، وامتلاكها لبواخر تجارية فى النيل ، أيضا اشترت الشركة الخطوط الحديدية التى كانت تابعة للدائرة السنية ، وعقدت اتفاقا مع مصلحة سكك حديد الحكومة لتتولى المصلحة نقل خامات ومنتجات الشركة ، ولكن الإجراء الأخير قد أدى إلى تقليل فرص العمل ، وانخفاض فى الأجور تراوح ما بين ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪^(٣١٩) .

تأسست هذه الشركة برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسى . وقد قدر إنتاجها فى عام التأسيس بحوالى مائة وخمسة وسبعين ألف جوال من السكر ، وفى العام التالى ، أى فى ١٨٩٨ ، ازداد رأس المال إلى إثنى عشر مليونا ونصف المليون من الفرنكات الفرنسية ، كما ارتفع إلى اثنتين وعشرين مليونا ونصف المليون من الفرنكات فى ١٩٠٢ ، أى بزيادة عشرة ملايين فرنك . وبلغ إنتاج الشركة فى العام التالى حوالى ٦٤٥،٦٧٣ جوالا ، وفى ١٩٠٤ ازداد رأس المال عشرة ملايين أخرى ، فأصبح اثنتين وثلاثين مليونا ونصف المليون ، وفى ١٩٠٦ - عند إعادة التأسيس - تم عقد مصالحة مع دائنى الشركة وتخفيض رأس المال إلى ١٠،٨٣٣،٤٠٠ فرنك ، وبعد عام - أى فى ١٩٠٧ - انخفض مرة أخرى إلى

^{٣١٦} تذكر Gudrun Kramer أن هذا الدمج حدث فى ١٩٠٤ .

^{٣١٧} الإحصاء السابق : ص ٤٤٤ .

^{٣١٨} سمي بالخليج العربى بعد قيام ثورة يوليو المصرية فى ١٩٥٢ .

^{٣١٩} الإحصاء السابق : ص ٤٤٥ : ٤٤٧ .

١،٣٤١،٥٣٤ فرنك فرنسى (٣٧٠) ، وفى نفس العام أغلقت الشركة أصغر مصانعها فى مطاى . وقد بلغ إنتاج السكر حوالى ١،٣٦٠،٣٩٠ قنطارا (طن) من السكر ، كما عقدت الشركة فى مايو ١٩١٠ اتفاقا مع شركة وادى كوم امبو ، وهى شركة مقاولات وتجارة أراض تسيطر عليها عائلة قطاوى أيضا ، لإنشاء مصنع للشركة فى وادى كوم امبو ، وقامت الشركة فيما تلا من السنوات ببيع أراضيها فى المنيا ، والشيخ فضل (٣٧١) ؛ كذلك كانت " شركة أراضي الشيخ فضل " تابعة لعائلة قطاوى .

وفى صيف ١٨٩٧ ، تأسست " شركة التياترات المصرية Societe Artistique d'Egypte " وقام بإنشائها اثنا عشر أجنبيا منهم سبعة من اليهود ، وخمسة من اليونانيين منهم واحد يحمل الجنسية الروسية ؛ وكان من اليهود السبعة ، أربعة من عائلة منشأة التى كانت تحمل جنسية امبراطورية النمسا والمجر ، وآخر من عائلة روبينو كان يحمل نفس الجنسية ، واثنان من عائلات كبيرة أيضا ، الأول من عائلة رولو ويحمل الجنسية البريطانية والثانى من عائلة سوارس ويحمل الجنسية الإيطالية ؛ ولقد تأسست هذه الشركة برأسمال قدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة جنيه مصرى (٣٧٢) ، ويُعتقد أن نشاط هذه الشركة تمثل فى إنشاء المسارح وتكوين الفرق الموسيقية .

كذلك فقد قام اليهود بتأسيس " الشركة المساهمة الزراعية والصناعية بالقطر المصرى Societe Anonyme Agricole et Industrielle d'Egypte " بالقاهرة فى ١٨٩٧ ، برأسمال قدره ٩٦،٤٣٧،٥ جنيه مصرى ، وفى نهاية نفس العام ازداد رأس المال - بقرار من الجمعية العمومية المنعقدة فى أنفرس - إلى ١٩٢،٨٧٥ جنيهها مصرى . وقامت الشركة بشراء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ما بلغ

٣٧٠ . ظل رأس المال هذا ثابتا حتى ١٩٤١ .

٣٧١ الإحصاء السابق : ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

٣٧٢ محفظة رقم ١ / أ : مجموعة (٢٥٨) شركات وجمعيات ، فى ٢٥ / ١١ : ١٨٩٧ ، دار الوثائق القومية .

مساحته بعد عامين من التأسيس حوالى ١٥,٩٦٧ فداناً ، قُدرت قيمتها فى ذلك الوقت بمبلغ مائتين واثنين وخمسين ألفاً من الجنيهات المصرية ، لأن الشركة قد ربحت أرباحاً طائلة من عمليات الشراء والبيع بلغت جملتها ثلاثة وثلاثين بالمائة من الثمن الأصلي ، وفى ١٩٠٢-١٩٠٣ ارتفع رأس المال إلى ٢٨٩,٣١٣ جنيه مصرى ، وفى ١٩٠٤-١٩٠٥ إلى ٣٨٥,٧٥٠ جنيهاً مصرى ، وفى ١٩٠٦-١٩٠٧ إلى ٤٨٢,١٨٧ ، وفى ١٩٠٩ - ١٩١٠ بلغ ٦٧٥,٠٦٣ جنيهاً مصرى^(٣٧٣) ، كذلك كانت تمتلك الشركة أراضى فى دسوق بالغربية^(٣٧٤) ، والقيوم^(٣٧٥) ، وجدير بالذكر أن أحد مراقبى حسابات الشركة كان يهودياً مصرىاً قرائياً^(٣٧٦) .

وفى العام التالى تأسست شركة الدائرة السنية The Daira Saniyeh Company وأصحابها هم مؤسسو البنك الأهلى المصرى ، إرنست كاسل Ernest Cassel البريطانى ، ورافائيل سوارس ، و إ. قطاوى . ولقد تأسست هذه الشركة خصيصاً لشراء ما تبقى من أراضى الخديوى إسماعيل التى لم تُبع بعد وكانت فى ذلك الوقت فى حوزة الحكومة المصرية ، وتم عرض ثلاثمائة ألف فدان للبيع . وعلى الرغم من أن ثمن هذه الأراضى كان يساوى عشرة ملايين من الجنيهات المصرية فى ذلك الوقت ، إلا أنهم اشتروها بمبلغ ستة ملايين فقط . وكان سير / إرنست كاسل يمتلك نصف أسهم هذه الشركة وينوب عنه فى إدارتها يهودى ، وكان كل من رافائيل سوارس و إ. قطاوى يمتلك ٢٥ ٪ من قيمة أسهم الشركة ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأراضى كانت من أجود الأراضى الزراعية والعقارية فى الوجهين البحرى والقبلى فى مناطق متفرقة ، فقامت الشركة بتقسيمها وبيعها للجمهور سواء من

^{٣٧٣} الإحصاء السابق : ص ١٣١ : ١٣٢ .

^{٣٧٤} كانت دسوق تابعة لمديرية الغربية فى بدايات لقرن العشرين ، ثم أصبحت بعد ذلك تابعة لمحافظة

كفر الشيخ .

³⁷⁵ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 176 .

^{٣٧٥} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٣٨ .

المصريين أو الأجانب^(٣٧٧) ، ومن ذلك نلاحظ مدى استغلال الرأسماليين اليهود للديون التي تركها الخديوى إسماعيل ، وشرائهم هذه الأراضي بحوالى ستين فى المائة من ثمنها الأصلي ، ثم تقسيمها وبيعها بأسعار باهظة درت عليهم أرباحا خيالية .

وفى لندن ، تم تسجيل " شركة الأسواق المصرية The Egyptian Markets Limited " فى أكتوبر ١٨٩٨ ، وكان المركز الإدارى والرئيسى لها فى لندن ، ولكن كانت كل أنشطتها فى مصر ، ومكتبها الرئيسى فى مصر فى شارع عماد الدين بالقاهرة^(٣٧٨) . وقد حصلت هذه الشركة على امتياز لإقامة أسواق للمواشى والبضائع فى مصر من الحكومة المصرية ، وكان مؤسسو هذه الشركة مجموعة من الإنجليز منهم يهوديان ، بالإضافة إلى مصرى واحد اسمه عبد الله بك هاشم^(٣٧٩) ، وفيما بعد انضم إلى مجلس الإدارة يهودى آخر^(٣٨٠) .

وكانت الشركة تمتلك أربعة وتسعين سوقا لتسويق المواشى والمنتجات الزراعية^(٣٨١) والمواد الغذائية ، كما كانت بعض هذه الأسواق ملكا لها والبعض الآخر إيجارا من بعض الأفراد^(٣٨٢) . وقد انتشرت هذه الأسواق فى ثمان وثلاثين بلدة فى مختلف أنحاء مصر^(٣٨٣) . وفى ١٩٠٦ عقدت الشركة اتفاقا مع " شركة الملح ببورسعيد " وبموجبه حصلت على توكيل بتوزيع منتجاتها من الملح فى مصر وفى أسواقها ، كما عقدت نفس الشركة فى نفس العام عقدا مع " الشركة الزراعية الخديوية المصرية " ، والحكومة المصرية لبيع نفترات السماد ونفترات الصودا

³⁷⁷ Gudrun Kramer : op. cit.,P. 40 .

³⁷⁸ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit.,P. 471 .

^{٣٧٩} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٧٢٦ .

^{٣٨٠} محفظة رقم ١ ، مصلحة الشركات .

³⁸¹ Ibid

^{٣٨٢} الإحصاء السابق : ص ٧٢٦ .

^{٣٨٣} الوقائع المصرية : عدد ٨٣ ، السنة ٩٧ ، ٢٠ / ٨ / ١٩٢٦ ، ص ٣ .

المستوردة من شيلي ، وفي العام التالي - ١٩٠٧ - حصلت الشركة على توكيل لبيع ملح الشركة الجديدة التي أسستها كل من " شركة الملح والصدودا المصرية " و " شركة الملح ببورسعيد " ، وهي " شركة الملح المتحدة " ، رغم أنها أنشئت أصلا لبيع منتجات الشركتين المؤسستين لها ، ثم اتفقت " شركة الأسواق المصرية " مع " شركة الملح والصدودا المصرية " على بيع البارود والزيوت ... إلخ (٢٨٤) . ولعلنا أدركنا كيفية ومدى تداخل المصالح والشركات التي يسيطر عليها اليهود ، في بعضها البعض .

وقد حصلت الشركة في ١٩١٠ على توكيل آخر من شركة أخرى لبيع الأرز وأكياس البارود ، كما اتفقت مع بعض التجار الذين كونوا نقاية ذات رأسمال معين ، لبيع الأرز والمنتجات الأخرى المطلوبة في السوق المصري ، على أن تكون هذه الشركة هي وكيلهم الوحيد ، ومن جانب آخر فقد ساعد قيام الحرب العالمية الأولى على زيادة إيرادات أسواقها (٢٨٥) .

بدأت هذه الشركة بسبعة أسهم (٢٨٦) ، قيمتها مائة وأربعة وعشرون ألفا وخمسمائة جنيه إنجليزي ، وازداد رأس المال في ١٩٠٦ إلى مائة وخمسة وعشرين ألفا ، وفي ١٩٠٧ - عام الأزمة المالية - ازداد إلى مائة وخمسة وسبعين ألفا . وإذا ما تتبعنا تطور الإيرادات السنوية لهذه الشركة ابتداء من ١٩٠٢ ، فسنجد أنه كان متذبذبا ، فتارة نجده عاليا وتارة أخرى نجده منخفضا ، ولكنه ابتداء من ١٩٠٩ ظل مرتفعا ، رغم تذبذب النسبة أيضا ، ففي العامين ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ازداد الإيراد عن ثمانية وثلاثين ألفا من الجنيهات الإنجليزية ، وفي التاليين انخفض إلى ستة وعشرين ألفا ، ثم ارتفع إلى حوالي ستة وثلاثين ألفا في ١٩٠٦ ، وفي ١٩٠٧ اقترب الإيراد من الأربعين ألفا ، ثم انخفض في العام التالي إلى نفس إيراد ١٩٠٦ ، وفي ١٩٠٩ ازداد الإيراد عن خمسة وأربعين ألفا ، وفي العام التالي عن تسعة

٢٨٤ الإحصاء السابق : ص ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

٢٨٥ الإحصاء السابق : ص ٨٢٨ .

٢٨٦ محفظة رقم ١ . مصححة الشركات .

وأربعين ، ثم إلى خمسة وخمسين ألفا في ١٩١١ ، وانخفض في العام التالي إلى إيراد ١٩١٠ ، ثم ارتفع في ١٩١٢ إلى ما يزيد عن اثنين وخمسين ألفا^(٣٨٧) .

شهد العام قبل الأخير من القرن التاسع عشر إنشاء عدد أكبر من الشركات اليهودية عن أي عام مضى . ففي هذا العام تأسست رسميا في لندن أيضا " شركة الملح والصودا المصرية The Egyptian Salt and Soda Company " ، ولكن كان مركزها الرئيسي والإداري بالإسكندرية ، وتعتبر هذه الشركة أكبر شركة لإنتاج الزيوت والصابون في الشرق الأوسط ، وبدأت نشاطها بشراء منشآت " شركة الصودا الطبيعية المساهمة بمصر " وهي تنتج بالإضافة إلى الزيوت والصابون ، الشحومات الصناعية والجلسرين الصناعي والطبي وعلف الماشية^(٣٨٨) كما تقوم بعصر بذرة القطن^(٣٨٩) ، كما ساهمت هذه الشركة بنصيب كبير في " الشركة المالية والصناعية في مصر " وهي تنتج السوبر فوسفات وحامض السولفريك^(٣٩٠) .

ضم مجلس إدارة شركة الملح والصودا اثنين من اليهود ، وبدأت هذه الشركة برأسمال قدره ٢٩٩،٦٥١ جنيهًا إنجليزيًا ، إزداد في ١٩٠٥ إلى ٨٢٥ ، وفي ١٩٠٦ ارتفع إلى أربعمائة وواحد وخمسين ألفا ، وفي ١٩٠٨ إلى ٤٩٨،٨٣٠ ، وفي ١٩١١ انخفض إلى ٤٩٧،٧٩٢ من الجنيهات الإنجليزية^(٣٩١) .

وفي نفس العام تم تأسيس " شركة ناتجوفيتش المصرية للفنادق The George Nungovich Egyptian Hotels Co. " بالقاهرة برأسمال قدره ١٠٧،٢٥٠ جنيه مصري ، بما يعادل مائة ألف وعشرة من الجنيهات الإنجليزية في تلك الفترة . وقد أقامت هذه الشركة العديد من الفنادق الفخمة مثل كونتيننتال - سافوي - مينا هاوس -

^{٣٨٧} إحصاء السابق : ص ٧٢٩ : ٧٣١ .

^{٣٨٨} إحصاء السابق : ص ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، The Stock Exchange Year-book of Egypt ،

op. cit., P. 283 .

^{٣٨٩} إحصاء السابق ، نفسه .

^{٣٩٠} Ibid

^{٣٩١} الإحصاء السابق : ص ٥٥٠ .

حمامات حلوان - سان ستيفانو ، كما كانت تمتلك بعض الأراضي الأخرى التي شيدت عليها عقارات وقامت بتأجيرها ، والبعض الآخر من الأرض باعتها الشركة كإراضى بناء بالتجزئة ، وفى ١٩٠٧ ازداد رأس المال إلى ١٤٤,٣٠٠ جنيه مصرى ، ما يعادل مائة وثمانية وأربعين ألفا من الجنيهات الإنجليزية حينئذ ، بطرح أسهم جديدة ؛ وباعت الشركة فندق سافوى قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، وبعد نشوب الحرب قامت الإدارة بتأجير بعض فنادق الشركة للقوات البريطانية لاستعمالها كمستشفيات (٣٩٢) .

وأسس إدجار سوارس بالاشتراك مع بعض اليهود فى نفس العام - ١٨٩٩ - " الشركة المصرية الجديدة The New Egyptian Company " (٣٩٣) ، وتم تسجيلها فى لندن ، ولكن مركزها الرئيسى والإدارى كان بالإسكندرية ، ولم يقتصر نشاط الشركة على مجال واحد بل تنوع نشاط هذه الشركة ، فعملت فى عمليات إنشاءات السكك الحديدية ، كما عملت فى تجارة الأراضي والعقارات ، بالإضافة إلى قيامها بعمليات تسليف بالرهن (٣٩٤) .

بدأت هذه الشركة برأسمال قدره سبعة وثلاثون ألفا وخمسمائة جنيه إنجليزى ، واستهلت نشاطها بالمساهمة فى نصف الإصدار الاسمى لرأسمال " شركة الأراضي الإنجليزية - المصرية " ، وشركة أخرى حديثة التأسيس وقتئذ باسم " شركة الإنشاء والمباحث السودانية " ، وكانت هذه الشركة تمتلك مراكب تجارية تعمل فى النيل جنوبى الخرطوم فى فرع النيل الأبيض والأزرق ، كما وسعت الشركة المصرية الجديدة من أنشطتها فاشتركت مع " الشركة الامبراطورية لسكة حديد الحبشة " والتي تم تأسيسها فى باريس - من الباطن - عن طريق " شركة أفريقيا الجديدة " فى إنشاء خط حديدى من أديس أبابا إلى الساحل الصومالى على البحر الأحمر ؛ وكذلك

^{٣٩٢} الإحصاء السابق : ص ٩١٢ : ٩١٤ ، The Stock Exchange Year-book of Egypt .

op. cit., P. 140 .

³⁹³ Gudrun Kramer : op. cit., P. 80 .

^{٣٩٤} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ٢٤٤ .

عمليات تحويلات السكك الحديدية التي كانت تجرى في ميناء جيبوتى فى الصومال الإيطالى (٣٩٥) .

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق الودى (الإنجليزى - الفرنسى - الإيطالى) فى ١٩٠٤ ، قد ساعد بصورة جيدة على إزالة العقوبات السياسية التى كان من الممكن أن تواجه مثل هذه الشركات فى الحبشة فى تلك الفترة (٣٩٦) وفى العام السابق على الاتفاق الودى ارتفع رأس المال إلى ١٢٥،٧٣٧ جنيهها انجليزيا ، وفى العام التالى للاتفاق ازداد إلى ٢٧٠،٨٧١ ، أى أكثر من الضعف ، وفى ١٩٠٧ - عام الأزمة المالية العالمية - ارتفع إلى ٤٣٤،٠٧٨ ، وفى ١٩١٠ إلى ٤٤٤،٧٧٧ ، وفى العام التالى انخفض رأس المال إلى ٣٣٣،٥٨٣ من الجنيهات الإنجليزية (٣٩٧) . ولا يُعرف سبب هذا الانخفاض المفاجئ ، إلا أنه فى ١٩١٤ تم تصفية " شركة الإنشاء والمباحث السودانية " واندمجت فى " الشركة المصرية الجديدة " (٣٩٨) .

أما بالنسبة لنشاط الشركة فى مصر ، فكانت الشركة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى الدلتا ، فى الدقهلية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة (٣٩٩) ، كذلك كانت تمتلك مساحات هائلة من الأراضى الزراعية فى الوجه القبلى بلغت فى ١٩٠٢ حوالى ٢٧٣٢ فداناً ، واشترت من الدائرة السنية أراضى مساحتها حوالى ٢٤٨٣ فداناً ، وظلت تشتري الأراضى الزراعية حتى بلغت مساحتها ما يقرب من ٩٣١٩ فداناً فى ١٩٠٣ (٤٠٠) ، فضلاً عن آلاف الأمتار المربعة من أراضى البناء فى القاهرة وبورسعيد . وابتداءً من ١٩٠٩ شرعت الشركة فى بيع أجزاء من

٣٩٥ الإحصاء السابق : ص ٢٣٩ .

٣٩٦ الإحصاء السابق : ص ٢٤٠ .

٣٩٧ الإحصاء السابق : ص ٢٤٣ .

٣٩٨ الإحصاء السابق : ص ٢٤١ .

The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 170 .

٤٠٠ الإحصاء السابق : ص ٢٤٢ .

الأراضي الزراعية والعقارية ، وبلغ مقدار ما باعته فيما بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٣ حوالي ٢٥٨٩ فدان ، بلغت قيمتها في ذلك الوقت ١٤٨،٢٤١ جنيهًا إنجليزيًا ^(٤٠١) . في عام ١٨٩٩ أيضا ، قام بعض اليهود بالتعاون مع عائلة رولان Rolin وهي عائلة مسيحية بلجيكية الأصل وذات ثراء فاحش بتأسيس " شركة الأربكية البلجيكية المصرية Societe Belge - Egyptienne de L'Ezbekieh " ^(٤٠٢) برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك بلجيكي ، وازداد رأس المال هذا في ١٩٠٥ إلى أربعة ملايين ، وفي ١٩٠٩ إلى ٥،١٤٦،٠٠٠ فرنك ، وفي ١٩١٢ ارتفع رأسمال الشركة إلى خمسة ملايين وثلاثمائة وثمانين ألف فرنك .

عملت هذه الشركة في المقاولات ، وظلت حركتها في نمو واطراد حتى بلغت قيمة ما تملكه من أراض في ١٩١١ حوالي أربعة عشر مليونًا وتسعمائة ألف فرنك ، أي ما يقرب من الخمسة عشر مليونًا من الفرنكات ^(٤٠٣) ، ولعل ذلك المبلغ يوضح ضخامة المكسب الذي كان يعود على هذه الشركة من مقاولاتها ، إذا ما قورن برأس المال في نفس الفترة .

وفي لندن تأسست رسميًا " شركة ملح بورسعيد The Port Said Salt Association " في ديسمبر ١٨٩٩ ، وكان مركزها الرئيسي والإداري بالإسكندرية أيضا ^(٤٠٤) ، برأسمال قدره خمسة وأربعون ألف جنيهًا إنجليزيًا ، ازداد في ١٩٠٣ إلى سبعة وستين ألفًا وخمسمائة جنيه إنجليزي ، وفي ١٩٠٤ انخفض رأس المال إلى ٣٣،٧٥٠ جنيه ، ثم ازداد في ١٩٠٥ - بعد الاتفاق الودي - إلى ثمانين ألفًا من الجنيهات الإنجليزية ^(٤٠٥) .

^{٤٠١} الإحصاء السابق ، نفسه .

^{٤٠٢} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٦٥ .

^{٤٠٣} الإحصاء السابق : ص ١٥٩ : ١٦١ .

^{٤٠٤} الإحصاء السابق : ص ٥٤٢ .

^{٤٠٥} الإحصاء السابق : ص ٥٤٥ .

كان للشركة ملاحات بالقرب من بورسعيد^(٤٠٦) ، وفي ١٩٠٧ عقدت الشركة اتفاقاً مع " شركة الملح والصودا المصرية " لتنظيم عملية بيع الملح بين الشركتين ، بإنشاء شركة جديدة للتوزيع باسم " شركة الملح المتحدة المصرية " برأسمال قدره ثلاثمائة ألف جنيه مصري ، شاركت " شركة ملح بورسعيد " بمبلغ تسعين ألفاً ، و " شركة الملح والصودا المصرية " بمبلغ مائتين وعشرة آلاف جنيه مصري^(٤٠٧) .

في العام الأخير قبل نهاية القرن التاسع عشر ، تأسست شركة واحدة خاصة باليهود وبعض اليونانيين ، وهي في نفس الوقت أول شركة للتأمين في مصر ، وهي " شركة التأمين الأهلية المصرية National Insurance Company of Egypt " ، يوجد مكتبها الرئيسي والإداري في ٣٣ شارع النبي دانيال بالإسكندرية ، ولها فرع في ٤١ شارع قصر النيل بميدان سوارس (مصطفى كامل حالياً) بالقاهرة^(٤٠٨) . وقد احتوت الشركة على قسمين : الأول للتأمين على الحريق والحوادث برأسمال قدره مائتا ألف جنيه إنجليزيا بما يعادل مائة وخمسة وتسعين ألفاً من الجنيهات المصرية في ذلك الوقت^(٤٠٩) . والقسم الثاني للتأمين على الحياة برأسمال قدره مائة ألف جنيه مصري^(٤١٠) . وجدير بالذكر أنه قد ثار جدل واسع وحوارات حول موقف الشريعة من هذه الشركة وغيرها من شركات التأمين على الحياة ، ولعلنا الآن ندرك النتيجة !!

⁴⁰⁶ op. cit., P. 569 .

^{٤٠٧} الإحصاء السابق : ص ٥٤٣ .

⁴⁰⁸ op. cit., P. 132 .

^{٤٠٩} أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كنف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ، ص ٦٤ ، ٦٥ ؛

الإحصاء السابق : ص ٧٥٥ ، ٧٥٦ .

^{٤١٠} المرجع السابق ، نفسه .

ج . البنوك التي قام اليهود بتأسيسها في نفس الفترة :

لوحظ أيضا أنه في هذه الفترة لم تؤسس بنوك غير يهودية ، ومع ذلك لم يؤسس في تلك الفترة التي استغرقت حوالي ثمانية عشر عاما سوى ثلاثة بنوك : أولها ، " بنك أولاد إ. سوارس وشركاهم Ed. Suares Fils et Cie " ، أسسه إدجار سوارس في ١٨٨٦ بالإسكندرية - أي بعد الاحتلال بأربعة أعوام - وكان مكتبه في ٥ شارع كنيسة دبانه ، كما كان له فرع آخر في القاهرة في ٤٨ شارع قصر النيل ، وفرع ثالث في طنطا ^(٤١١) ، ومن الجدير بالذكر أن طنطا كانت من المراكز الهامة لتجمع اليهود . وبجانب أنشطة البنك المعتادة كان البنك يقوم بإقراض الموظفين بضمان رواتبهم بفوائد مرتفعة جدا ، أدت إلى اضطراب معظم الموظفين المدينين إلى بيع أثاثات بيوتهم لسداد هذه الديون . وبالمناسبة لزم لفت الانتباه إلى أن هذا البنك غير البنك الذي أسسه أبناء عمومته في ١٨٧٥ بالقاهرة ، والذي يحمل اسم سوارس أيضا .

في نفس الفترة تم إنشاء بنك آخر باسم " حاييم يعيبس وولده " ، وأسسه إيزاك يعيبس مع والده حاييم يعيبس ، وفي ١٩٠٩ تغير اسم البنك - بعد وفاة الأب - إلى " بنك إيزاك ليون وأولاد إيلي يعيبس " ^(٤١٢) . ويبدو أن هذا البنك كان محدود النشاط ، ولم يستمر طويلا في المجال المالي لليهود في مصر .

ثالث وأخطر هذه البنوك ، في تلك الفترة وطوال النصف الأول من القرن العشرين ، وأشدها خطرا على الإطلاق ، هو " البنك الأهلي المصري National Bank Of Egypt " ، فقد تأسس هذا البنك بالقاهرة في ٢٥ / ٦ / ١٨٩٨ . ومركزه الرئيسي والإداري بالقاهرة ^(٤١٣) .

^{٤١١} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٣ ، ص ٧١ . op. cit., P. 413 .

^{٤١٢} أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : المرجع السابق ، ص ٦١ .

^{٤١٣} الإحصاء السابق : ص ٥٠ .

وبالتأكيد لم يكن هذا البنك أهليا أو مصرياً ، فقد كانت إدارته إنجليزية ، ولغته الرسمية هي الإنجليزية ، وكان كل موظفيه من الأجانب أو أو المتمصرين واليهود^(٤١٤) ، وكانت القرارات النقدية والهامة التي يقوم البنك بتنفيذها في مصر تتخذ في لندن^(٤١٥) ، دونما أى مراعاة لوجهة النظر المصرية أو المشاعر الوطنية^(٤١٦) ، كما أن اسم " البنك الأهلي ... " تعدد في دول كثيرة ، مما يدل على عالميته ، وأن هذا البنك ليس إلا فرع تابع .

إمتلك اليهود عند التأسيس ربع رأس المال ، بالإضافة إلى امتياز الاستغلال ؛ فقد حصل رافايل سوارس على امتياز إنشاء البنك الأهلي ، وفي ١٨٩٨ كان هو وأخوه أصحاب " بنك سوارس " يمتلكون خمسة وعشرين ألف سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات إنجليزية ، وكان رافايل سوارس في ذلك الوقت عضواً في هيئة التجار الماليين (المرابين) في مصر . فمن أجل زيادة استغلال هذا الامتياز ، قام بإقناع مستر إرنست كاسل Ernest Cassel البريطاني فاشترى أسهماً بخمسمائة ألف جنيه إنجليزي^(٤١٧) ، والذي كان فيكتور هراري باشا ممثلاً له في مصر ابتداء من ١٩٠٥^(٤١٨) ، وانضم إليهم كونستانتين ميشيل سالفاجو C.M.Salvago اليوناني ، الذي اشترى أسهماً بمائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات الاسترلينية فأصبح رأس المال مليون جنيه استرليني . وتم تحرير عقد التأسيس للبنك الأهلي المصري ، وعلى هذا الأساس أصبحت الإدارة الفعلية ، وتوجيه عمليات البنك تحت السيطرة اليهودية ، فحامل نصف أسهم رأس المال ينوب عنه يهودي ، وعائلة سوارس هي صاحبة الامتياز ، ولعلنا ندرك مدى الدهاء الذي يتمتع به بعض أفراد هذه العائلة ، حيث قام

⁴¹⁴ Maurice Fargeon : Les Juifs en Egypte , P.273 , 277 .

⁴¹⁵ Murray Harris : Egypt Under The Egyptians , P. 190 , P. 194 .

^{٤١٦} د.محمود الصياد وآخرون : بحث بعنوان الأمة العربية ، من " المجتمع العربي والقضية الفلسطينية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

^{٤١٧} د.نبيل عبد الحميد سيد احمد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود في مصر ، ص ٢٨ .

⁴¹⁸ Gudrun Kramer : op. cit.,P. 45 .

رافائيل سوارس أولا بالحصول على الامتياز لاستغلال البنك ثم بحث عن شريك آخر بريطاني ثرى وآخر يوناني ثرى أيضا ، وله أهميته ودوره البارز فى الطائفة اليونانية فى مصر (٤٢٠) .

وترجع خطورة هذا البنك أولا : لتحكم اليهود فى ثلاثة أرباع رأسماله واحتواء الربع الأخير ؛ ثانيا : لتبعية هذا البنك لانجلترا فبالإضافة إلى أن نصف رأسماله يملكه بريطاني فإنه قد أنشئ عن طريق بنك إنجلترا Bank of England الذى سيطر عليه اليهود وهو البنك الرسمى لبريطانيا العظمى (٤٢١) . وبدلا من أن ينصرف أثرياء مصر عن مثل هذا البنك تمشيا مع الاتجاه الوطنى المعارض للاحتلال الانجليزى لمصر ، حدث العكس ، فقد تهاقنوا على هذا البنك لإيداع أموالهم وبسخاء وثقة فى هذا البنك ، بل ونجد أن الحكومة المصرية نفسها تودع أموالها فيه ، رغم أن هذا البنك - وغيره من البنوك - ترسل الأموال لبلدانها الأصلية لتستثمرها هناك فى إنعاش وازدياد الصناعة فى مواطنها ، وأن هذه الأموال تقرض لهم بفوائد عالية بالرغم من أن إيداعات المصريين لم يكن لها فوائد (٤٢٢) ، وذلك راجع لموقف الشريعة الإسلامية من الربا وقد سبق أن ذكرنا أن محمد عبده أحل هذه الفوائد مما شجع معظم المودعين على الاستفادة منها .

وإذا ما تتبعنا تاريخ هذا البنك ، فسوف يتضح لنا حرص انجلترا على السيطرة على الاقتصاد المصرى من خلاله ؛ فنظام النقد المصرى - كالمتبع فى المستعمرات - قد تحول من قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالذهب (٤٢٣) ، اختياريا فى بادئ الأمر ثم أصبح إجباريا منذ ١٩١٤ ، وقد وافقت " نظارة المالية " حينئذ على ذلك ،

^{٤٢٠} المرجع السابق ، ص ٢٩ .

^{٤٢١} وليام جاى كار : " حجار على رقعة لشطرنج " ، ص ٧١ ؛ محمد رشدى : التطور الاقتصادى

فى مصر ، ج. ١ . دار المعارف ، ١٩٧٢ . ص ١٣٤ .

^{٤٢٢} د. لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٩٢ .

^{٤٢٣} راجع الفصل الثانى ص ٤٤ .

ويمكن أن نعلم من خلال الموافقة الفورية على شروط البنك الأهلي مدى وقوع الاقتصاد المصرى تحت السيطرة البريطانية ، ومدى الشكلىة فى اتخاذ القرارات والموافقات الفورية من الجانب المصرى ، فالمستشار المالى البريطانى بالطبع كانت سلطته فوق سلطة " ناظر المالية " ، ومنذوبو الحكومة لدى البنك الأهلي كانوا إما أجانب أو متمصرين أو يهوداً ، ومنهم فيكتور هرارى الذى كان فى نفس الوقت يمثل صاحب نصف رأس المال فى هذا البنك ، كما سبق الذكر ، فكيف إذن تسير الأمور وتستقيم لصالح مصر على هذا الحال ؟ ١١

من ناحية أخرى ، نجد أن مجلس إدارة البنك قد قرر فى ١٧ / ٥ / ١٩٠٤ - بعد مرور خمسة أسابيع على الاتفاق الودى - إلزام البنك بصرف القيمة الذهبية بالورق فى القاهرة فقط ، وصار هذا وفقاً لثلاثة فروع فى القاهرة على سبيل التجربة ، بحجة وجود متاعب ومصاعب تستدعى ذلك ، والهدف من ذلك هو الحد من الاستبدال وتعود الشعب على التعامل بالورق بدلاً من الذهب .

نلاحظ أيضاً أن إنجلترا قد افتعلت أزمة نقدية فى موسم القطن فى ١٩٠٦ بدعى وجود صعوبات فى نقل الذهب من إنجلترا إلى مصر لتمويل القطن ، فاقترح المحافظ البريطانى الجنسية والمقيم فى لندن - حسب النية المبيتة - إيداع الذهب لدى بنك إنجلترا مقابل الإقراج عن قيمته نقداً ورقياً فى القاهرة ؛ وقد وافقت " نظارة المالية " على ذلك . وبذلك تم نقل الرصيد الذهبى المصرى من غطاء الإصدار إلى بنك إنجلترا ، وهكذا تحكمت إنجلترا فى الذهب المصرى ، ومهدت لإحكام السيطرة على النقد المصرى وربطه بالكتلة الاسترلينية (١٢) .

وأخيراً كان البنك الأهلي المصرى بمثابة البنك المركزى للدولة ، فقد صار من حقه إصدار أوراق بنكنوت وإقراض الحكومة المصرية وحكومة السودان والمجالس البلدية ، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى من إقراض مقابل رهون فى المجال

^{١٢} محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ : ١٢٧ .

الزراعى ... إلخ ، وفتح حسابات جارية بفوائد ، وقبول الودائع والتجارة بالمعادن النفيسة (٤٢٤) .

سبق القول أن رأسمال البنك عند التأسيس بلغ مليون جنيه إنجليزى ، وهو ما كان يعادل تسعمائة وخمسة وسبعين ألفا من الجنيهات المصرية فى ذلك الوقت ، وازداد فى العام التالى إلى ١,٤٦٢,٥٠٠ جنيهها مصرى ، وفى ١٩٠٣ ارتفع إلى مليون وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات المصرية ، وفى العام التالى ازداد إلى ٢,٤٣٧,٥٠٠ جنيه مصرى ، وإلى ٢,٩٢٥,٠٠٠ ، أى ما يقرب من ثلاثة ملايين جنيه بريطانى فى ١٩٠٥ (٤٢٥) .

وإذا ما تتبعنا الجدول الآتى ، يتضح لنا كمية إصدارات البنك لأوراق البنكنوت بالجنيه المصرى من ١٩٠٠ : ١٩١٤ (٤٢٦) . ولنلاحظ القفزات التى حدثت فى الأعوام من ١٩٠٣ : ١٩٠٦ ، وعام ١٩١٤ .

| السنة | القيمة بالجنيه المصرى | السنة | القيمة بالجنيه المصرى |
|-------|-----------------------|-------|-----------------------|
| ١٩٠٠ | ١٢٥,٠٠٠ | ١٩٠٨ | ٢,٣٢٠,٠٠٠ |
| ١٩٠١ | ١٤٠,٠٠٠ | ٩ | ٢,٦٠٠,٠٠٠ |
| ٢ | ١٩٠,٠٠٠ | ١٠ | ٢,٧٠٠,٠٠٠ |
| ٣ | ٤٥٠,٠٠٠ | ١١ | ٢,٧٠٠,٠٠٠ |
| ٤ | ٨٣٠,٠٠٠ | ١٢ | ٢,٩٠٠,٠٠٠ |
| ٥ | ١,٧٠٠,٠٠٠ | ١٣ | ٢,٧٠٠,٠٠٠ |
| ٦ | ٢,٧٥٠,٠٠٠ | ١٤ | ٨,٢٥٠,٠٠٠ |
| ٧ | ٢,٦٠٠,٠٠٠ | | |

^{٤٢٤} الإحصاء السابق ، نفسه .

^{٤٢٥} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ٤٢ .

^{٤٢٦} الإحصاء السابق : ص ٤٤ ، ٤٥ .

ثانياً : حتى قيام الحرب العالمية الأولى :

أ. الموقف العام :

على الرغم من أن نهايات القرن التاسع عشر كانت مبشرة لليهود بتقوية السلطة البريطانية في مصر والتي ثبتتها باتفاقية ١٨٩٩ الخاصة باستعادة الجيش المصري في السودان فقد كان لبداءيات القرن العشرين معنى خاص ، ووجهات نظر اختلفت عن السنوات السابقة ؛ فها هو العالم يبدأ القرن الأخير من الألف الثانية بمشاعر متناقضة ومتباينة ، بين المحاولات الدائبة من الرأسماليين والساسة في أوروبا لإحكام لسيطرة على العالم النامي واستغلاله بأقصى ما يمكن ، وبين القوى الوطنية في العديد من الدول الخاضعة تحت الاحتلال لنفض الغبار عن أراضيها وتطهيرها من دنس الاحتلال . وعلى الرغم من تقبل العالم لفكرة قيام حرب كبرى - بسبب توتر الأجواء العالمية سواء في الشرق الأقصى أو بين الدول الأوروبية نفسها - فقد كانت هذه الفكرة مستقرة وراء سحابة ضخمة عالية تمر ببطء شديد .

وساعد على ذلك أن مصر شهدت بعض الأحداث الساخنة والتي حملت في طياتها معان كثيرة تؤذى مشاعر الوطنيين المصريين ابتداءاً من زيارة لجنة بريطانية يهودية في آخر يناير ١٩٠٣ ، لدراسة إمكانية جعل سيناء مستعمرة لليهود كخطوة أولى للاقتراب من فلسطين^(٤٢٧) ولكن لحسن الحظ أثبتت دراسات هذه اللجنة العلمية أن تكلفة هذه العملية الاستعمارية سوف تكون باهظة للغاية ، خاصة فيما يتعلق بالزراعة والمياه . وبعد أشهر قليلة من هذه الزيارة جاء هرتزل بنفسه للقاهرة لمناقشة هذا الأمر مع المندوب السامي البريطاني ، لورد كرومر ، ومع الحكومة المصرية^(٤٢٨) . ومروراً بالاتفاق الودي في ١٩٠٤ والذي أشرنا إليه من قبل . وبعام ١٩٠٦ الذي شهد حدثين خطيرين : أحدهما مشكلة طابا الحدودية بين

^{٤٢٧} كامل زهيري : النيل في خطر ، ط. ١ ، العربي للنشر والتوزيع ، ص ٥٩ .

^{٤٢٨} Israel Pocket Library : Zionism , p. 84 .

مصر والسلطنة العثمانية ، التي حاول اليهود الاستفادة منها والغوص في الوحل عندما عرض وولفسون Wolffsohn الزعيم الصهيوني في تلك الفترة ، على السلطات البريطانية إقترح بإنشاء مستوطنة يهودية في سيناء ، ولكن لحسن الحظ أيضا فإنهم لم يجدوا أذانا صاغية ^(٤٢٩) ، وسوف نرى فيما بعد أن عام ١٩٠٦ على الرغم من أنه كان بداية لأزمة مالية عالمية إلا أنه سجل أكبر عدد من الشركات في الفترة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ؛ والحدث الثاني هو حادثة دنشواي الشهيرة . ثم الأزمة المالية العالمية التي أشرنا إليها من قبل أيضا . وخلق السلطان عبد الحميد الثاني في إبريل ١٩٠٩ ، الأمر الذي قوى من النفوذ اليهودي وأشعل الغضب في نفوس المصريين خاصة ^(٤٣٠) .

وفي الوقت الذي أحجم فيه بعض الرأسماليين عن إقحام أموالهم في مجالات ربما تنهار إذا ما وقعت الحرب المنتظرة ، نجد أن البعض الآخر وهم أصحاب البنوك اليهود لم يفعلوا مثلهم ، بل اتجهوا بكل الثقة في هذا الطريق منشئين بعض البنوك التي استطاعت أن تتحكم في الاقتصاد في مصر . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن رجال البنوك الكبرى اليهود لا يهابون الحروب ، بل هم الذين يسعون لإشغالها لأنهم بشكل أو بآخر هم المستفيدون في النهاية .

وقد شارك اليهود في تأسيس حوالي سبع وثلاثين شركة من الشركات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة . وسوف نلاحظ أن الرقم (٧) لعب دورا كبيرا في تحديد مؤسسي أو أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة لليهود ، وجدير بالذكر أنه قبل كتابة هذا العمل تم طرح هذه الفكرة (الرقم ٧) على أستاذ جامعي فاضل ومتخصص في الدراسات اليهودية ، وعلى محام كبير يعمل في مجال الشركات ؛ رفض الأول هذه الفكرة على أساس أنها غير معقولة وأن هذا مجرد استنتاج لا أساس له من الصحة ، وعلق الثاني بأن الرقم الفردي يلعب دورا أساسيا في تحديد

⁴²⁰ op. cit., P. 89 .

^{٤٣٠} هـ . ل . فيشر : تاريخ أوروبا في عصر الحديث ، ط . ٨ ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤٨ ،

أعضاء مجالس إدارات الشركات للحاجة لحكم فيصّل عند الاقتراع . فأما بالنسبة للرد على الرأى الأول - مع كامل تقديرى الشخصى لصاحبه - فأعتقد أن الإثباتات التى جاءت فى الفقرة الخاصة بالرقم ٧ - فى الفصل الأول - تثبت أن الرقم (٧) ليس مجرد استنتاج بل هو رقم مقدس عند اليهود ، وإنما صاحب الرأى استبعد ذلك حتى لا نبالغ فى تقدير الأشياء ولا نكون ملكيين أكثر من الملك ؛ وبالنسبة للرأى الثانى فإن ما ذكره صاحبه لا يستلزم الرقم ٧ ، بل أى رقم فردى كأن يكون ثلاثة أو خمسة أو تسعة ... إلخ .

فمن مجموع السبع وثلاثين شركة سابقى الذكر ، كان منها ثمان وعشرون بلغ أعضاء مجلس الإدارة أو مؤسسى الشركة سبعة أفراد فى كل شركة ، وإن زاد الرقم عن سبعة أعضاء أو مؤسسين ، يكون عدد اليهود سبعة فى أحيان كثيرة .

ب . الشركات التى أقامها اليهود أو شاركوا فى تأسيسها :

وظل أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات محجّمين عن المشاركة حتى إبريل ١٩٠٤ ، حيث لم يتم العثور على ما يفيد إنشاءهم للشركات قبل هذا التاريخ . مع الوضع فى الاعتبار أن بعض هذه الشركات كانت عبارة عن محلات ، والبعض الآخر شركات محدودة ، والبعض الثالث شركات كبرى . ففى هذا الشهر تم تأسيس شركتين : الأولى هى " شركة استكشاف حفر الآبار الارتوازية بمصر The Artesian Boring and Prospecting Co. " برأسمال قدره خمسمائة جنيه مصرى مقسمة على أربعمئة سهم ، أى أن السهم الواحد كان يساوى جنيها مصرىا وربيع الجنيه ، وقام بتأسيس هذه الشركة سبعة أفراد منهم مصرى واحد يدعى حنفى أفندى نجيب ؛ ومن الأجانب الست كان هناك ثلاثة من اليهود من عائلات بلوم Blum ، تيديسكى Tedeschi ، ومائير Mayer ، وكان اثنان من هؤلاء الثلاثة يمتلكون مائتين وعشرين سهما ، أى ما يساوى مائتين وخمسة وسبعين جنيها ، أى أكثر من

نصف رأس المال ^(٤٣١) ، ويعتقد أن نشاط هذه الشركة كان محدودا للغاية بسبب ضالة رأس المال ، وربما لأسباب أخرى .

الشركة الثانية هي " شركة وادى كوم امبو المساهمة Societe Anonyme de Wadi Kom - Ombo " وكانت تمتلكها عائلات قطاوى ، ورولو ، وموصيرى ؛ وكانت مجموعة من هؤلاء تمتلك شركة أخرى بنفس الاسم لإنتاج السكر يبق ذكرها ، وكان مركز الشركة الأولى الرئيسى والإدارى بالقاهرة فى عمارة الإيموبيليا رقم ٢٦ شارع شريف ^(٤٣٢) . وجدير بالذكر أن هذا العقار كان مقرا لمكاتب شركات أخرى يسيطر عليها اليهود ، وكان من أكثر العقارات السكنية شهرة لفترة طويلة .

ومن المهم الإشارة إلى حدث هام لم ينتبه إليه أو بالأحرى لم يتعرض له أحد سوى الكاتب الصحفى كامل زهيرى فى كتابه الرائع " النيل فى خطر " فهو يذكر أنه بعد المحاولات الفاشلة للصهاينة لتأسيس مستعمرة يهودية فى شبه جزيرة سيناء ، اتجهوا لتأسيس مستعمرة أخرى فى كوم امبو وقد نشرت جريدة الأهرام فى ١٩٠٣ خبرا بهذا الشأن أورد صورته فى كتابه ^(٤٣٣) . وبناء على ذلك فإن الحركة الصهيونية Zionism Executive بزعامة تيودور هرتزل Theodor Herzl قد حاولت من جانب آخر لإيجاد بديل فى جنوب مصر فسعت عن طريق غير مباشر لتكوين هذه الشركة لشراء مساحات كبيرة من الأراضى تمهيدا لتحويلها إلى مستعمرة يهودية ، خاصة وأنه كانت هناك من قبل شركة تكرير السكر التابعة لليهود أيضا . ولكن يبدو أن موت هرتزل حال دون استكمال هذه الخطة ، لأنه كان بمثابة دينامو هذه الحركة التى تأثرت كثيرا بموته . ولسوف نلاحظ من الحديث القادم كم اهتمت هذه الشركة بإنشاء المساكن والمرافق للعمال تمهيدا لاستغلالها فيما بعد ، وقد انفردت وحدها بهذا الأمر دون سائر الشركات .

^{٤٣١} محفظة ١ / ب : مجموعة ٣٥٥ شركات وجمعيات ، مايو ١٩٠٤ .

^{٤٣٢} إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٤٥ .

^{٤٣٣} كامل زهيرى : النيل فى خطر ، ط. ١ ، العربى للنشر والتوزيع . ص ٦٠ .

وقد تأسست هذه الشركة برأسمال قدره ثلاثمائة ألف جنيه إيجليزى ، وفور تأسيسها اشترت الشركة من الحكومة المصرية ثلاثين ألف فدان^(٤٣٤) فى منطقة كوم امبو^(٤٣٥) بسعر مائتى مليم للفدان الواحد فى ذلك الوقت^(٤٣٦) ، كان منها واحد وعشرون ألف فدان صالحة للزراعة ، وتم زراعة اثنى عشر ألفا من هذه المساحة ؛ كما ثبتت الشركة عددا من الطلبات وأقامت عددا من الطرق بلغت فى ١٩٠٦ حوالى ثمانية وأربعين كيلو مترا من خطوط السكك الحديدية ، بالإضافة إلى خمسين كيلو مترا من الطرق الزراعية ، وواحد وتسعين كيلو مترا من الترع والمصارف ؛ كذلك شيدت مبانى لسكنى الفلاحين ، ومباني أخرى كمحلات ، ومستشفى ومسجد ... إلخ ؛ وفى ١٩٠٧ ازداد رأس المال إلى سبعمائة وخمسة وسبعين ألفا^(٤٣٧) ثم ازداد فى ١٩١١ إلى ٩٥١,٦٦٨ جنيه مصرى ، وفى ١٩١٤ - ١٩١٥ - بداية الحرب العالمية الأولى - وصل رأس المال إلى مليون جنيه مصرى^(٤٣٨) .

وكان من الطبيعى أن تتعاون هذه الشركة مع شركة وادى كوم امبو المساهمة لمعامل تكرير السكر ، فقد تم عقد اتفاق فى منتصف ١٩١٠ بين الشركتين ، على أن تقوم الأولى بتوريد قصب السكر من مزارعها للشركة الثانية ، وكان مقدار الدفعة الأولى التى تم توريدها ٥٢٩٨٦ طنا من القصب ، وفى نفس الوقت قامت الشركة بزيادة المساحة المنزرعة بالقصب إلى ٥٣٤٩ فدانا ؛ وفى ١٩١٣ بدأت

^{٤٣٤} يذكر البعض مثل جودرون كيرمر فى كتابها The Jews in Modern Egypt ص ٤١ ؛ وكذلك فى تصريح للمهندس محمد عزت عبد الوهاب وكيل وزارة الإصلاح الزراعى فى ١٩٦١ ، أن الشركة اشترت سبعون ألف فدان .

^{٤٣٥} الإحصاء السابق ، نفسه .

^{٤٣٦} الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠١٩٧ ، ١٩٩١/١٢/٢٣ (باب مصر قبل ٣٠ سنة) ص ٨٢ ، تصريح للمهندس محمد عزت عبد الوهاب .

^{٤٣٧} يذكر The Stock Exchange Year-book of Egypt أن رأس المال بلغ فى ١٩٠٧ مليون جنيه ، ويبدو أن التثبت على واضعه الأمر فى التاريخ مع عام ١٩١٤ - ١٩١٥ .

^{٤٣٨} الإحصاء السابق : ص ١٤٨ .

الشركة في زراعة القطن ، كما طورت من أنشطتها وولجت في عدة مجالات أخرى بعد ذلك ^(٤٣٩) .

في ١٩٠٥ ، تكونت ثلاث شركات كان لليهود سيطرة كبرى عليها ؛ ففي مارس قامت مجموعة (رولو - قطاوى - موصيرى) بإنشاء " شركة أراضي الشيخ فضل العقارية Societe Fonciere du Domaine de Cheikh Fadl " في المنيا بصعيد مصر ؛ وكان مكتب الشركة الرئيسى والإدارى فى رقم ٨ شارع طلعت حرب بالقاهرة ^(٤٤٠) . وقد بدأت هذه الشركة برأسمال قدره ٨,٦٢٥,٠٠٠ فرنك فرنسى ، ازداد فى نفس السنة إلى خمسة عشر مليون فرنك ، أى ما يعادل ٥٧٨,٦٢٥ جنيه مصرى فى ذلك الوقت ^(٤٤١)؛ وقامت الشركة عند تأسيسها باستصلاح حوالى ٨,٨٠٥ فداناً من الأراضي فى نفس المنطقة التى تحمل الشركة اسمها ^(٤٤٢) . وجدير بالذكر أن هذه الشركة لم تقم ببيع أراضيها للفلاحين ، بل كانت تقوم بتأجير أراضيها للفلاحين بطريق المشاركة ^(٤٤٣) ، فهى بذلك كانت تستغل الفلاح وتحتفظ فى نفس الوقت بأراضيها .

وقامت مجموعة مكونة من سبعة من الأجانب بتأسيس " شركة فنادق مصر العليا The Upper - Egypt Hotels Co. " فى إبريل ، وكان من هؤلاء السبعة شخص يدعى شارل بايهلر Charles Baehler وهو من أصحاب الفنادق اليهود فى مصر ^(٤٤٤) ، وكان يمتلك وحده ٢٠,٧٥٠ سهماً من مجموع خمس وخمسين ألفاً أى حوالى ٣٧,٧ ٪ من مجموع الأسهم ؛ بالإضافة إلى شخص آخر يعتقد أنه من

^{٤٣٩} الإحصاء السابق : ص ١٤٧ .

^{٤٤٠} إحصاء شركات مساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٢٩ : The Stock Exchange Year - book of Egypt , op. cit., P. 188 .

^{٤٤١} إحصاء شركات مساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٢٤ .

^{٤٤٢} الإحصاء السابق : ص ١٢٢ ؛ إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٢٩ .

^{٤٤٣} إحصاء شركات مساهمة فى مصر : ١٩٤٢ ، ص ١٢٣ .

^{٤٤٤} حوار مع السيد / سالومون ناتان .

اليهود فاسمه فرديناند باننود Ferdinand Pagnon وهو الاسم الذى يمكن أن يكون تحريف لاسم بانون Panon اليهودى ؛ وهو أيضا يمتلك نفس العدد من الأسهم التى يمتلكها سالفه ، أى أن الاثنين معا امتلكا ٤١,٥٠٠ من مجموع الخمس وخمسين ألفا من الأسهم التى بلغت قيمتها المالية مائتين وعشرين ألفا من الجنيهاات المصرية ، قيمة رأسمال الشركة ، فكان السهم بذلك يساوى خمسة وعشرين قرشا ؛ أى كانا يمتلكان وحدهما ما يربو على ٧٥ ٪ من رأس المال . أما باقى المساهمين فمن غير اليهود (٤٤٥) .

وبالنسبة للشركة الثالثة التى تأسست فى عام ١٩٠٥ ؛ فهى " شركة معامل الأرز بالإسكندرية ورشيد Rosetta and Alexandria Rice Mills Company " وتأسست فى ديسمبر بين سبعة من اليهود ، منهم اثنان من عائلة بهرند : الأول من رعايا ألمانيا وكان يمتلك محلا تجاريا معروفا فى ذلك الوقت باسم " بهرند وشركاه " بالإسكندرية ؛ وكان الثانى يعمل فى نفس المحل ولكنه من رعايا إنجلترا ، كما كان وكىلا فى هذه الشركة لأكثر من مساهم من اليهود بالإضافة إلى وكالته عن " يونيون بنك " فرع فيينا ، أما باقى المساهمين فمن عائلات حزان ، وفيفانتى ، ولوتزاتو ، وساكس ، وطوبى ، واشكنازى . وكانوا جميعا مقيمين بالإسكندرية فى ذلك الوقت ، وبالتالى كان مكتبها الرئيسى والإدارى بالإسكندرية فى ١٦٤ طريق ٢٦ يوليو الآن ؛ وقد شيدت هذه الشركة مضارب للأرز فى الإسكندرية ، فى شارع قنال المحمودية بكرموز ؛ ومضارب أخرى فى رشيد والمنصورة . وبلغ رأسمالها عند التأسيس حوالى ٥٨,٥٠٠ جنيه مصرى (٤٤٦) .

وقد بلغ النشاط الاقتصادى لليهود ذروته فى ١٩٠٦ ؛ فقد أسسوا فى هذا العام وحده أربعة عشر شركة منهم ست شركات فى شهر يوليو فقط . وشهد شهر فبراير

٤٤٥ " محفظة : ١ / ب . : مجموعة مجلس النظار ، شركات وجمعيات ، فى ١٣ / ٤ / ١٩٠٥ ، دار

الوثائق .

٤٤٦ الإحصاء السابق : ص ٦٨٦ - ٦٨٨ ؛

op. cit., PP. 311 . 312 .

تكوين أول شركتين : الأولى فى بدايتها وهى " شركة المشروعات العقارية والأعمال " بالقاهرة ، بين سبعة من الأجانب من بينهم يهودى واحد من عائلة فيس vais وكان يحمل الجنسية الفرنسية (٤٤٧) .

والثانية " شركة عمل وبيع الأحجار الصناعية للمباني " بين سبعة عشر مساهما من بينهم أربعة من اليهود ، ومن الأربعة فردان مستقلان ، وشركتان يهوديتان : الأولى هى " ر. رولو وأولاده وشركاه " ؛ والثانية " سليناس إخوان " . أما الأفراد فالأول من عائلة قطاوى والثانى يهودى ألمانى مقيم بالإسكندرية ويدعى شارل شولر (٤٤٨) .

وفى الشهر التالى تكونت شركتان أيضا : الأولى هى " شركة الأوتوموبيل والأمنيوبوس بالقاهرة " بين ثمانية من الأجانب منهم اثنان من اليهود : الأول روسى يحمل الجنسية اليونانية ، والثانى من عائلة قطاوى (٤٤٩) . وكان رأس المال هذه الشركة عند التأسيس مائة ألف جنيه مصرى ، أخذ فى الانخفاض ابتداء من ١٩١٢ .

كانت وسائل هذه الشركة عبارة عن سيارات وعربات ذات دواب لنقل الركاب فى بعض أحياء وشوارع القاهرة . ومن جانب آخر لم تكف الشركة بهذا النشاط بل اتجهت إلى المجال العقارى واستثمرت جزءا كبيرا من رأسمالها فى شراء الأراضى ثم تقسيمها وبيعها ، من ذلك أرض لها فى بولاق بلغت مساحتها ستة آلاف متر مربع ، وأرض أخرى فى جزيرة بدران مساحتها خمسة عشر ألفا من المتر المربع (٤٥٠) . وكان مركزها الرئيسى والإدارى بالقاهرة (٤٥١) .

٤٤٧ الوقائع المصرية : غمرة ١٤ ، السنة ٧٥ ، فى ١٠/٢/١٩٠٦ ، ص ٢٢٥ .

٤٤٨ الوقائع المصرية : غمرة ١٥ ، السنة ٧٥ ، فى ١٢/٢/١٩٠٦ ، ص ٢٤٩ .

٤٤٩ الوقائع المصرية : غمرة ٣٥ ، السنة ٧٦ ، فى ٣١/٢/١٩٠٦ ، ص ٦٢٥ .

٤٥٠ الإحصاء السابق : ص ٢٨٨ : ٢٩٠ .

٤٥١ إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ٢٩٢ .

والشركة الثانية هي " الشركة المصرية لنشر الإعلانات " شارك في تأسيسها سبعة من الأجانب ، ومن هؤلاء السبعة أربعة من اليهود ، ومنهم ثلاثة من عائلة فيشر وهي عائلة يهودية من المجر ، أما الرابع فمن عائلة قطاوى وكان يحمل الجنسية الإيطالية (٤٥٢)

أيضا في مايو من نفس العام ، تكونت شركتان منهما شركة للنشر : فالشركة الأولى تأسست في الإسكندرية (٤٥٣) ، بين سبعة من الأجانب وهي " الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا Societe Generale d'Electricite et de Mecanique ". وكان من هؤلاء السبعة ، خمسة من اليهود (٤٥٤) . وقد تأسست برأسمال قدره خمسون ألفا من الجنيهات الإنجليزية ، وفي ١٩٠٨ انخفض رأس المال إلى ٢٩،٨٤٠ جنيه إنجليزي ، واستمر هذا الانخفاض بعد ذلك (٤٥٥) .

أما الشركة الثانية فهي " شركة النشر المصرية Societe de Publication Egyptiennes " وقد تأسست بالإسكندرية (٤٥٦) بين سبعة من الأجانب منهم اثنان من اليهود برأسمال قدره أربعة وعشرون ألفا من الجنيهات المصرية ، وابتداء من ١٩٠٩ تم تخفيض رأس المال فأصبح في ١٩١١ - ١٩١٢ حوالي ١٤،٤٦٠ جنيه مصري (٤٥٧) . وتركز نشاط هذه الشركة في طباعة الكتب وتصنيع الدفاتر . وكان المكتب الرئيسي والمصنع في رقم ٩٠ شارع الفراهدة بمنطقة اللبان بالإسكندرية (٤٥٨) .

٤٥٢ الوقائع المصرية : غمرة ٣٤ ، السنة ٧٦ ، في ١٩٠٦/٣/٢٨ ، ص ٦٠١ .

٤٥٣ إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٢ ، ص ٦٢٢ .

٤٥٤ الوقائع المصرية : غمرة ٥٧ ، السنة ٧٦ ، في ١٩٠٦/٥/٢٦ ، ص ١٠٢٣ .

٤٥٥ الإحصاء السابق : ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ .

٤٥٦ الإحصاء السابق : ص ٦٩٤ .

٤٥٧ الإحصاء السابق : ص ٦٩٦ .

وفى يوليو تم تأسيس " الشركة المصرية للمكابس الألمانية " فى الإسكندرية بين ثمانية من الأجانب نصفهم من اليهود ، ومن هؤلاء اليهود اثنان كانا يعملان مديرين لفرع " بنك الشرق الألمانى " بالإسكندرية ، وكانت مساهمتها فى هذه الشركة بهذه الصفة (٤٥٩) .

وفى نفس اليوم الذى تأسست فيه الشركة السابقة ، تم تأسيس " الشركة المصرية السويسرية للأعمال الحديدية " بين سبعة من الأجانب منهم اثنان من اليهود ، أحدهما يوسف أصلان قطاوى بك (٤٦٠) .

وقد تأسست " شركة النور والقوة الكهربائية Electric Light and Supply Co. " فى نفس اليوم أيضا . وفور تأسيسها حصلت على حق استغلال أعمال " الشركة الإنجليزية السويسرية Anglo-Swiss Technical " مقابل مبلغ ٨٨٤٩ جنيه مصرى ، كما أنها تعاملت مع " شركة ليون للكهرباء " وارتبطت بالتسعييرة الخاصة بها (٤٦١) ، وانحصر مجال عملها فى مد منطقة الأريكية بالتيار الكهربائى (٤٦٢) .

وقام بتأسيس هذه الشركة سبعة من الأجانب منهم خمسة من اليهود ومن هؤلاء اليهود اثنان من عائلة قطاوى والأخيران من عائلات إسماعلون وموصيرى وسوارس (٤٦٣) وكان رأس المال هذه الشركة عند التأسيس ستة وثلاثين ألفا من الجنيهات المصرية ، وأخذ رأس المال فى يتناقص تدريجيا سنويا رغم وفرة الأرباح (٤٦٤) ، وجدير بالذكر أن أحد المساهمين وهو أدولف هيس ، كان والد رودولف هيس مساعد هتلر (٤٦٥) .

٤٥٩ الوقائع المصرية : غمرة ٨٣ ، السنة ٧٦ ، فى ١٩٠٦/٧/٢٨ ، ص ١٤٥١ .

٤٦٠ الوقائع المصرية : غمرة ٧٧ ، السنة ٧٦ ، فى ١٩٠٦/٧/١١ ، ص ١٣٤٣ .

٤٦١ الإحصاء السابق : ص ٧٠٦ ، ٧٠٧ .

٤٦٢ op. cit., P. 99.

٤٦٣ الوقائع المصرية : غمرة ٧٨ ، السنة ٧٦ ، ص ١٣٥٩ .

٤٦٤ الإحصاء السابق : ص ٧٠٩ .

٤٦٥ لقاء مع السيد / سالومون ناتان .

وتم تأسيس " الشركة المالية لأراضى مدينة القاهرة " فى منتصف يوليو بين سبعة أفراد منهم مصرى واحد ، كان يدعى أحمد خيرى بك وهو من أصحاب الأملاك ، وأربعة من اليهود ثلاثة منهم من عائلة قطاوى وكان اثنان من هذه العائلة حاصلين على الجنسية النمساوية ، أما الثالث فكان حاصلًا على الجنسية الإيطالية^(٤٦٦) .

وبعد يومين من تأسيس الشركة السابقة تكونت " شركة بالاس أوتيل المصرية " بين سبعة من الأجانب ، منهم أربعة من اليهود ، وكان ثلاثة من هؤلاء اليهود حاصلين على الجنسية الفرنسية ، والرابع حاصل على الجنسية الروسية ومن أصحاب الأملاك فى مصر^(٤٦٧) .

وفى نفس الفترة قام أيضا سبعة أجانب منهم ثلاثة من اليهود بتأسيس " الشركة المصرية لعمل الكتل وأرضية المباني بالأسمنت " وهم من عائلات قطاوى ، وإسماعلون ، ورولو^(٤٦٨) .

وفى أغسطس تكونت " شركة توليد الكهرباء وصنع الثلج The Electricity and Ice Supply Company " بين سبعة أجانب منهم أدولف هيس الالماني سابق الذكر ، وشخص واحد يهودى فرنسى كان يدعى الفريد بروهلما^(٤٦٩) .

وقد تأسست هذه الشركة برأسمال قدره أربعة وأربعون ألفا من الجنيهات المصرية . وكان لهذه الشركة مصانع للثلج فى الاسماعلية والسويس وأبى صوير وأبى قير . مماكان يضر عليها الأرباح الوفيرة^(٤٧٠) .

كذلك فقد أسست مجموعة مكونة من بعض الأجانب وبعض المصريين من مسلمين وأقباط ويهود " شركة المساكن الاقتصادية المصرية The Egyptian

^{٤٦٦} الوقائع المصرية : ثمة ٨٢ ، السنة ٧٦ ، فى ١٩٠٦/٧/٢٥ ، ص ١٤٢٨ .

^{٤٦٧} المصدر السابق ، نفسه .

^{٤٦٨} المصدر السابق ، ص ١٤٢٧ .

^{٤٦٩} الوقائع المصرية : ثمة ١٠٣ ، السنة ٧٦ ، فى ١٩٠٦/٩/١٥ ، ص ١٧٩٧ .

^{٤٧٠} الإحصاء السابق : ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

Economical Residencies Company "بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٠٦ . وبلغ عدد الأسهم المؤسسة للشركة خمسة وعشرين الفا ، مقسمة على ستة أفراد منهم يهودى كان يمتلك مع شخص آخر ١٠٠٠ سهم من هذه الأسهم أى ٤٥,٦ ٪ من نسبة هذه الأسهم^(٤٧١) ، وتكون مجلس الإدارة من سبعة أفراد كان منهم ثلاثة من اليهود : الأول من عائلة يعيبس ، وهو المساهم سابق الذكر ، والثانى من عائلة نجار ، والثالث من عائلة عذرى ، وكانوا حاصلين على الجنسية الإيطالية^(٤٧٢) .

وفى ١٩٠٧ ، عام الأزمة المالية ، تكونت شركة واحدة هى " الشركة المصرية للأعمال الهندسية الصحية " بين سبعة من الأجانب منهم خمسة من اليهود ، ومن هؤلاء اثنان من عائلة سوارس يحملان الجنسية الإيطالية ، وآخر من عائلة بلوم ويحمل الذى لجنسية الفرنسية ، أما الآخران فأحدهما من عائلة باك ، والثانى من عائلة نحمدان ، وكانا حاصلين على جنسية النمسا والمجر ، وكانوا جميعا مقيمين بالإسكندرية ما عدا فيليب باك فكان مقيما بالقاهرة^(٤٧٣) .

كما تم تكوين ثلاث شركات فى ١٩٠٨ . منها " شركة الحمامات الكبيرة " وهى الشركة الأولى وقد تم تسجيلها فى مايو بين سبعة من الأجانب منهم اثنان من اليهود من عائلة قطاوى : فالأول هو جوزيف قطاوى بك ، والثانى هو أدولف قطاوى ، وكان يعمل سمسارا بالبورصة وفى نفس الوقت كان مديرا بهذه الشركة . وكان رئيس مجلس إدارة هذه الشركة يونانيا ؛ والمدير المفوض طبيباً إيطاليا الجنسية . وتكونت هذه الشركة برأسمال قدره ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون جنيهاً مصرياً ، كان نصيب جوزيف قطاوى مائتين وخمسين جنيهاً ، وأدولف عشرين جنيهاً فقط أى

^(٤٧١) تكون مجلس الإدارة من سبعة أفراد ، وبلغ عدد المساهمين فى رأس المال ستة فقط بالرغم من تقسيم الأسهم على سبعة أقسام . فقد شارك جوزيف يعيبس بمبلغ ثلاثة آلاف وثمانمائة سهم ، وبول أوزيول Paul Oziol بنفس المبلغ ؛ وشرك الاثنان مرة أخرى فى قيمة نفس الأسهم كنصيب المساهم السابع باسميهما مشتركين ، فأصبح للثنين أسهم بقيمة ثلاثة .

^(٤٧٢) محفظة : ١ / ب : مجموعة ٤٤٣ شركات وجمعيات ، فى ١٠/١/١٩٠٧ ، دار الوثائق .

^(٤٧٣) الوقائع المصرية : غرة ٢٧ ، السنة ٧٧ ، فى ٩/٢/١٩٠٧ ، ص ٥٢٥ .

أن نصيب الأول كان ٦,٦ ٪ والثاني نصف بالمائة ، وبذلك يصبح نصيب الاثنين حوالى سبعة بالمائة ولذا يبدو أن هذه الشركة لم تكن شركة بمعنى الكلمة بل مجرد حمامات من التى كانت معهودة فى تلك الفترة وأنها لم تكن مجدبة لاشتراك اليهود فيها برأسمال ضئيل فهو مجرد تواجد فى هذه الشركة .

كذلك فى نهايات نوفمبر تأسست " معامل الجبس بجهة البلاح " وأطلق عليها فيما بعد " جباسات البلاح " . وقد تأسست عند التأسيس طريق مجوعة من الأجانب من بينهم يهودى واحد من عائلة أجيون Aghion وكان يحمل الجنسية الفرنسية^(١٧٤) . وفى نفس الفترة ، تكونت " شركة المهندسين المصرية ليمتد " بمشاركة شخصين أحدهما يهودى والثانى انجليزى . وكان لهذه الشركة ورشتان بالمنصورة ؛ وتعددت أنشطة هذه الشركة فبجانب امتلاكها لمسبك للمعادن وهونشاطها الأساسى ، كانت تقوم تقوم باستيراد جميع أنواع الآلات المطلوبة للسوق المصرى وتصريفها من خلال محلين للشركة أحدهما فى القاهرة والآخر فى المنصورة ؛ وكانت تعمل أيضا فى مجال المقاولات وإنشاءات الكبارى^(١٧٥) .

وشهد عام ١٩٠٩ تكوين شركتين أخرتين . فى مارس تأسست " شركة السباغ المصرية The Manure Company of Egypt " بين سبعة كان أحدهم مصرى يدعى حنفى بك ناجى ، واثنان من اليهود أحدهما من عائلة بلوم وكان يحمل الجنسية السويسرية ؛ وجدير بالذكر أن الأجانب الست كان منهم أربعة يحملون الجنسية السويسرية ومقيمين بالقاهرة ، وانجليزيين كانا مقيمين بأسىوط .

كان أحد السويسريين يمتلك " شركة لنقل المواد البرازية بمدينة القاهرة ليمتد"^(١٧٦) Cairo Sewage Transport Co. التى انضمت إلى هذه الشركة عند التأسيس ؛ وامتدت خدمات هذه الشركة إلى القاهرة ، وبورسعيد ، وطنطا ، والمنصورة .

^{١٧٤} الوقائع المصرية : نمرة ١٣٧ ، السنة ٧٨ ، فى ١٩٠٨/١٢/٥ ، ص ٢٥٦٣ .

^{١٧٥} إعلان فى الوقائع المصرية : نمرة ٣٧ ، السنة ٧٩ ، فى ١٩٠٩/٤/١٠ ، ص ٧٩٠ وصفحات

أخرى .

^{١٧٦} الوقائع المصرية : نمرة ٣٣ ، السنة ٧٩ ، فى ١٩٠٩/٣/٢٩ ، ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .

وكان لها ثلاثة مصانع لاستخراج السماد العضوى : أحدهما بالقاهرة ، والثانى بالاسماعيلية ، والثالث فى دمنهور . ولنا ملحوظة لاقّة للنظر وهى أن المدن التى امتدت إليها خدمات هذه الشركة توجد بها أعداد كبيرة من اليهود !!

تأسست هذه الشركة برأسمال قدره خمسة آلاف جنيه مصرى ، ثم ازداد فى نفس السنة إلى واحد وعشرين ألفا ، وفى ١٩١٠ إلى ثلاثين ألفا ، وفى ١٩١٢ إلى أربعين ألفا . وقد استغلت الشركة أرباحها السنوية الهائلة واستثمرتها فى شراء مساحات كبيرة من الأراضى (٤٧٧) .

أما " شركة إتحاد الزراعيين بالقطر المصرى L'Union Syndicate des Agriculteurs d'Egypte " فقد تكونت فى ديسمبر ؛ وواضح من الاسم أنها نقابة أو اتحاد نقابى ، ولكنها فى الواقع كانت شركة ، وربما تأسست عند التأسيس طريق نقابة الزراعيين ؛ فقد صدر فرمان تأسيسها فى ١٧ / ٤ / ١٩٠٥ ، وأعلنت رسميا فى ٨ / ١٢ / ١٩٠٩ . وتكون أول مجلس إدارة من أحد عشر فردا ، منهم ثلاثة فى مناصب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير العام ، وكان فكتور موصيرى هو نائب الرئيس ، أما الثمانية الباقون فقد مثلوا الأعضاء العاديين لمجلس الإدارة ، وكان منهم اثنان من اليهود أحدهما هنرى نوس ، والثانى جوزيف قطاوى ؛ ومسلم واحد يدعى حسين يوسف (٤٧٨) .

وفى عام ١٩١٠ تكونت أيضا شركتان : الأولى تأسست فى يوليو بالقاهرة وهى " شركة الزجاج والمرايات المصرية " بين سبعة أفراد ، منهم يهودى واحد من رعايا النمسا والمجر وهو هنرى بولاك ؛ واثنان من المسيحيين الشرقيين وكانا حاصلين على الجنسية الفرنسية . وكان كل المؤسسين من قاطنى القاهرة ماعدا أوجست دياب وهو أحد المسيحيين الشرقيين فكان من الأسكندرية (٤٧٩) .

^{٤٧٧} لإحصاء السابق : ص ٥٨٢ : ٥٨٤ .

^{٤٧٨} محفظة ١ / ب : مجموعة ٤٩٢ ، شركات وجمعيات ، فى ٨ / ١٢ / ١٩٠٩ .

^{٤٧٩} لوقائع المصرية : نمرة ٨١ ، السنة ٨٠ ، فى ١٨ / ٧ / ١٩١٠ ، ص ١٩٥٣ .

والشركة الثانية تأسست فى أغسطس بين سبعة من الأجانب وهى " شركة المخازن الهندسية المصرية " وتولت هذه الشركة أعمال " ستينمان ومباردى وشركاهم " ، ومن هؤلاء السبعة كان هناك ثلاثة أفراد منهم يهودى واحد و مقيمين بانجلترا ؛ أما الأربعة الباقون فكان اثنان منهم مقيمين بالقاهرة ، والثالث بالإسكندرية والرابع بالمنصورة ؛ وكان من هؤلاء الأربعة اثنان من اليهود أحدهما هنرى ستينمان - المقيم بالإسكندرية - المالك السابق للشركة سابقة الذكر ، واليهودى الثانى مقيما بالقاهرة وحاصلا على الجنسية البريطانية (٤٨٠)

وفى ١٩١١ تكونت ثلاث شركات : الأولى " شركة أسواق المأكولات المركزية المصرية " . التى تأسست فى مارس ، بمشاركة سبعة أجانب منهم أربعة من اليهود ، ومن هؤلاء " محل أ.أ. روزنبرج وشركاه " وهو من البيوت المالية بباريس ، وكان ينوب عن هذه المؤسسة فى القاهرة ر. عاداه ؛ يليه " محل بلوك وإخوته وأولاده " وهو أيضا مؤسسة مالية فرنسية وكان ينوب عنها محام يونانى ؛ أما الثالث والرابع فمن عائلة قطاوى وهما يوسف أصلان قطاوى بك ، وأدولف قطاوى (٤٨١) .

تغير فيما بعد اسم الشركة إلى " شركة أسواق الخضر المركزية المصرية المساهمة Societe Anonyme des Halles Centrales d'Egypte " برأسمال قدره ثمانون ألفا من الجنيهات المصرية ، وثبتت هذه القيمة لفترة طويلة (٤٨٢) وقد قام نشاط هذه الشركة على بناء الأسواق والاتجار فيها . ومن الجدير بالذكر أن مراقب حسابات هذه الشركة كان يهوديا (٤٨٣) .

والشركة الثانية هى " الشركة العقارية للوجه البحرى " تأسست فى إبريل بين سبعة من الأجانب منهم ثلاث من أصحاب البنوك اليهود من عائلات قطاوى ،

٤٨٠ . الرقائع المصرية : غمرة ٩٥ ، السنة ٨٠ ، فى ١٩١٠/٨/٢٠ ، ص ٢٢١١ . ٢٢١٢ .

٤٨١ . الرقائع المصرية : غمرة ٣٤ ، السنة ٨١ ، فى ١٩١١/٣/٢٧ . ص ٩٦٩ .

٤٨٢ . الإحصاء السابق : ص ١٦٦ : ١٦٧ .

٤٨٣ . إحصاء شركات المساهمة فى مصر : ١٩٤٣ ، ص ١٧٢ .

وطوبى ، ومنشأة : وكان الأول والثالث يحملان الجنسية النمساوية والثانى يحمل الجنسية البريطانية (٤٨٤) .

أما الشركة الثالثة فقد تأسست فى النصف الأول من مايو ، وهى " الشركة المساهمة لعقارات مدينة القاهرة " فيما بين سبعة من أصحاب البنوك اليهود ، منهم اثنان من عائلة قطاوى ، وواحد من عائلة رولو كان يحمل الجنسية البريطانية ، وثلاثة كانوا يحملون الجنسية الفرنسية ، منهم شخص كان يدعى سليم بن لحسين S Ben Lassin ، والسابع كان يحمل الجنسية الإيطالية (٤٨٥) .

وفى العام التالى ، ١٩١٢ ، تأسست أربع شركات : الأولى فى نهايات يناير وهى " شركة الأحذية المصرية The Egyptian Shoe Company " بين ستة من الأجانب ومصرى ؛ أما الأجانب فمنهم خمسة مقيمين بسويسرا ، ومن هؤلاء الخمسة اثنان من اليهود . وكان المصرى تاجر مسيحي يدعى حبيب بلدى و يمتلك محلا باسم " الكوردنيرى فرانسيز " فى شارع شريف بالإسكندرية لتجارة الأحذية والبوية والمنسوجات . وبلغ رأسمال هذه الشركة عند التأسيس ثلاثمائة ألف فرانك ، ساهم أحد اليهود وحده بمائتى ألف فرنك ، أى بنسبة ٦٦,٦ ٪ ، ونصيب أخيه عشرة آلاف فرنك مثله مثل معظم المساهمين الباقين ؛ وبذلك أصبحت نسبة رأس المال اليهودى فى هذه الشركة ٧٠ ٪ من مجموع رأس المال (٤٨٦) .

وقد تأسست " شركة معامل الخليج المصرية " فى إبريل بين سبعة من الأجانب منهم ستة من اليهود الألمان ، وخمسة من هؤلاء اليهود الألمان كانوا مقيمين بالإسكندرية والسادس فكان بألمانيا ، والسابع كان يحمل اسما ألمانيا ولكنه حاصل على الجنسية النمساوية ومقيم بالإسكندرية (٤٨٧) . أى أن رأسمال هذه الشركة كان

١٨١ لوقائع المصرية : نمرة ٥٣ ، السنة ٨١ ، فى ١٣/٥/١٩١١ ، ص ١٤٣٤ .

١٨٥ لوقائع المصرية : نمرة ٥٨ ، السنة ٨١ ، فى ٢٤/٥/١٩١١ ، ص ١٥٤١ .

١٨٦ ملحق الوقائع المصرية ، نمرة ٢٨ ، السنة ٨٢ ، فى ٩/٣/١٩١٢ ، ص ١ . ٢ .

١٨٧ لوقائع المصرية : نمرة ٦٠ ، السنة ٨٢ ، فى ٢٢/٥/١٩١٢ ، ص ١٤٣٩ .

ألمانيا صرفا ، وإنما دل ذلك على شيء فإتما يدل على بدايات تدخل رأس المال الألماني في مصر .

وتكونت " الشركة المساهمة للأعمال الزراعية " في منتصف مايو بين سبعة أجنب من بينهم ثلاثة من اليهود ، ومن هؤلاء الثلاثة اثنان من عائلة كاهن الألمانية ومقيمان هناك ، وكان الأول يعمل محاميا والثاني تاجرا ، أما الثالث فكان يعمل في مجال المقاولات ومقيم بالقاهرة (٤٨٨) .

أما الشركة الرابعة وهي " الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات والإتجار به (٤٨٩) Societa Eyziane per L'estrazione ed il Commercio del Fosfati " (٤٩٠)

فقد تأسست في شهر نوفمبر ، وشارك في تأسيسها سبعة من الأجانب المقيمين بالإسكندرية منهم يهوديين أحدهما محام والثاني موظف (٤٩١) .

وكان يدير هذه الشركة رأس المال الإيطالي (٤٩٢) ، فمن مجموع ستين ألفا من الجنيهات المصرية وهي إجمالي رأس المال ، سيطر الإيطاليون على مجموع أربعة وخمسين ألفا مقسمة على خمسة أفراد ، أي بنسبة ٩٠ ٪ من رأس المال . وكان مدير " بنك روما بالإسكندرية " هو صاحب أكبر نسبة رأمال في هذه الشركة ، لأنه ساهم وحده بتسعة وعشرين ألفا ، أي بنسبة ٤٨ ٪ من مجموع رأس المال ؛ يليه أحد ملاك السفن بخمسة عشر ألفا ، أي بربع قيمة رأس المال ؛ ثم ساهم أحد المحامين بأربعة آلاف ؛ تلاه وكيلان مفوضان لـ " بنك روما بالإسكندرية " ساهم أحدهما بنفس القيمة والآخر بنصفها . وعند حساب النسبة التي سيطر عليها " بنك روما بالإسكندرية " عن طريق العاملين به - أو بشكل آخر مساهمة البنك نفسه على أن ينوب عنه العاملين به - فنجد أنه قد سيطر على ٥٨ ٪ من مجموع رأس المال

٤٨٨ الوقائع المصرية : نمرة ٦٦ ، السنة ٨٢ ، في ١٩١٢/٦/٥ ، ص ١٥٧٧ .

٤٨٩ ملحق الوقائع المصرية ، نمرة ١٣٩ ، السنة ٨٢ ، في ١٩١٢/١٢/٤ ، ص ١ .

٤٩٠ إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٢ ، ص ٩٢٨ .

٤٩١ ملحق الوقائع المصرية ، نمرة ١٣٩ ، السنة ٨٢ ، في ١٩١٢/١٢/٤ ، ص ١ ، ٢ .

٤٩٢ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 582 .

لأنه ساهم بخمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات المصرية . ومن جانب آخر فإن ذلك أيضا يمثل التدخل الإيطالي في رأس المال في مصر . أما بالنسبة لليهود فقد ساهم الموظف أربعة آلاف ، والمحامي بألفين فقط ^(٤٩٣) ومع ذلك فإن إحدى الإحصائيات الرسمية المصرية تذكر أن رأس المال كان عشرين ألفا فقط من الجنيهات المصرية ^(٤٩٤) وهذا غير صحيح !!

وكان للشركة مكتب رئيسي وإداري بالإسكندرية ، ومكتب آخر بالقاهرة في شارع سليمان باشا ، أما بالنسبة للمناجم فكانت الشركة تمتلك مناجم للفوسفات في القصير على البحر الأحمر ^(٤٩٥) .

وفي ١٩١٣ تكونت شركتان فقط : فالأولى قد تكونت في منتصف يناير بين سبعة من اليهود ، ومصري كان يدعى محمد بك توفيق وهو من ذوى الأملاك ، وهي " شركة الدلتا العقارية الزراعية " وكان من هؤلاء الثمانية ، ستة من ذوى الأملاك ، والسابع صاحب بنك والثامن مهندس من عائلة قطاوى ، وكان أحد هؤلاء اليهود وهو من عائلة متاتيا Mattatia يحمل الجنسية المصرية ، كما كانوا جميعا من سكان القاهرة ماعدا إنريكو نحمان من الإسكندرية .

شمل نشاط هذه الشركة (شراء وإصلاح واستغلال جميع أنواع العقارات في مصر واستئجار وإيجار أملاك الغير وبناء العقارات وأعمال المقاولات) ^(٤٩٦) ولقد تكونت هذه الشركة برأسمال قدره مائة وخمسة وعشرون ألفا من الجنيهات الإنجليزية ، وكان هذا المبلغ مدفوعا إلى " بنك روما " ، وكان من هؤلاء اليهود السبعة اثنان من عائلة رولو الحاصلة على الجنسية البريطانية ، وكانا يمتلكان أسهما بمبلغ ٤٤،٥٩٠ جنيهها انجليزي أى ما يعادل ٣٥،٦ ٪ من مجموع رأس المال ، وهذان الشخصان هما سيمون رولو وابنه روبير ، كذلك ليون سوارس يمتلك أسهما

^{٤٩٣} ملحق الوقائع المصرية ، غمرة ١٣٩ ، ص ٣ .

^{٤٩٤} الإحصاء السابق : ص ٩٢٩ .

^{٤٩٥} op. cit., P. 582.

^{٤٩٦} ملحق الوقائع المصرية ، غمرة ١٥ ، السنة ٨٣ ، في ١٩١٢/٢/٥ ، ص ١ .

بمبلغ ٢٢،٩٤٠ جنيهها إنجليزيا أى ما يعادل ١٨٪ من مجموع رأس المال ، ثم
ماركيتو متاتيا بمبلغ ٢٠،٨٥٠ جنيهها إنجليزيا فإثريكو نحمدان بمبلغ ١٥،١١٠ جنيه
إنجليزى ، ومحمد بك توفيق بمبلغ ٩١١٠ جنيه إنجليزى ، تلاه اثنان من عائلة
قطاوى أحدهما يوسف قطاوى باشا بمبلغ ٤٣٦٠ جنيه إنجليزى . وبهذا يكون
نصيب اليهود من رأسمال الشركة ٩٢،٧ ٪ ، وقد تكون مجلس الإدارة من
الأعضاء السابق ذكرهم باستثناء سيمون رولو ^(٤٩٧) وبذلك نرى أنها كانت خاضعة
للقوذ اليهودى من الألف إلى الياء ، ولا يعنى وجود مصرى مسلم إلا زر الرماد
فى العيون ، كما يقول المثل المعروف .

فى نهاية يوليو من نفس العام تأسست بالإسكندرية الشركة الثانية وهى " شركة
الحلابة الأهلية المصرية " بين سبعة تجار أجانب منهم خمسة سويسريون ، ومن
هؤلاء الخمسة ، ثلاثة مقيمون بالإسكندرية والرابع بسويسرا ، أما الخامس فهو
يهودى مقيم بزفتى (غربية) ؛ والتاجران الآخران المساهمان أحدهما أوزوالد ج .
فينى Oswald G. Fenny وهو إنجليزى ، وكان يمتلك " شركة الإعلانات الشرقية " ،
والآخر تاجر فرنسى . وبهذا نجد أن رأس المال السويسرى هو الذى سيطر على
هذه الشركة حيث بلغ سبعة عشر ألفا من مجموع عشرين ألفا من الجنيهات
الإنجليزية ، أى ما يساوى ٨٥ ٪ من إجمالى رأس المال . وكان نصيب اليهودى
ثمانمائة جنيه فقط أى ٤ ٪ من مجموع رأس المال و ٧ ٪ من مجموع الأموال
السويسرية ^(٤٩٨) ، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على مجرد التواجد اليهودى فى
هذه الشركة .

كذلك فإنه فى عام ١٩١٤ ، تأسست شركتان فقط أيضا : الأولى فى نهايات
فبراير بالإسكندرية بمشاركة سبعة من الأجانب ، وهى " شركة تصدير القطن " .
من هؤلاء السبعة أربعة مقيمون بالنمسا ، منهم يهودى واحد ، وكان ينوب عنهم
محام يهودى إيطالى مقيم بالإسكندرية . أما الثلاثة الباقون ، فهم من عائلة سيجر ،

^{٤٩٧} المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

^{٤٩٨} ملحق الوقائع المصرية ، نمرة ١١٢ ، السنة ٨٣ ، فى ٤/١٠/١٩١٣ ، ص ٣٠١ .

وهم من التجار اليهود الألمان المقيمين بالإسكندرية وكانوا يمتلكون محلا باسم " محل سيجر وأخوته وشركائهم بالإسكندرية " والذي انضم إلى ملكية الشركة عند التأسيس ، ولقد تأسست هذه الشركة برأسمال قدره خمسة وعشرون ألفا من الجنيهات المصرية .

بلغ نصيب اليهودى النمساوى أربعة آلاف جنيه ، أما نصيب عائلة سيجر فعشرة آلاف جنيه ، وهكذا فإن نصيب اليهود الأربعة بلغ ٥٦% من مجموع رأس المال ، مما يمكن معه اعتبار هذه الشركة تحت تصرف اليهود بدرجة كبيرة (٤٩٩) .

وقد تكونت فى إبريل من نفس العام الشركة الثانية ، بالقاهرة وهى " الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية " بين عشرة من الأجانب منهم سبعة من التجار اليهود ، ومن هؤلاء السبعة أربعة من عائلة دلمار ، وهى عائلة حاصلة على الجنسية الإيطالية ، وكان أحدهم مقيما بلندن ، أما الباقون فواحد بالقاهرة ، والثانى بالإسكندرية ، والثالث فى بور سعيد ، مما يدل على أن هذه الشركة افتتحت أفرعا بهذه الأماكن ؛ ومن عائلة بنارويو شخصان وهما حاصلان على الجنسية النمساوية وكانا يقيمان بالقاهرة ، أما السابع فيسمى برنار جرونبرج وهو حاصل على الجنسية المصرية ومقيم بالقاهرة . كذلك فإن الحاصل على توكيل توزيع منتجات هذه الشركة يهودى روسى يدعى ماكس ملاخ خليف (٥٠٠) .

أما بالنسبة لرأس المال ، فكان مائة ألف جنيه مصرى ؛ وكان نصيب عائلة دلمار واحدا وخمسين ألفا ، ونصيب عائلة بنارويو واحدا وأربعين ألفا ، وكان نصيب اليهودى السابع ألفى جنيه . وبذلك أصبح رأس المال اليهودى يسيطر على أربعة وتسعين بالمائة من مجموع رأس المال (٥٠١) أى أنها أيضا كانت تابعة تماما لليهود .

٤٩٩ ملحق الوقائع المصرية ، غرة ٥٨ ، السنة ٨٤ ، فى ١٢/٥/١٩١٤ ، ص ١ : ٣ .

٥٠٠ الوقائع المصرية : عدد ١١٦ ، السنة ١٠١ ، فى ١٨/١٢/١٩٣٠ ، ص ١٥ .

٥٠١ ملحق الوقائع المصرية ، غرة ٤٨ ، السنة ٨٤ ، فى ١٨ / ٤ / ١٩١٤ ، ص ١ : ٣ .

ت . البنوك التي أقامها أو شارك اليهود في تأسيسها في نفس الفترة :

ابتدع اليهود نظاما بنكيا للتعامل مع كل من التاجر والمستهلك - لا يزال سائدا حتى اليوم - للاستفادة قدر الإمكان من أى طريق يفتح عليهم باباً للربح والاستغلال . لأن كثيرا من البنوك تتفادى التمويل المباشر للمشروعات أو القروض الصغيرة فهي تفضل تمويل المشروعات الكبيرة لعدد محدود من العملاء عن تمويل المشروعات بالمبالغ الصغيرة لأعداد كبيرة لصغار العملاء ، وذلك لأن تمويل العمليات الصغيرة يحتاج إلى نفس دراسات الجدوى التي يجريها البنك للقروض الكبيرة ومن جانب آخر فإن القروض الصغيرة تعطى فائدة أقل مما يحصل عليها البنك من القروض الكبيرة ؛ ومن جهة ثالثة فإن غالبية الراغبين في الحصول على القروض الصغيرة ليست لديهم الثقافة الاقتصادية والخبرة التي تمكنهم من التعامل مع البنوك بدون مشاكل ولذا فإن أصحاب القروض الصغيرة لم يكن أمامهم إلا التعامل مع تجار الخامات والبضائع^(٥٠٢) . فالتاجر عندما يبيع سلعة (سواء خامات ، عقارات ، أراضي ، بضائع ، منقولات ... إلخ) بنظام التقسيط ، يقوم بتحرير مستندات رسمية (شيكات وكمبيالات) لضمان حقوقه لدى المستهلك . ويأخذ عليها فائدة ثم يسلم هذا المستند إلى أحد البنوك ، ويقوم البنك بضمان هذه المستندات مقابل فوائد أخرى يسدها المستهلك ، فيدفع بذلك قيمة الفائدة مضاعفة . بالإضافة إلى ما يكون قد قام بتوقيعه لضمان حقوق البنك إذا ما تأخر في السداد أو التوقف عن السداد . وكانت تتفاوت المبالغ المضمونة عن طريق البنوك حسب قدرات كل بنك ، فالبنوك المؤسسة برأسمال ضعيف أو متوسط تضمن مبالغ مقاربة ، والبنوك الأقوى تضمن مبالغ أعلى .. وهكذا . ولقد تأسست في مصر - سواء في تلك الفترة أو قبلها أو بعدها - بعض البنوك التي أصبح لها فيما بعد دور خطير وهام في توجيه اقتصاد

^{٥٠٢} د. محمد صالح الحناوى ، د. محمد فريد الصحن : مقدمة في الأعمال والمال ، مركز التنمية الإدارية -

جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٦٣ .

مصر . تعدى - بمراحل - مسألة ضمان المستندات إلى ضمان السيطرة على
مقدرات الأمور المالية في مصر .

من هذه البنوك " البنك الزراعى المصرى The Agricultural Bank Of Egypt " الذى تأسس فى ١٩٠٢ بهدف إقراض أموال بشروط ميسرة لصغار المزارعين للنهضة بالمجال الزراعى - على حسب ما جاء فى النص - والذى كان معتمدا على القطن إلى درجة كبيرة ؛ وكانت هذه القروض على نوعين :

الأول : قروض صغيرة وتعرف بالمجموعة (أ) ولا تتجاوز قيمة القرض عشرين جنيهاً مصرياً ، ويكون الضمان للبنك عبارة عن كمبيالة المقرض ، على أن يسدد المبلغ خلال خمسة عشر شهراً .

والنوع الثانى : القروض الكبيرة ، وتعرف بالمجموعة (ب) وهى لا تتعدى مبلغ خمسمائة جنية مصرى ، وضمان هذا القرض عبارة عن رهن لآى شيء يمتلكه المقرض سواء كان أرضاً أو عقاراً .. الخ . على أن تساوى قيمته ضعف المبلغ المقرض من البنك ، ويتم تسديد هذا المبلغ على أقساط سنوية ، لا تتعدى عاماً ونصف العام على الأكثر وكان أعلى معدل للفائدة عند ٨ ٪ ، بالإضافة إلى أن عملية تحصيل الأقساط كانت تتم عن طريق موظفى الضرائب الحكوميين الذين كانوا يتقاضون عمولة على النسبة المحصلة ، وبالتالي كانوا يحاولون الحصول على أكبر مبلغ يمكن تحصيله ، وكانت تضمن الحكومة هذه المبالغ المقرضة من البنك مقابل فائدة ٣ ٪ على ذلك .

ولعلنا لاحظنا أنه على الرغم من أن هذا البنك منع أنه من البنوك الكبرى فى مصر إلا أن نشاطه قد شمل تمويل القروض الصغيرة ، بالإضافة إلى القروض الكبيرة ؛ ويبدو من الوهلة الأولى أن هناك تعارض مع ما ذكرناه من قبل عن قلة اهتمام البنوك الكبرى بتمويل القروض الصغيرة ، إلا أن هذه الفكرة عن التعارض سوف تزول إذا ما علمنا أن هذا البنك قد أسس خصيصاً للسيطرة على الأراضى الزراعية فى مصر لا فرق فى ذلك بين مساحة صغيرة أو أخرى كبيرة . وكان الفلاح المصرى - وهى طبيعته دائماً - على قدر كبير من الذكاء والفتنة التى جعلته

يحذر من التعامل مع هذا البنك في بداياته لتأكده من الغرض الذى تأسس من أجله .

فقد تأسس هذا البنك بإيعاز من اللورد كرومر ليخلص الفلاحين المصريين من ضغوط المرابين - فى زعمه - ولكن الفلاحين لم يستجيبوا للتعامل مع هذا البنك مفضلين التعامل مع المرابين لأسباب يذكرها لورد لويد ، ومع أنها ليست مقنعة فهى من جانب آخر - وذلك حسب ادعاء لورد لويد تجنباً على حصافة وحذر الفلاح المصرى من نوايا هذا البنك - لأن المرابين يضعون شروطاً أقل حدة من البنك ، كما أن طريقة تعامل البنك كانت أكثر تطوراً من المرابين وهو الأمر الذى لم يعتقد عليه الفلاحون فى ذلك الوقت ^(٥٠٣) . الأمر الذى جعل هذا البنك تحت السيطرة البريطانية ^(٥٠٤) .

كانت عائلات سوارس ، وقطاوى ، ومنشأة ، وموصيرى ، ورولو ، وراء إنشاء هذا البنك ^(٥٠٥) . وقد تأسس برأسمال قدره مليون ونصف المليون من الجنيهات المصرية . وفى ١٩٠٨ أصبح رأس المال ١٠،٣١٠،٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، أى أنه فى خلال ست سنوات تضاعف رأس المال أكثر من تسعة أضعاف المبلغ الأسمى ، وبحسبة أخرى تضاعف رأس المال سنوياً بمقدار مرة ونصف . كما أن المبالغ المقرضة من البنك طوال الفترة من تأسيسه حتى ١٩٠٨ بلغت ١٥،١٤٠،٠٠٠ جنيهاً مصرياً كالاتى : ٢،١١٠،٠٠٠ جنيهاً للمجموعة (أ) تم تسديد مبلغ ٢،٠١٨،٠٠٠ جنيهاً مصرياً من هذه المجموعة ، ومبلغ ١٣،٠٢٠،٠٠٠ جنيهاً مصرياً للمجموعة (ب) وتم تسديد مبلغ ٤،٦٢٢،٠٠٠ جنيهاً منه . وهكذا فإن مجموع المبالغ المستردة للبنك قد بلغت ٦،٦٤٠،٠٠٠ جنيهاً مصرياً أى تم تسديد حوالى ٩٥،٦ ٪ من المجموعة (أ) ذات الأقساط البسيطة ، وتم تسديد حوالى ٣٥ ٪ من المجموعة (ب) ذات الأقساط طويلة المدى . وبهذا يكون المبلغ الذى لا

⁵⁰³ Lord Lloyd : Egypt Since Cromer , P.147 .

⁵⁰⁴ Murray Harris : Egypt Under The Egyptians , P. 194 .

⁵⁰⁵ Maurice Mizrahi : L'Egypte et Ses Juifs Le Temps Revolu , P. 63 .

يزال خارج البنك حتى عام ١٩٠٨ قدره ثمانية ملايين ونصف المليون من الجنيهات المصرية كالآتي : المجموعة (أ) اثنان وتسعون ألفاً ، والمجموعة (ب) ٨،٤٠٨،٠٠٠ جنيهاً مصرياً وكان مجموع الديون المتأخرة بالإضافة إلى الفوائد في نهاية ١٩٠٧ ، قد وصل إلى مائة وستة وعشرين ألفاً ، منها سبعون ألفاً تم تحصيلهم في الشهرين الأولين من عام ١٩٠٩ (٥٠٦) .

ومن البنوك الأخرى التي كان لها دوراً بارزاً في ابتزاز المصريين في تلك الفترة " بنك موصيري : Banque Nosseri " والذي قام بتأسيسه من قبل بعض أبناء عائلة موصيري باسم " بنك ج. ن. موصيري وشركاهم J.N. Mosseri Fils et Compagine في ١٩٧٦ . ولكن في ١٩٠٤ - أي بعد الاتفاق الودي - أعيد تأسيس البنك تحت اسم بنك موصيري Banque Nosseri (٥٠٧) وقد ازداد نشاط هذا البنك فيما تلا هذا التجديد .

وكذلك " بنك الأراضي المصرية The Land Bank of Egypt الذي تأسس في القاهرة بفرمان خديوي في ١٩٠٥/١/١٠ بامتياز تسعة وتسعين عاماً . أي ينتهي في ٢٠٠٤ وكان مركزه الرئيسي بالإسكندرية . وكان اليهود يحتلون مناصب هامة في إدارة هذا البنك الذي ارتكز نشاطه على الإقراض برهونات عقارية ، وعلى الإقراض للملاك والمزارعين على أجال طويلة وقصيرة (٥٠٨) .

ولسوف أيضاً نلاحظ أن بنكا مثل " بنك الاتحاد المصري " قد تأسس في أشد أوقات أزمة ١٩٠٧ العالمية حرجاً ، فهو قد تأسس بالقاهرة في النصف الثاني من مارس ١٩٠٧ بين سبعة من اليهود ، منهم اثنان من عائلة موصيري وهما حاصلان على الجنسية الإيطالية ؛ وثلاثة من عائلة منشة ، منهم البارون جاك إيلي دي منشة وهو حاصل على جنسية النمسا والمجر ، والآخران مصرياً الجنسية ؛ والسادس من

⁵⁰⁶ Reports by His Majesty's Agent and Consul - General ... in 1908 . London , May , 1909 , P.17 .

⁵⁰⁷ The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 67.

^{٥١٨} إحصاء شركات المساهمة في مصر : ١٩٤٣ ، ص ٢٠ .

عائلة قطاوى وهو حاصل على جنسية النمسا والمجر ؛ والسابع من عائلة كوربيل وهو حاصل على الجنسية الإيطالية (٥٠٩) .

كذلك كان لليهود دور فى تأسيس " البنك التجارى اليونانى Commercial Bank Of Greece " ضمن عدة بنوك تبدأ باسم البنك التجارى ويلى هذا الأسم المكان الموجود به البنك التجارى ؛ مثل البنك التجارى المصرى (٥١٠) ، والبنك التجارى اليونانى على سبيل المثال ، ولقد تأسس هذا البنك فى أثينا باليونان فى ١٩٠٧ ، وكان مركزه الرئيسى هناك . وقد قام البنك بافتتاح فرع له فى مصر . وحتى عندما افتتح هذا البنك فرعاً له فى مصر فقد اشترى أصول ملف يونانى آخر هو " Trapeza Empedocleous " " Empedocles Bank " وحل محله (٥١١) .

نفس الأمر بالنسبة لمجموعة بنوك أخرى تحمل اسم البنك الأهلى ، وقد سبق الحديث عنها فى الفصل السابق ؛ ومنها " البنك الأهلى اليونانى National Bank Of Greece " الذى تأسس على نمط " البنك التجارى " . فكان هناك البنك الأهلى المصرى فى مصر ، والبنك الأهلى الألمانى فى المانيا ... إلخ ، وهكذا فإن " البنك الأهلى اليونانى " من هذا النوع من البنوك الذى يسيطر ، بالتالى ، على إدارته اليهود .

مركز البنك الرئيس فى أثينا ، وله مائة وثمانية وعشرون فرعاً فى اليونان وحدها ، وفى مصر كان له أربعة أفرع ، فرعان منها بالإسكندرية والثالث بالقاهرة والرابع فى بور سعيد ، كما أن له فروعاً أخرى فى أميركا وإنجلترا وقبرص ، وفرعان فى جنوب أفريقيا (٥١٢) . ويعتبر هذا البنك من أكثر البنوك صلة باليهود فى اليونان من النشاط والقوة التى لا يستهان بها . كما أن له أفرعاً فى الدول التى تعرف بتأثير اليهود الاقتصادى بها مثل الولايات المتحدة وإنجلترا ،

^{٥٠٩} الوقائع المصرية : نمرة ٣٦ ، السنة ٧٧ ، فى ١٩٠٧/٣/٣٠ ، ص ٧١٥ .

^{٥١٠} Maurice Mizrahi : op. cit., P. 63 .

^{٥١١} The Stock Exchange Year-book of Egypt , op. cit., P. 69 .

^{٥١٢} op. cit., P. 90 .

ويثبت ذلك وجود فرعين له في جنوب أفريقيا في جوهانسبرج Johannesburg^(٥١٣) ، وكيب تاون Cape Town وهما أشهر مدينتين بجنوب أفريقيا المعروفة بالتأثير اليهودي القوي فيهما ، فيمثل اليهود فيها ١٠٪ من البيض^(٥١٤) ، كما أن الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا وهو حزب Het Volk كان يضم البوير واليهود والبريتون^(٥١٥) . وهذا الحزب يمثل منذ بدايته أصحاب المناجم ، والبنوك ، ورجال الصناعة ؛ الذين كان اليهود يسيطرون على اثنين من هذه المجالات الثلاثة على الأقل^(٥١٦) ، وأكثر هؤلاء تأثيرا هم أصحاب المناجم فهم كانوا يمثلون العمود الفقري للحزب^(٥١٧) وبالتالي فإن وجود فرعين في هاتين المدينتين أمر له مغزاه .

وفي منتصف مايو من عام ١٩١١ تأسس " بنك الرهونات العقارية " ، بين سبعة من رجال المال الأجانب ومنهم ثلاثة من اليهود . وكان وراء إنشاء هذا البنك أربعة بنوك ألمانية : وهي " البنك الأهلي الألماني " ، " بنك درسدنر " و " بنك أ. شافهورزنشر " و " البنك الشرقي الألماني بالقطر المصري " . ومن الجدير بالذكر أن البنوك الثلاثة الأولى تتم إدارتها من ألمانيا ، أما الرابع فمركزه الرئيسي بالإسكندرية وله أفرع أخرى بالإسكندرية و القاهرة^(٥١٨) .

أما البنك البلجيكي للخارج Banque Belge Pour L' Etranger فإن مركزه الرئيسي في بروكسل ببلجيكا . و افتتح له فرعين بمصر : الأول بالقاهرة في ٤٥ شارع قصر النيل ، والثاني بالإسكندرية في ١٠ شارع اسطنبول^(٥١٩) . وكان هذا

^{٥١٣} الاسم المنتهى بـ بـورج Burg ، هو اسم يهودي .

^{٥١٤} Richard P. Stevens : Weizmann & Smuts , P. 10 .

^{٥١٥} op. cit., P. 6 .

^{٥١٦} op. cit., P. 9 .

^{٥١٧} op. cit., P. 32 .

^{٥١٨} الرقائع المصرية : نمرة ٧٢ ، السنة ٨١ ، في ١٩١١/٦/٢٨ ، ص ١٨٣٩ .

^{٥١٩} تقرير الغرفة التجارية بالإسكندرية ، في ١٩٢٦ (إعلان) : The Stock Exchange Year -

book of Egypt , op.
cit., PP. 46, 47

البنك من البنوك الميزة في مصر ، فهو في الأصل بنك مستقل تابع لـ " البنك الدولي في بلجيكا " وقد سبق الإشارة إلى أن " البنك الدولي في بلجيكا " أحد البنوك الألمانية العاملة خارج ألمانيا بنظام معين يتميز به الألمان ، وقبل حلول الحرب العالمية الأولى تم تغيير اسمه إلى الاسم عاليه .

يتضح مما سبق أن نشاطا هائلا قد قام في مختلف المجالات سواء الخدمية ، مثل إنشاء السكك الحديدية والطرق العامة ، وشق وتطهير الترعر والمصارف ، أو الشركات التي تخصصت في المجالات العقارية والزراعية والصناعية والتجارية ... الخ . وقد ظهر لنا كيف أنه كان لليهود دور بارز وفعال في هذا النشاط ، الذي اتضح منه كيفية ومدى استغلال اليهود لتفوذهم في التأثير على الاقتصاد في مصر ؛ وذلك بالطبع بجانب المصريين والأجانب الذين كان لهم دور هام في هذا النشاط الذي أثر تأثيرا كبيرا على نواح مختلفة من أوجه الحياة في مصر .

وبكل تأكيد فقد استفاد القائلون على هذه الأنشطة استفادة كبيرة ، سواء اقتصاديا ، أو سياسيا ، كما تمتع المصريون بنتائج هذه الخدمات والمجالات الجديدة التي غيرت كثيرا من الوضع الاجتماعي لفئات كثيرة سواء مصرية أو أجنبية فضلت التعايش مع هذه الأحداث ومسايرتها والاستفادة منها . ولذا فإنه بقدر ما كانت استفادة أصحاب رؤوس الأموال هائلة ، بقدر ما دفع المصريون الوطنيون الثمن غالبا ، فهم ساعدوا على تضخم رؤوس الأموال الأجنبية بالعمالة المتوفرة والجيدة والرخيصة وأيضا جودة الطقس ، وبدلا من الاستفادة من تضخم رؤوس الأموال هذه ، فقد تسربت إلى الخارج ، مما كان له أثر سلبي على المجتمع المصري في ذلك الوقت .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : الكتب الدينية (القرآن - الأنجيل - التوراه) .

ثانياً : وثائق باللغة العربية :

دفتر سجل مبيعات نمره ١٣٥ ، محكمة إسكندرية الشرعية ، إبريل ١٩٠٠ ، مسلسل ٢٤ .

محفظه ١ / ب : مجموعه ٣٥٥ شركات وجمعيات ، دار الوثائق .

محفظه ١ / ب : مجموعه ٤٤٣ شركات وجمعيات ، دار الوثائق القومية .

محفظه ١ / ب : مجموعه ٤٩٣ ، شركات وجمعيات ، دار الوثائق .

محفظه ١ / ب : مجموعه مجلس النظار ، شركات وجمعيات ، دار الوثائق

القومية .

محفظه رقم ١ / أ : مجموعه " شركات وجمعيات " ، دار الوثائق .

محفظه رقم ١ / أ : مجموعه (٢٥٨) شركات وجمعيات ، دار الوثائق

القومية .

محفظه رقم ١ : مصلحة الشركات ، دار الوثائق .

محفظه رقم ٣ ، مصلحة الشركات ، دار الوثائق القومية .

ثالثاً : وثائق باللغات الأوروبية :

Reports by His Majesty's Agent and Consul - General on the Finance .
Administration , and Condition of Egypt and the Sudan in 1908
. London . 1909 .

Tome F . دفتر سجلات المواليد بالطائفة الاسرائيلية بالإسكندرية

Tome G دفتر سجلات المواليد بالطائفة الاسرائيلية بالإسكندرية .

رابعاً : تقارير :

تقرير الغرفة التجارية المصرية لمدينة الإسكندرية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ،
السنة الخامسة ، مطبعة الجريدة التجارية المصرية ،
إسكندرية .

خامساً : مذكرات :

مذكرات عباس حلمي الثاني (عهدي) : ط. ١ ، دار الشروق ، ١٩٩٣ .
مذكرات يوسف وهبي : عشت ألف عام ، ج . ١ .

سادساً : مقالات ومحاضرات :

حسن صبحي (دكتور) : المؤثرات الأوروبية في مجتمع الإسكندرية في
العصر الحديث ، من " مجتمع الإسكندرية "
مجموعة محاضرات ، مطبعة جامعة الإسكندرية ،
١٩٧٦ .

محمود الصياد وآخرون (دكتور) : بحث بعنوان الأمة العربية ، من "
المجتمع العربي والقضية الفلسطينية " ، دار النهضة
العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .

النبوي جبر سراج : المعابد اليهودية في الإسكندرية " نشرة المركز
الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " عدد ١٦ ، ١٩٩٢ .

سابعاً : رسائل علمية :

سعيدة محمد حسنى : اليهود في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٨) رسالة
ماجستير غير منشورة ، ١٩٨٤ .

نبيل عبد الحميد سيد احمد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري
(١٨٨٢ - ١٩٢٢) رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٦ .

ثامناً : مراجع باللغة العربية :

- احمد جامع (دكتور) : الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .
- برتوكولات حكماء صهيون : الخطر اليهودي ، ترجمة : محمد خليفة
التونسي ، ط. ٢ ، مكتبة دار التراث ، ١٩٧٦ .
- جورج سلامة : التاريخ الحديث للشعب الاسرائيلي . منذ مطلع القرن التاسع
عشر إلى قيام الدولة ، حيفا ، ١٩٨٠ .
- جيل بيرو : هنري كورييل رجل من نسيج خاص ، ترجمة لطيف فرج ،
شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، عابدين ، ١٩٨٨ .
- حسن ظاظا (دكتور) ، السيد محمد عاشور : اليهود ليسوا تجارا بالنشأة ،
دار الاتحاد تاعربي ، ١٩٧٥ ، القاهرة .
- خيرت ضيف (دكتور) : المحاسبة في البنوك العقارية والصناعية ، ط. ٢ ،
دار القلم ، مطبعة معهد دون بوسكو ، ١٩٦٤ .
- ديفيد لاندروز : بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ،
١٩٦٦ .
- رؤوف عباس (دكتور) : أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية ،
ط. ١ ، سينا للنشر ، ١٩٨٨ .
- روجيه جارودي : ملف إسرائيل ، دراسة للصهيونية السياسية ، دار
الشروق ، ١٩٨٤ .
- سامي حكيم : أمريكا و الصهيونية ، ط. ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .
- سعيد محمد ثابت (دكتور) : فرعون موسى من يكون .. وأين .. ومتى ؟ !
ج. ١ ، ط. ١ ، دار الشروق ، ١٩٨٧ .

- سهام نصار : اليهود المصريون بين المصرية واليهودية ، ط. ١ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- شاهين مكاريوس : تاريخ الاسرائيليين ، مطبعة المقتطف بمصر ، ١٩٠٤ .
- طاهر عبد الحكيم (دكتور) : الشخصية الوطنية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، ط. ١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- عاصم الاسوقي (دكتور) : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ - ١٩٥٢) ، ط. ١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- عباس محمود العقاد : ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) ط. ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- عبد الله حسين : المسألة اليهودية بين الأمم العربية والأجنبية ، مطبعة أبي الهول ، القاهرة ، ٤٦ / ١٩٤٧ .
- عبد المنعم فوزي (دكتور) : مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط. ١ ، دار المعارف ، ١٩٥٦ .
- عبد الوهاب المسيري (دكتور) : الحمايم والصقور والنعام ، دراسة في الإدراك والتحليل السياسي ، ط. ١ ، دار الحسام ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- على شلش (دكتور) : اليهود والماسون في مصر ، دراسة تاريخية ، ط. ١ ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٦ .
- عواطف عبد الرحمن (دكتورة) : الصحافة الصهيونية في مصر ، (١٨٩٧ - ١٩٥٤) دراسة تحليلية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- كامل زهيرى : النيل فى خطر ، ط. ١ ، العربى للنشر والتوزيع ، ليس له تاريخ نشر .
- كامل سفعان (دكتور) : اليهود تاريخ وعقيدة ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء ، ط. ٢ ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٥ .
- لطيفة محمد سالم (دكتورة) : مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
- محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج. ١ ، دار المعارف ، ١٩٧٢ .
- محمد صالح الحناوى (دكتور) ، محمد فريد الصحن (دكتور) : مقدمة فى الأعمال والمال ، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ، و مشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة ، مطبعة الجريدة ، ١٩١١ .
- محمد طلعت حرب : مجموعة خطب ، مطبعة مصر ، ١٩٢٧ .
- محمد فريد العرينى (دكتور) ، جلال وفاء البدرى محمددين (دكتور) : قانون التجارة البرية والبحرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ .
- محمود متولى (دكتور) : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- نبيل عبد الحميد سيد احمد (دكتور) : الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- نبيل عبد الحميد سيد احمد (دكتور) : النشاط الاقتصادى للأجانب ، وأثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢ - ١٩٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

هـ. ل. فيشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ط. ٨ ، دار المعارف ،

١٩٧٧ .

وليام جاي كار : أحجار على رقعة الشطرنج ، ترجمة : سعيد جزائري ،

ط. ٩ ، دار التفائس ، بيروت ، ١٩٨٧

تاسعاً : مراجع أجنبية :

Arthur Goldschmidt . Jr.: Modern Egypt . London . 1938 .

Charles Issawi : Egypt at Mid - Century , An Economic Survey.

London, 1950

Gudrun Kramer The Jews In Modern Egypt . (1914 - 1952) . London.

1989 .

Jacob M. Landau : The Jews in Nineteenth Century - Egypte

John Marlowe : Cromer in Egypt

Lord Lloyd : Egypt Since Cromer ,

Maurice Mizrahi : L'Egypte et Ses Juifs Le Temps Revolu , Geneve ,

1977 .

Murray Harris : Egypt Under The Egyptians , London , 1925 .

Nadav Safran : Egypt in Search of Political Community . London .

1961 .

Peter Mansfield : The British in Egypt , Weidenfield , London , 1971 .

Richard P. Stevens : Weizmann & Smuts , A study in Zionism - South

Cooperation . Beirut . 1975 .

Roger Lamblin : L'Egypte et L'Angleterre . Vers L'Independance . de

Mohamed Ali au Roi Fouad . Paris . 1922 .Maurice Fargeon : Les Juif en

Egypte (Depuis Les Origines Jusqu'a Ce Jour) , Le Caire , 1938 .

عاشراً : مقابلات شخصية :

السيد / جوزيف هراري ، رئيس الطائفة الاسرائيلية بالإسكندرية . من مواليد

١٩١٢ ، ويمتلك محلاً لتجارة الخردوات بالجملة في شارع كنيسة دبانة .

السيد / السيد محمد عاشور ، تاجر مانيفاتورة بالحمزاوى بالقاهرة . وكان

التاجر المسلم الوحيد بين التجار اليهود فيما قبل الثورة .

السيد / سالومون ناتان ، إيطالي يعيش بالإسكندرية حتى الآن يبلغ من العمر
حوالى سبع وثمانون عاما ، وكان يمتلك شركات توكيلات لتوزيع الغزل ، وموسى
سيروسى هو جده لأمه .

السيد / عبد الحميد الزنكلونى ، نقيب الصاغة بالإسكندرية ، وله محل لتجارة
الذهب بزنقة الستات .

حادى عشر : دوريات عربية :

إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، المطبعة
الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٤٢

إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، المطبعة
الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٤٣

أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر
(١٨٩٧ - ١٩٤٧) تقديم أحمد بهاء الدين ، سلسلة كتاب الهلال ، رقم ٢٠٩ ،
١٩٦٩ .

الأهرام الاقتصادية : عدد ١١٩٧ .

جريدة المصباح : العدد الثانى ، يونيو ١٩٤٦ .

رشاد عبد الله الشامى (دكتور) : الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح
العدوانية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٠٢ ، مطابع الرسالة ، الكويت .

رمزى زكى (دكتور) : التاريخ النقدى للتخلف (دراسة فى أثر نظام النقد
الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث) ، سلسلة عالم المعرفة ،
رقم ١١٨ ، مطابع الرسالة ، الكويت .

ريجينا الشريف : الصهيونية غير اليهودية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٩٦ ،
مطابع الرسالة ، الكويت .

عبد الوهاب المسيرى (دكتور) : الأيديولوجية الصهيونية ، القسم الأول ،
سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٦٠ ، مطابع الرسالة ، الكويت .

كارل ماركس : المسألة اليهودية ، سلسلة مختارات من السياسة العالمية ،

منشورات مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٥٢

مجلة الغرفة التجارية بالإسكندرية ، ١٩٣٨ .

الوقائع المصرية : نمرة ١٤ ، السنة ٧٥ .

الوقائع المصرية : نمرة ١٥ ، السنة ٧٥ .

الوقائع المصرية : نمرة ٣٤ ، السنة ٧٦ .

الوقائع المصرية : نمرة ٣٥ ، السنة ٧٦ .

الوقائع المصرية : نمرة ٥٧ ، السنة ٧٦ .

الوقائع المصرية عدد ٨٣ ، السنة ٩٧ .

ثانى عشر : دوريات بلغات أجنبية :

Le Mondain Egyptien , The Egyptian Who Is Who , Imprimerie La
Partie , Le Caire , 1935 .

Le Mondain Egyptien . The Egyptian Who Is Who . Imprimerie La
Partie . Le caire . 1945 .

The Stock Exchange Year - Book of Egypt . Compiled and Edited by
Clement Levy . (Sixteenth Annual Edition) , Printed by Societe de
Publications Egyptiennes , S. A . E . Alexandrie . 1958 .

محتوى المخرجات والبنوك

| م | إسم الشركة أو البنك | الصفحة | تاريخ التأسيس |
|----|--|--------|---------------|
| ١ | س. كرم وإخوته | ١١٥ | ١٨٤٨ |
| ٢ | جيوفانى ستانى وأولاده | ١١٥ | ١٨٥٢ |
| ٣ | خوريى وبيناكى وشركاهم | ١١٦ | ١٨٦٠ |
| ٤ | شركة أحمد فرغلى بك | ١١٦ | ١٨٦٥ |
| ٥ | شركة عقارات الإسكندرية | ١١٦ | ١٨٧٤ |
| ٦ | نيقولاى دياب | ١١٦ | ١٨٧٥ |
| ٧ | شركة مياه الإسكندرية | ١١٦ | ١٨٧٨ |
| ٨ | شركة نوفوتيه بنزيون | ١١٧ | ١٨٥٧ |
| ٩ | الشركة الشرقية للتصدير | ١١٧ | ١٨٥٨ |
| ١٠ | الشركة العالمية لقناة السويس البحرية | ١١٧ | ١٨٥٦ |
| ١١ | الشركة المساهمة لتسليف نقود على رهنياى (بنك) | ١٢١ | ١٨٦٣ |
| ١٢ | كريدى ليونيه | ١٢٢ | ١٨٦٣ |
| ١٣ | بنك يعقوب لىفى منشأة وأولاده | ١٢٢ | قبل ١٨٧١ |
| ١٤ | بنك أولاد يعقوب منشأة قطاوى وشركاه | ١٢٢ | قبل ١٨٧١ |
| ١٥ | محلات سيمون أرزت | ١١٨ | ١٨٦٩ |
| ١٦ | بنك الإخوة سوارس وشريكهم | ١٢٢ | ١٨٧٥ |
| ١٧ | بنك أولاد ج. ن. موصيرى وشركاهم | ١٢٣ | ١٨٧٦ |
| ١٨ | البنك العقارى المصرى | ١٢٣ | ١٨٨٠ |

| م | إسم الشركة أو البنك | الصفحة | تاريخ التأسيس |
|----|---|--------|---------------|
| ١٩ | خط سكة حديد القاهرة - حلوان | ١١٨ | ١٨٨٠ |
| ٢٠ | شركة الورق المساهمة ببولاق | ١١٩ | ١٨٨١ |
| ٢١ | الشركة المساهمة لرى البحيرة (شركة مساهمة البحيرة) | ١١٩ | ١٨٨١ |
| ٢٢ | شركة سكة حديد الرمل | ١٢٧ | ١٨٨٣ |
| ٢٣ | بنك أولاد إ. سوارس وشركاهم | ١٤٣ | ١٨٨٦ |
| ٢٤ | بنك حاييم يعبيس وولده | ١٤٣ | فى نفس الفترة |
| ٢٥ | شركة مخازن الإيداع بالإسكندرية | ١٣٠ | ١٨٨٨ |
| ٢٦ | شركة سكة حديد القاهرة - أسيوط | ١٣٠ | ١٨٩٠ |
| ٢٧ | مؤسسات جياكومو كوهينكا وأولاده | ١٣١ | ١٨٩٣ |
| ٢٨ | شركة هنشلوود وشركاه | ١٣١ | ١٨٩٤ |
| ٢٩ | شركة ألبرت موسى وشركة الشحن والتفريغ | ١٣١ | ١٨٩٥ |
| ٣٠ | شركة سكة حديد قنا - أسوان | ١٣١ | ١٨٩٥ |
| ٣١ | شركة الفنادق المصرية | ١٣٢ | ١٨٩٧ |
| ٣٢ | شركة عموم مصانع السكر والتكرير المصرية | ١٣٢ | ١٨٩٧ |
| ٣٣ | شركة التيارات المصرية | ١٣٤ | ١٨٩٧ |
| ٣٤ | الشركة المساهمة الزراعية والصناعية بالقطر المصرى | ١٣٤ | ١٨٩٧ |
| ٣٥ | البنك الأهلى المصرى | ١٤٣ | ١٨٩٨ |
| ٣٦ | شركة الدائرة السنّية | ١٣٥ | ١٨٩٨ |
| ٣٧ | شركة الأسواق المصرية | ١٣٦ | ١٨٩٨ |

| م | إسم الشركة أو البنك | الصفحة | تاريخ التأسيس |
|----|---|--------|---------------|
| ٣٨ | شركة الملح والصودا المصرية | ١٣٨ | ١٨٩٩ |
| ٣٩ | شركة نانجوفيتش المصرية للفنادق | ١٣٨ | ١٨٩٩ |
| ٤٠ | الشركة المصرية الجديدة | ١٣٩ | ١٨٩٩ |
| ٤١ | شركة الأربكية البلجيكية - المصرية | ١٤١ | ١٨٩٩ |
| ٤٢ | شركة ملح بور سعيد | ١٤١ | ١٨٩٩ |
| ٤٣ | شركة التأمين الأهلية المصرية | ١٤٢ | ١٩٠٠ |
| ٤٤ | البنك الزراعى المصرى | ١٦٩ | ١٩٠٢ |
| ٤٥ | شركة استكشاف حفر الآبار الارتوازية بمصر | ١٥٠ | ١٩٠٤ |
| ٤٦ | شركة وادى كوم أمبو المساهمة | ١٥١ | ١٩٠٤ |
| ٤٧ | بك الأراضى المصرى | ١٧١ | ١٩٠٥ |
| ٤٨ | شركة أراضى الشيخ فضل العقارية | ١٥٣ | ١٩٠٥ |
| ٤٩ | شركة فنادق مصر العليا | ١٥٣ | ١٩٠٥ |
| ٥٠ | شركة معامل الأرز بالإسكندرية ورشيد | ١٥٤ | ١٩٠٥ |
| ٥١ | شركة المشروعات العقارية والأعمال | ١٥٥ | ١٩٠٦ |
| ٥٢ | شركة عمل وبيع الأحجار الصناعية للمباني | ١٥٥ | ١٩٠٦ |
| ٥٣ | شركة الأوتومبيل والأمنيوس بالقاهرة | ١٥٥ | ١٩٠٦ |
| ٥٤ | الشركة المصرية لنشر الإعلانات | ١٥٦ | ١٩٠٦ |
| ٥٥ | الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا | ١٥٦ | ١٩٠٦ |
| ٥٦ | شركة النشر المصرية | ١٥٦ | ١٩٠٦ |

| م | إسم الشركة أو البنك | الصفحة | تاريخ التأسيس |
|----|---|--------|---------------|
| ٥٧ | الشركة المصرية للمكابس الألمانية | ١٥٧ | ١٩٠٦ |
| ٥٨ | الشركة المصرية السويسرية للأعمال الحديدية | ١٥٧ | ١٩٠٦ |
| ٥٩ | شركة النور والقوى الكهربائية | ١٥٧ | ١٩٠٦ |
| ٦٠ | الشركة الألمانية لأراضى مدينة القاهرة | ١٥٨ | ١٩٠٦ |
| ٦١ | شركة بالاس أوتيل المصرية | ١٥٨ | ١٩٠٦ |
| ٦٢ | شركة توليد الكهرباء وصنع الثلج | ١٥٨ | ١٩٠٦ |
| ٦٣ | شركة المساكن الاقتصادية المصرية | ١٥٨ | ١٩٠٦ |
| ٦٤ | بنك الاتحاد المصرى | ١٧١ | ١٩٠٧ |
| ٦٥ | الشركة المصرية للأعمال الهندسية الصحية | ١٥٩ | ١٩٠٧ |
| ٦٦ | البنك التجارى اليونانى | ١٧٢ | ١٩٠٧ |
| ٦٧ | البنك الأهلى اليونانى | ١٧٢ | فى نفس الفترة |
| ٦٨ | شركة الحمامات الكبيرة | ١٥٩ | ١٩٠٨ |
| ٦٩ | معامل الجبس بجهة البلاح | ١٦٠ | ١٩٠٨ |
| ٧٠ | شركة المهندسين المصرية ليمتد | ١٦٠ | ١٩٠٨ |
| ٧١ | شركة السباخ المصرية | ١٦٠ | ١٩٠٩ |
| ٧٢ | شركة اتحاد الزراعيين بالقطر المصرى | ١٦١ | ١٩٠٩ |
| ٧٣ | شركة الزجاجات والمرائيات المصرية | ١٦١ | ١٩١٠ |
| ٧٤ | شركة المخازن الهندسية المصرية | ١٦٢ | ١٩١٠ |
| ٧٥ | بنك الرهونات المصرية | ١٧٣ | ١٩١١ |

| م | إسم الشركة أو البنك | الصفحة | تاريخ التأسيس |
|----|--|--------|---------------|
| ٧٦ | البنك البلجيكي للخارج | ١٧٣ | فى نفس الفترة |
| ٧٧ | شركة أسواق المأكولات المركزية المصرية | ١٦٢ | ١٩١١ |
| ٧٨ | الشركة العقارية للوجه البحرى | ١٦٢ | ١٩١١ |
| ٧٩ | الشركة المساهمة لعقارات مدينة القاهرة | ١٦٣ | ١٩١١ |
| ٨٠ | شركة الأحذية المصرية | ١٦٣ | ١٩١٢ |
| ٨١ | شركة معامل الخليج المصرية | ١٦٣ | ١٩١٢ |
| ٨٢ | الشركة المساهمة للأعمال الزراعية | ١٦٤ | ١٩١٢ |
| ٨٣ | الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات والاتجار به | ١٦٤ | ١٩١٢ |
| ٨٤ | شركة الدلتا العقارية الزراعية | ١٦٥ | ١٩١٣ |
| ٨٥ | شركة الحلاجة الأهلية المصرية | ١٦٦ | ١٩١٣ |
| ٨٦ | شركة تصدير القطن | ١٦٦ | ١٩١٤ |
| ٨٧ | الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية | ١٦٧ | ١٩١٤ |

المحتوى

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٥ | تقديم |
| | الفصل الأول |
| ١١ | هوية اليهود |
| ١٢ | التجارة والدين عند اليهود |
| ١٧ | الزبا .. عند اليهود |
| ٢٢ | الاقتصاد والذهب .. وصنع الأزمات المالية والعالمية .. والمحلية |
| ٢٣ | يهود أوروبا |
| ٢٥ | يهود الشرق |
| ٢٥ | الطوائف اليهودية |
| ٢٧ | التوراة .. والأعياد عند الإسرائيليين |
| ٢٨ | اليهود والبروتستانت |
| ٣٥ | ما يعنيه الرقم (٧) .. والرقم (٤٠) عند اليهود |
| ٤٦ | طبقات المجتمع اليهودى فى مصر فى القرن العشرين |
| ٥٥ | الطائفة اليهودية فى مصر وعلاقتها بالاقتصاد |
| ٥٧ | العائلات اليهودية فى مصر |
| ٦٠ | القوى الموجهة لاقتصاد مصر |
| ٦٥ | مدى سيطرة اليهود على الاقتصاد فى مصر |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| | الفصل الثاني |
| | عوام تطور الاقتصاد اليهودى منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى قيام |
| ٧١ | الحرب العالمية الأولى |
| ٧٢ | أ. سياسة المراهبين اليهود فى مصر منذ نهايات القرن التاسع عشر |
| ٧٩ | ب. الأنشطة التجارية لليهود منذ نهايات القرن التاسع عشر |
| ٨٤ | ج. اليهود والبيوت التجارية المصرية قبل نهايات القرن التاسع عشر |
| ٨٥ | د. تدفق رأس المال الأجنبى على مصر |
| ٨٩ | هـ. الاتفاق الودى فى ١٩٠٤ .. والاقتصاد المصرى |
| ٩٠ | و. أزمة ١٩٠٧ المالية العالمية |
| ٩٥ | ز. قاعدة الذهب (١٨٧٠-١٩١٤) والنشاط الاقتصادى فى مصر |
| ٩٨ | ح. موقف الرأسماليين اليهود من القوى الاقتصادية الأخرى |
| ١٠١ | ط. موقف المصريين تجاه التغفل الأجنبى |
| | الفصل الثالث |
| ١٠٥ | الشركات والبنوك التى تأسست فى مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى |
| ١٠٥ | أولا : حتى نهايات القرن التاسع عشر |
| ١٠٥ | أ. الشركات والبنوك فى مصر |
| ١١٣ | ب. الشركات التى تم انشاؤها من ١٨٤٨ : ١٨٨١ |
| ١٢١ | ت. البنوك التى تأسست فى نفس الفترة |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| | ث. الشركات التي أقامها أو شارك اليهود في تأسيسها منذ بداية |
| ١٢٦ | الاحتلال البريطاني حتى نهاية القرن التاسع عشر |
| ١٤٣ | ج. البنوك التي قام اليهود بتأسيسها في نفس الفترة |
| ١٤٨ | ثانياً : حتى قيام الحرب العالمية الأولى |
| ١٤٨ | أ. الموقف العام |
| ١٥٠ | ب. الشركات التي أقامها اليهود أو شاركوا في تأسيسها |
| ١٦٨ | ت. البنوك التي أقامها أو شارك اليهود في تأسيسها في نفس الفترة |
| ١٧٥ | ثبت المصادر والمراجع |
| ١٨٣ | محتوى الشركات والبنوك |

رقم الأيداع ٩٧/٤٨٧٢

الكتاب .. والكاتب

بهذا الكتاب يدخل الباحث محمد مصطفى محمد عبد النبي عرين الأسد .. إنها محاولة جريئة وعميقة غير مسبوقة للتغلغل فى العقلية الاقتصادية لليهود حيث يلقي الضوء على العلاقة بين المال والدين عند اليهود وأيهما له الغلبة عندهم ، ومكانة الربا فى العقلية الاقتصادية اليهودية ، ويتناول علاقة اليهود بالقوى الموجهة لاقتصاد مصر وأهم العائلات اليهودية التى ساهمت فى نهب الاقتصاد المصرى .. ويبين كيف استغل اليهود قاعدة الذهب وحولوا الجنيه المصرى الذهبى إلى جنيه من ورق .. وماهى الشركات والبنوك التى أسسها اليهود فى مصر مع بيان تفصيلى لها كما يكشف سر العلاقة الحميمة بين اليهود والبروتستانت والأرمن ، ويبين أن الإسرائيليين ويهود أوروبا ليسوا من ذرية موسى عليه السلام !! .. وأسئلة أخرى هامة ، وقضايا ساخنة يتعرض لها هذا الكتاب الهام الذى يجئ فى أوانه ليعرفنا بخصائص العقلية الاقتصادية اليهودية التى تحاول العودة إلى التعامل مع الاقتصاد المصرى حتى لا تقع فى نفس المصيدة التى نصبها اليهود لاقتصادنا من قبل .

وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نال بها الباحث الماجستير بامتياز فى التاريخ الحديث والمعاصر من الإسكندرية سنة ١٩٩٥ ، كما نشر عدداً من الدرا والمقالات حول اليهود فى الصحف والمجلات المصرية

الناشر

